الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد
دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير

إعداد الطالب:
صفيح صادق

تحت إشراف :
د.صوار يوسف

لجنة المناقشة:

أ.د. طويل احمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د.صوار يوسف	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	مقررا
أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	ممتحنا
د.بزاوية محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن حميدة محمد	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2014-2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد
دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير

إعداد الطالب:
صفيح صادق

تحت إشراف :
د.صوار يوسف

لجنة المناقشة:

أ.د. طويل احمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د.صوار يوسف	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	مقررا
أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	ممتحنا
د.بزاوية محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن حميدة محمد	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2014-2015

تشكرات

أشكر اللّه عز وجل الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، فله الحمد وله الشكر أولا وآخرا

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور صوار يوسف على ما قدمه لي من مساعدات وتوجيهات في سبيل إتمام هذه الأطروحة

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل المتواضع

كل الشكر والتقدير لمن ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

عائلتي الكريمة

كل الذين نبراسهم العلم والمعرفة

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تشكرات	
الإهداء	
الفهارس	I
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	1
تمهيد	2
I.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	3
I.1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	3
I.1.2. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	6
I.1.2.1. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	7
I.1.2.2. الاستثمارات المشتركة (المختلطة)	10
I.2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	13
I.2.1. نظرية التحركات الدولية لرأس المال	13
I.2.2. نظرية المنشأة (المنظمة) الصناعية	15
I.2.3. نظرية دورة حياة المنتج	20
I.2.4. نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق)	29
I.2.5. نظرية الموقع أو المزايا المرتبطة بالتوطن	36
I.2.6. النظرية الانتقائية	38
I.3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	42
I.3.1. العوامل المرتبطة بالدول المضيفة	42
I.3.1.1. العوامل السياسية والقانونية	43
I.3.1.2. العوامل الاقتصادية	45
I.3.1.2.1. وفرة اليد العاملة ومستوى البنية الأساسية القاعدية	46

I.2.2.1.3. درجة الانفتاح الاقتصادي وحجم السوق المحلي.....	50
I.3.2.1.3. الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية	53
I.4.2.1.3. عوامل اقتصادية أخرى.....	57
I.3.1.3. العوامل البيئية.....	58
I.2.3. العوامل المرتبطة بالشركات المستثمرة (الخارجية).....	59
I.1.2.3. رأس المال.....	60
I.2.2.3. خطر الصرف الأجنبي.....	60
I.3.2.3. نظام الإدارة.....	61
I.4.2.3. التكنولوجيا.....	61
I.5.2.3. التسويق.....	62
I.6.2.3. اقتصاديات الحجم (الوفرة)	63
I.7.2.3. القوة التفاوضية والنفوذ السياسي.....	63
خاتمة الفصل الأول.....	65
الفصل الثاني: الحكم الراشد.....	66
تمهيد.....	67
II.1. مفهوم الحكم الراشد.....	68
II.1.1. تعريف الحكم الراشد.....	68
II.2.1. المقاربات المختلفة للحكم الراشد.....	73
II.3.1. خصائص الحكم الراشد.....	79
II.2. مرتكزات وأسس الحكم الراشد.....	81
II.1.2. المرتكزات السياسية للحكم الراشد.....	82
II.1.1.2. دولة الحق القانون.....	83
II.2.1.2. المشاركة وفعالية الحكومة.....	84
II.2.2. المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية.....	86
II.1.2.2. السيطرة على الفساد.....	86
II.2.2.2. الرؤية الاستراتيجية.....	88

II.3. الأطراف المكونة للحكم الراشد.....	92
II.3.1. الحكومة.....	92
II.3.2. القطاع الخاص.....	94
II.3.3. المجتمع المدني.....	97
II.4. معايير ومؤشرات الحكم الراشد.....	99
II.4.1. مؤشر مكافحة الفساد.....	102
II.4.1.1. تعريف الفساد.....	102
II.4.1.2. أنواع الفساد.....	104
II.4.1.3. توصيف مؤشر الفساد.....	106
II.4.2. مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.....	107
II.4.3. مؤشر الديمقراطية (التصويت والمساءلة)	109
II.4.3.1. تعريف الديمقراطية.....	109
II.4.3.2. توصيف مؤشر الديمقراطية.....	111
II.4.4. مؤشر النظام التشريعي والقانوني.....	116
II.4.5. مؤشر نوعية اللوائح والإجراءات التنظيمية.....	120
II.4.6. مؤشر فعالية الحكومة.....	121
خاتمة الفصل الثاني.....	122
الفصل الثالث: ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر.....	123
تمهيد.....	124
III.1. الديمقراطية والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر.....	125
III.1.1. الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر.....	125
III.1.1.1. الديمقراطية كمؤثر إيجابي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	125
III.1.1.2. الديمقراطية كمؤثر سلبي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	130

III.1.2.1.1. الديمقراطية والمزايا الاحتكارية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات.....	132
III.2.2.1.1. الديمقراطية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات.....	134
III.3.2.1.1. الديمقراطية ومزايا التوطن للشركات متعددة الجنسيات.....	136
III.2.1. الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر.....	137
III.1.2.1. الفساد والأبعاد المختلفة للحكم الراشد.....	137
III.2.2.1. آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.....	139
III.3.2.1. عوامل تأثير الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	143
III.2. نوعية الأطر التنظيمية والنظام القانوني وتأثيرهما والاستثمار الأجنبي المباشر.....	146
III.1.2. نوعية الأطر التنظيمية (البيروقراطية) والاستثمار الأجنبي المباشر.....	146
III.1.1.2. البيروقراطية والأبعاد المختلفة للحكم الراشد.....	146
III.2.1.2. آليات تأثير البيروقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر.....	148
III.2.2. تأثير النظام القانوني والتشريعي على الاستثمار الأجنبي المباشر	154
III.3. الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات السابقة.....	157
خاتمة الفصل الثالث.....	168
الفصل الرابع: تحليل العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	169
تمهيد	170
IV.1. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	171
IV.1.1. تطور البيئة التشريعية للاستثمار في الجزائر.....	171
IV.1.1.1. مرحلة الاقتصاد المخطط.....	171

2.1.1.IV. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.....	178
3.1.1.IV. القوانين الصادرة بعد سنة 2000.....	182
2.1.IV. أجهزة متابعة ودعم الاستثمار في الجزائر.....	186
1.2.1.IV. المجلس الوطني للاستثمار CNI.....	186
2.2.1.IV. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.....	188
3.2.1.IV. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.....	191
3.1.IV. مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	192
1.3.1.IV. تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة.....	192
2.3.1.IV. توزيع المشاريع الاستثمارية.....	196
2.IV. الدراسة القياسية.....	199
1.2.IV. صياغة النموذج وتقدير معلماته.....	199
2.2.IV. الدراسة الإحصائية للنموذج.....	201
1.2.2.IV. اختبار معنوية المعالم.....	201
2.2.2.IV. اختبار المعنوية الكلية للنموذج.....	203
3.2.2.IV. تشخيص صلاحية النموذج.....	204
3.2.IV. التفسير الاقتصادي للنموذج.....	206
خاتمة الفصل الرابع.....	210
خاتمة عامة.....	212
المراجع.....	218
الملاحق.....	235

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1،1)	قاعدة اتخاذ القرارات للدخول إلى الأسواق	41
(2،2)	خصائص الحكم الراشد	79
(3،2)	المؤشرات الأساسية للازدهار الاقتصادي	96
(4،4)	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار	196
(5،4)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب دول المنشأ	197
(6،4)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب القطاعات	198
(7،4)	نتائج تقدير النموذج	201
(8،4)	اختبار ستودنت لجميع المعلمات	202
(9،4)	اختبار Breusch-Godfrey	204
(10،4)	اختبار White	205

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1،2)	التفاعل بين المشاركة المدنية والأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة	85
(2،4)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة (1996-2012)	192
(3،4)	مقارنة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر، المغرب، مصر وجنوب إفريقيا إلى غاية 2012	193
(4،4)	تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة (1996-2012)	194
(5،4)	تطور مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر في الفترة (1996-2012)	195
(6،4)	اختبار Jarque-Bera	205
(7،4)	اختبار CUSUM	206

مقدمة عامة

مقدمـة:

لقد أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يعتبر مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو ودفع عجلة التنمية. وفي إطار التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية في الفترة الأخيرة، والاتجاه نحو المزيد من الانفتاح والاندماج الاقتصادي العالمي، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، ويرجع هذا الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يصاحبه من معارف تكنولوجية، وخبرات إدارية وتسويقية وتنظيمية، تنعكس على تحسين كفاءة الموارد البشرية وزيادة الإنتاج والصادرات بالدول المضيفة، ذلك إلى جانب دوره الهام في تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال المشاركة وتطوير قدراتها الذاتية.

ولقد تزايدت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي نظرا لمواجهة تلك الدول العديد من المشاكل مثل أزمة المديونية الخارجية، وذلك اعتمادها الكبير على الاقتراض الخارجي لتمويل عمليات التنمية، وكان ذلك مصحوبا بضعف موارد وأرصدة العملة الصعبة نظرا لاقتصار معظمها على تصدير المواد الأولية؛ الأمر الذي حتم عليها إجراء تعديلات هيكلية على بنيتها الاقتصادية، بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل التحكم في فجوة الموارد المحلية.

انطلاقا مما سبق، ونتيجة للأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ازداد تنافس الدول على استقطاب المزيد من تدفقاته، وتضاعفت معها الجهود الدولية من خلال الوكالات والمنظمات الدولية من أجل محاولة البحث عن الملامح والخصائص الأساسية التي يجب أن يتميز بها المناخ

الاستثماري بالدول المضيفة لجذب المزيد من تدفقاته، وما إذا كانت التطورات والتغيرات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية قد أفرزت مجموعة جديدة من العوامل والمؤثرات الحاكمة لهذه التدفقات.

وفي هذا الإطار، فقد أوضح التقرير السنوي الصادر عن البنك الدولي لسنة 2005 المتعلق بالتنمية في العالم، أن المناخ الاستثماري يتمثل في مجموعة من العوامل التي ترتبط بالمخاطرة، وتحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص للعمل والتوسع، كما أنه للسياسات الرسمية والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على المناخ الاستثماري من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر بالإضافة إلى العوائق أمام المنافسة، ولقد ركز هذا التقرير على أهمية السلوكيات الحكومية في التأثير على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة، بمعنى آخر الأداء الجيد للجهاز الحكومي أو الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يصاحب ذلك وجود أي فساد إداري أو سياسي أو مصادرة للحقوق المدنية أو السياسية أو أي انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون، كل هذه المؤشرات أصبحت تعرف في العقود الأخيرة بعناصر الحكم الراشد، والذي يعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل المدى، وضمانا لحسن اختيار ونجاعة السياسات الاقتصادية.

لقد بدأ استخدام مصطلح الحكم الراشد مع بداية عقد التسعينيات وذلك من قبل المنظمات الدولية بهدف تحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية بكفاءة وفعالية بعد قصور القطاع الحكومي في تلك الدول عن ذلك، وقد شاع استخدام هذا المصطلح في كلاً من الدول النامية والمتقدمة لتحقيق طموحات المواطنين عن طريق توفير التنمية الشاملة والمستدامة، ونتيجة للتحديات العالمية والإقليمية التي تواجه العالم (العولمة،

التجارة العالمية الحرة، الأسواق التجارية المفتوحة، التهديدات الأمنية، سرعة انتشار المعلومات)، إلى جانب التحديات المحلية (التنافسية، الفقر، البطالة، الأمن، تشجيع الاستثمارات الخارجية) أصبح التزام الدول بمنهجية الحكم الراشد في غاية الأهمية، لما ينطوي على ذلك من تكامل الأدوار بين الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

هذا ولقد أوضح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره السنوي لعام 2004 أن معظم دول العالم قد أقرت بأن المعايير والسياسات العامة التي تؤثر على الاستثمار في بلدانها، قد أصبح لها دورا هاما وكبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت الكثير من الدول بإنشاء وتأسيس وكالات وهيئات خاصة بترويج الاستثمار في ظل اشتداد المنافسة بين الدول حول استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ضمن ما ركزت عليه هذه الهيئات والوكالات تحسين المناخ المؤسسي والسياسي والتشريعي لتلك الدول.

تبعا لذلك، فقد أضحت الجوانب والأطر السياسية والمؤسسية الجيدة أو ما يسمى بالحكم الراشد في المصطلحات المعاصرة، من أهم العوامل التي يجب التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الملائم لجذب واستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي أصبح من الضروري التركيز على عناصر الحكم الراشد بالموازاة مع التركيز على الإصلاح الاقتصادي.

الإشكالية:

في ظل الأهمية القصوى التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر لما يلعبه من دور في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وتنافس مختلف دول العالم وبخاصة الدول النامية على استقطاب وجذب المزيد من تدفقاته عن طريق اتخاذ

أساليب مختلفة تتوافق مع هذا الاتجاه، مثل التحرير والإصلاح الاقتصادي، وتفعيل اقتصاديات السوق لتهيئة المناخ الاستثماري وخلق بيئة مواتية نسبيا لاستقطابه، معتمدة على إصدار القوانين الخاصة بضمان وتحفيز الاستثمار، متضمنة كافة المزايا والضمانات للاستثمار الخاص.

وعلى الرغم من اهتمام الجزائر بتوفير عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها الحوافز الضريبية الممنوحة والاستقرار الاقتصادي واتساع حجم السوق والإمكانيات الطبيعية والبشرية، إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لا يزال دون الأهداف المسطرة وفي مستويات ضعيفة.

وبالارتباط مع النتائج التي توصلت إليها الهيئات والمنظمات الدولية وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية الإقليمية والمتعلقة بتحليل الخلل بين توفر عوامل جذب الاستثمار الأجنبي وضعف تدفقاته، والتي أوضحت أن هناك عوامل جديدة أصبحت ذات أهمية بالغة في التأثير المباشر على المناخ الاستثماري، وهي مرتبطة بالاستقرار السياسي والديمقراطية، إلى جانب أهمية ونوعية الإجراءات التنظيمية والقانونية في التقليل من الممارسات المرتبطة بالفساد، وهي العناصر التي يشار إليها في المصطلحات الحديثة بالحكم الراشد.

اعتمادا على ذلك، تتمثل الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى تأثير مستوى الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نستعين بالأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي مختلف النظريات المفسرة له؟

- ما هي مختلف المحددات المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو الحكم الراشد؟ وما هي مختلف مؤشراته؟
- ما هي آليات تأثير عناصر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو اتجاه العلاقة بين مستوى الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى حل للإشكالية السابقة سوف نرتكز على الفرضيات التالية:

- توجد علاقة بين مستوى الحكم الراشد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- مستوى الحكم الراشد في الجزائر يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

الهدف من الدراسة:

في ظل ضعف مستوى التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وعدم كفاية وقدرة المحددات التقليدية على تحقيق المستوى المستهدف، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية مستوى عناصر الحكم الراشد ودورها في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع يرجع إلى العديد من الأسباب من أهمها الاهتمام العالمي المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم البدائل التمويلية الحديثة وأقلها

تكلفة، بالإضافة إلى ما يصاحبه من معارف تكنولوجية، وخبرات إدارية وتسويقية وتنظيمية، تنعكس على تحسين كفاءة الموارد البشرية وزيادة الإنتاج والصادرات بالدول المضيفة، هذا إلى جانب دوره الهام في تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال المشاركة وتطوير قدراتها، مما يؤثر إيجابا على تحريك التنمية في الدول المضيفة.

ولأجل تحقيق ذلك لا بد من العمل على تحسين جودة المناخ الاستثماري والاهتمام بدراسة جميع العوامل المؤثرة فيه لاسيما تلك العوامل التي أفرزتها المستجدات العالمية التي طرأت على بيئة الأعمال، خاصة ما يتعلق بالأداء الحكومي الجيد وفعالية الإدارة المؤسسية للدولة.

منهجية الدراسة:

سوف نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري للعلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين نعتمد على أساليب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي، لتحويل العلاقات الأساسية التي تم وصفها في القسم النظري إلى علاقات دالية قابلة للقياس

هيكل الدراسة:

سوف نقوم بتقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول كالآتي:

الفصل الأول:

سوف نتعرض فيه إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التعرض إلى كل من مفهومه، أنواعه، وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى

أهم المحددات الحاكمة لتدفقاته، سواء تعلقت تلك العوامل بالشركات الأجنبية المستثمرة أو بخصائص المناخ الاستثماري في الدول المضيفة.

الفصل الثاني:

سنتعرض في هذا الفصل إلى مفهوم الحكم الراشد، أهميته وأهم خصائصه، كما نوضح فيه أهم الأطراف المكونة للحكم الراشد بالإضافة إلى أهم مؤشراته، ونشير في هذا الصدد إلى هناك العديد من الهيئات الدولية التي وضعت مؤشرات للحكم الراشد منها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أننا سوف نركز في دراستنا هذه على المؤشرات التي وضعها البنك الدولي باعتبار أنها أكثر شمولية وترتكز على أكبر عدد من المصادر، بالإضافة إلى أنها ذات علاقة بتحفيز النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

سوف نقوم في هذا الفصل بتحليل العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق تحليل أليات تأثير كل عنصر من العناصر المكونة للحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث سنرتكز على أن قرار المستثمر الأجنبي يكون مرتبط بجودة المناخ الاستثماري لاسيما من حيث وجود مستوى الديمقراطية، بالإضافة إلى وجود إطار تشريعي وقانوني يدعم الحقوق والملكيات ويحقق سيدة القانون، زيادة على محاربة الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية.

الفصل الرابع:

سوف نقوم فيه بقياس وتحليل تأثير مستوى الحكم الراشد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بهدف التعرف على الأهمية النسبية للحكم الراشد في

التأثير على المناخ الاستثماري في الجزائر، وكذلك التعرف على الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للحكم الراشد بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قرار الاستثمار.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة نظرا للدور الذي أصبح يلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك من خلال مساهمته في تحفيز النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية، وطرق الإنتاج المتطورة التي تساهم في رفع الإنتاجية.

تبعا لما سبق، تسابقت الدول النامية لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية عن طريق اتخاذ أساليب مختلفة تساهم في تحسين المناخ الاستثماري المناسب، كتحرير الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية وتقديم العديد من المحفزات كالتخفيضات والإعفاءات الضريبية.

من خلال هذا الفصل سنحاول استعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إلى مختلف تعاريفه وأنواعه وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى أهم المحددات التي تؤثر على اتجاه تدفقاته.

I.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا العنصر من البحث التطرق إلى مختلف التعاريف والمفاهيم التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الاقتصاديين والهيئات والمنظمات الدولية المختصة في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك نستعرض أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي الدوافع التي تحفز على تبني كل نوع سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو الدولة الأم.

I.1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت التعريفات التي قدمت لشرح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد واختلاف الجهات التي قدمت تلك التعاريف، سواء تعلق الأمر بالمنظمات الدولية أو الباحثين المختصين، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف والمعاني للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي، يقوم على أساس علاقة طويلة المدى تعكس المصالح الدائمة والقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المستثمر (الدولة الأم) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (الدولة المضيفة)، حيث تقوم الشركة المستثمرة بالمساهمة أو امتلاك أصولا في مشروع في دولة أخرى، على ألا تقل نسبة الملكية عن 10% من الأسهم أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة[1].

[1] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص5.

كما يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر في دليل ميزان المدفوعات على أنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم للشركة المستثمرة، وذلك بهدف ممارسة قدرا من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار المباشر أجنبيا عند امتلاك المستثمر الأجنبي على الأقل 10% من رأس مال تلك المشروعات، على أن ترتبط تلك الملكية بالقدرة على التصويت والتأثير في مجلس الإدارة[1].

أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فتعرفه بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه[2].

بينما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة بين المشروعات، وتأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي، ويكون ذلك من خلال[3]:

- المساهمة في رأس المال؛
- إعادة استثمار الأرباح؛
- عمليات الإقراض والاقتراض بين المستثمر وفروع الشركات.

---

[1] Sandrine Levasseur, investissements directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales, Revue de l'OFCE, N35, 2002, p104

[2] هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومحدداته، مجلة أربد للبحوث والدراسات، العدد 1، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002. ص 52.

[3] OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages, minimiser les coûts, Service des Publications de l'OCDE, 2002, P13

أما كل من Hess & Ross فيعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات من طرف المستثمرين الأجانب، أو شرائهم لشركات محلية في الدولة المضيفة وغالبا ما تكون نسبة الملكية 10% من أصول الشركة[1].

كما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين في دولة غير دولته، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، زيادة على قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدّمة من التكنولوجيا، والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة[2].

اعتمادا على ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميّز بمجموعة الخصائص التالية:

1. أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي.
2. أنه استثمار يتم بواسطة أفراد أو شركات في دولة مضيفة.
3. قد يأخذ شكل إقامة فروع جديدة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو المساهمة في مشروعات قائمة أو جديدة كما هو الحال في المشروعات المشتركة.
4. الحد الأدنى لملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع أو قوة التصويت فيه (10%).

[1] جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2001، ص18.

[2] عبد الله محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النقاش، عمان، 2005، ص15

5. لا يتضمّن تحويلات مادية فقط، وإنما يشتمل أيضا على تقديم مستويات متقدّمة من التكنولوجيا، والخبرات الفنية، والإدارية، والتسويقية، والتنظيمية.
6. تعد القدرة على المشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه العنصر المميز له عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

I.2.1. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتميز أنواع وأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتعدد والاختلاف من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل نوع، الأمر الذي يترتب عليه تباين في اختيارات وتفضيلات كل من الدول المضيفة والشركات الأجنبية المستثمرة فيما يتعلق بتبني نوع أو أكثر من هذه الاستثمارات، ويرجع ذلك التباين إلى عدة عوامل منها[1]:

1. الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والنظام السياسي المتبع والأهداف التي تسعى الوصول إليها من وراء الاستثمار الأجنبي.
2. الاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسيات من حيث حجمها، مدى انتشار نشاطها وتموقع أسواقها العالمية التي تخدمها، وأنواع الخدمات والمنتجات التي تقدمها، ومجالات نشاطها وأهدافها.
3. خصائص الصناعات التي تقوم بها الشركات الأجنبية ودرجة المنافسة القائمة في أسواق الدول المضيفة.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسيات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2010، ص 35.

4. عوامل ترتبط بالتكاليف والأرباح التي تتوقعها الشركات الأجنبية، ودرجة المخاطر التي يمكن تحملها.

وعلى العموم يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر، على أساس شكل الملكية وتأسيس الفروع الأجنبية، وتقوم الشركات الأجنبية بالاختيار بينهما وفقاً لاستراتيجياتها، وطبيعة المنتج، وخبراتها السابقة بالسوق الدولي، وكثافة نشاطات البحوث والتطوير ونفقاتها، وظروف البلد المضيف[1]، ويمكن تلخيص هذين النوعين كما يلي:

I.1.2.1. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويقصد بها السماح للمستثمر الأجنبي (الشركة الأم) بالامتلاك بصفة كاملة للمشروعات في الدولة المضيفة، ممّا يوفر لهذا المستثمر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات، على أن يتم تأسيس تلك الفروع، وممارسة عملها في إطار القانون المحلي للدولة المضيفة[2].

يعتبر هذا النوع من الاستثمار أكثر الأنواع تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وبالمقابل كانت الكثير من الدول النامية تتردد في قبوله خوفا من التبعية الاقتصادية وما يصاحبها من آثار سياسية، لكن مع ازدياد حدة المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سمحت الكثير من الدول النامية للمستثمرين الأجانب بالتملك الكامل والمطلق للمشاريع الاستثمارية كميزة نسبية تحفيزية بعدما تشابهت الكثير

[1] محمد سيد أبو السعود جمعة، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج في مصر، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص 44.

[2] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص21.

من تلك الدول في طبيعة الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب.

أسباب تفضيل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تختلف أسباب تفضيل الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر كل من الشركة الأجنبية، والدول المضيفة، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم الدوافع إلى هذا النوع من الاستثمار الدولي بالنسبة لكل منهما:

أ. الدوافع المتعلق بالمستثمر الأجنبي (الشركة الأم):

1. يعتبر الاستثمار المملوك بالكامل من المستثمر الأجنبي من أكثر الأشكال قبولاً بالنسبة للشركات الأجنبية، نظراً لما يحققه من ميزة تجنب أي تعارض في المصالح مع الشركاء بالدول المضيفة. حيث تعمل هذه الشركات كمجموعة مندمجة في الاقتصاد العالمي، وتتبع الاستراتيجية التي تراها مناسبة في كل دولة، ويكون لها مركزية القرار، بما يحقق لها القدرة على الحفاظ على صورة المنتج ونوعيته[1].
2. يوفر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي والسياسات المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (الإنتاج، التسويق، المالية، والسياسات المرتبطة بالموارد البشرية) [2].
3. في حالة امتلاك الشركة الأجنبية قدرات وإمكانيات متميزة في مجال البحوث والتطوير، وقدرات تمويلية وتكنولوجية فائقة تمكنها من دعم قدراتها التنافسية

[1] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق: ص 13

[2] عبد السلام أبو قحف، التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص58.

في الأسواق الدولية، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها. فإنها في هذا الشأن تفضل إقامة فروع مملوكة بالكامل في الدول المضيفة[1].

4. في حالة تمتع الشركة الأجنبية بخبرات سابقة في مجال النشاط الدولي في عدد كبير من الأسواق الخارجية، بحيث تستطيع تكوين مخزون كبير من المعلومات التي تمكنها من التغلب على حالة عدم التأكد التي ترتبط المعاملات الاقتصادية بهذه الدول وخاصة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يتيح لها تكوين فكرة عن الفرص والمخاطر بالسوق المضيف، ومن ثم تنتقل إلى إقامة الفروع المملوكة بالكامل من المستثمر الأجنبي[2].

ب. الدوافع المتعلقة بالدولة المضيفة:

في الكثيرة من الأحيان تفضل حكومات الدول المضيفة تشجيع وتحفيز الشركات الأجنبية على التملك الكامل لمشروع الاستثمار، وذلك من أجل تحفيز زيادة تدفق رأس المال الأجنبي الذي قد يؤدي إلى توسيع حجم المشاريع بما يساهم في إشباع حاجات السوق المحلي وتحقيق فائض يوجه إلى التصدير، بما يترتب عليه تحسين وضعية الميزان التجاري للدولة المضيفة. إلا أنه على الجانب الآخر، قد يزيد ذلك من درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المحلي.

[1] عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص 16.

[2] عبد السلام أبو قحف، التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ص59.

I.2.2.1. الاستثمارات المشتركة (المختلطة):

يقصد بها المشاريع التي يملكها أو يشارك فيها طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين، وقد تكون هذه المشاركة في رأس مال المشروع وقد تمتد إلى الإمكانيات الإدارية أو التسويقية أو بالتكنولوجيا، على أن يساهم المشاركين في الإدارة والتنظيم والرقابة طبقاً للسياسات المرتبطة بمدى مساهمة كل مستثمر في رأس المال، وعلى أن يتم تأسيس هذا المشروع ومساهمة نشاطه في إطار القانون المحلي للدولة المضيفة. وفي مقابل ذلك يساهم الشريك المحلي بالخبرات والمعارف المرتبطة بالسوق المحلي والخاصة بالقوانين والتنظيمات المرتبطة بممارسة النشاط الاقتصادي، وشبكات التوزيع والتسويق، والبنية الأساسية للمشروع، وكيفية التغلب على المخاطر السياسية وممارسات الفساد، بالشكل الذي يتيح للمستثمر الأجنبي تجنب حالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، والاستفادة من إمكانيات وفرص التوسع في المستقبل[1].

وقد تتمثل المشروعات المشتركة في إنشاء أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية، أو الصناعات التحويلية، أو في المجالات الزراعية المختلفة، وذلك باشتراك أكثر من طرف أحدهم أجنبي والأخرى أطراف وطنية، والطرف الأجنبي في هذه العلاقة ما هو إلا واحدة من الشركات الدولية التي تمتلك بعض المزايا غير المتوفرة لدى الطرف المحلي مثل الخبرة والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية، والتي تمكن من القدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية، وتحقيق اقتصاديات الحجم[2].

[1] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 18.

[2] بوتان جيل، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات بيروت، 1998، ص29.

أسباب تفضيل المشروعات المشتركة:

تختلف أسباب تفضيل المشروعات المشتركة من وجهة نظر كل من الشركة الدولية والدولة المضيفة، وفيما يلي نذكر أهم دوافع هذا النوع من الاستثمار بالنسبة لكل منهما:

أ. الدوافع المتعلقة بالمستثمر الأجنبي (الشركة الأم):

1. يهدف المستثمر الأجنبي من تنظيم وتنسيق أنشطته عبر الحدود الدولية مع الشركات الأخرى في شكل مشروعات مشتركة إلى تحسين وضعه التنافسي في السوق الدولي، خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة بين الشركات الدولية للسيطرة على الأسواق العالمية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تخفيض تكاليف كل من المعاملات المرتبطة بالعقود وتنفيذها، ومخاطر فسخها، والتكاليف الإدارية، والتكاليف المرتبطة بعدم توافر المعرفة الكافية عن الظروف الاقتصادية والسياسية لسوق الدولة المضيفة، والقوانين الخاصة بها)، وتكاليف الإنتاج (القدرة على الوصول إلى اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم اضطرارها لتوفير قدر كبير من الموارد المالية)[1].
2. يعتبر تفضيل المشروعات المشتركة كأحد أشكال الاستثمار الدولي، من أجل التغلب على القيود المرتبطة بالتشريعات الحكومية التي تضع حدوداً معينة على ملكية الشركات الأجنبية، وتحديد مجالات الاستثمار، زيادة على القيود المرتبطة بشرط استخدام الموارد المحلية بدلاً من استيرادها، هذا إلى جانب العوائق المتعلقة

[1] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 40.

بتسويق المنتج على سبيل المثال التمييز السعري، بالإضافة إلى المتطلبات البيئية، والمسؤولية الاجتماعية[1].

3. تبعا لاستراتيجية التوسع المرحلي التي قد تتبناها الشركات لتدويل أنشطتها الإنتاجية، والتي تتمثل في وجود مراحل تمر بها الشركات الأجنبية لتدويل عملياتها الإنتاجية بالخارج[2]. ففي المرحلة الأولى تبدأ بالتصدير، ثم مرحلة الإنتاج الدولي، والتي تبدأ باختيار المستثمر الأجنبي المشروعات المشتركة في المرحلة الأولى للإنتاج الدولي، وذلك لعدم توافر الخبرة أو المعرفة الكاملة بظروف السوق بالدولة المضيفة، وبعد ذلك وفي ظل الخبرة المتراكمة والمكتسبة لديها خلال الفترات السابقة، يتحول المستثمرون من المشروعات المشتركة إلى المشروعات المملوكة بالكامل، وذلك بهدف إحكام الرقابة والإدارة لأنشطتها، والقضاء على المخاطر المرتبطة بالمشروعات المشتركة، وتجنب أي تعارض في المصالح أو الأهداف مع الشركاء المحليين[3].
4. وجود طرف محلي في مشروع الاستثمار المشترك يمكّن المستثمر الأجنبي من تفادي المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات الثقافية والاجتماعية التي قد تكون صعوبة أمام الطرف الأجنبي[4].

---

[1] محمد عبد الله عبد العزيز، مرجع سابق، ص61.

[2] عادل محمد المهدي، المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية مع الإشارة إلى التجربة السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 11، جامعة الملك فيصل، 2004 ص64.

[3] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، ط 2، الإسكندرية، 1999، ص51.

[4] فريد النجار، مرجع سابق، ص 43.

ب. الدوافع الخاصة بالدولة المضيفة:

يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الدولي تفضيلا من الدول المضيفة وذلك لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة التحكم الأجنبي في الاقتصاد المحلي وما ينجر عنها من تبعية اقتصادية وسياسية[1].

I.2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر تفسير وفهم دوافع واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصعوبة بما كان، وذلك نظرا لتعدد واختلاف النظريات التي حاولت شرح وتفسير تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي عبر الحدود تماشيا مع التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، والتي جعلت من رأس المال الدولي أكثر حرية في الانتقال[2]. وفي هذا الإطار سوف نقوم بالتطرق إلى أهم تلك النظريات التي حاولت تفسير طاهرة الإنتاج الدولي من خلال دراسة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، والوقوف على أهم العوامل التي ساهمت في نموه، وتسليط الضوء على الاتجاهات الفكرية المختلفة التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل.

I.1.2. نظرية التحركات الدولية لرأس المال:

لقد اعتمدت بعض النظريات التي قدمت لشرح وتفسير الاستثمار الأجنبي على قواعد وأساسيات المبادئ المالية، حيث تم تقديم الاستثمار الأجنبي على أنه رغبة الشركات في الحصول على أعلى عائد من استثمار رأسمالها، وعليه فنظرية التحركات

[1] خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 641، ص167.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 183

الدولية لرأس المال (النظرية النيوكلاسيكية) تفسر تدفق رؤوس الأموال بين الدول على أنه استجابة لاختلاف أسعار الفائدة من دولة إلى أحرى[1]، فرؤوس الأموال تتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى معدل فائدة ممكن.

يعتبر أولين أول من قدم شرحا للتحركات الدولية لرأس المال، حيث أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو اختلاف سعر الفائدة بين الدول، ويرجع ذلك الاختلاف إلى مدى وجود وإتاحة رأس المال بتلك الدول[2]، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة (كمال الأسواق)، فإن رأس المال سوف ينتقل بحرية من سوق إلى آخر، وبالتالي يتدفق من الدول ذات معدل العائد المنخفض إلى الدول ذات معدل العائد المرتفع، وتستمر تلك التدفقات حتى تتعادل معدلات العائد بين الدول.

تبعا لما تضمنته النظرية النيوكلاسيكية، فقد عجزت عن إعطاء تفسير حقيقي للاستثمار الأجنبي، حيث وجهت إليها العديد من الانتقادات من بينها[3]:

- هذه النظرية لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث أن كل نوع من الاستثمارين له أسبابه وآثاره الخاصة، كما أن هذه النظرية تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ بعين الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط رأسمال وإنما

[1] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، س92

[2] Gueraoui Driss, Richet Xavier, les investissements directs étrangers – facteurs d'attractivité et de localisation, édition Toubkal, Paris, 1997, p26

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص71.

أيضا تكنولوجيا ومهارة وإدارة وقد لا يتضمن تحويلات لرؤوس الأموال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة.

- إن عامل انخفاض أسعار الفائدة (وفقا لما تنص عليه النظرية) ليس العامل الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، حيث هناك عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار ومنها الظروف السياسية، حجم السوق ومدى ملاءمة المناخ الاستثماري.
- النموذج الذي قدمته هذه النظرية لم يتمكن من تفسير ظاهرة حدوث الاستثمار من وإلى دولتين في نفس الوقت، ولم يوضح الأسباب التي تدفع الشركات بالقيام بالاستثمار في دولة ما بدلا من التصدير إليها.
- تقوم نظرية التحركات الدولية لرأس المال على افتراض المنافسة الكاملة، وهذا غير ملائم للتعامل مع واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر وجود المنافسة فير التامة (احتكار) شرط أساسي لحدوثه حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل التعامل في ذلك الوضع نظرا لامتلاكها مزايا احتكارية.

وفي ضوء ما سبق من انتقادات، فقد سعى العديد من الاقتصاديين إلى تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، آخذين في عين الاعتبار أن هذه الاستثمارات تعمل في إطار أسواق يسودها إلى حد كبير المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة[1]، وعند تحليل أسباب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي الأخذ في الاعتبار طبيعة أسواق عناصر الإنتاج، وطبيعة المنتج، والهيكلة الداخلية للشركات القائمة بالاستثمار من ناحية، وخصائص الأسواق، وكافة الظروف المحيطة بالدول المضيفة من ناحية أخرى، لذلك

[1] احتكار القلة: تتمثل حالة سوق احتكار القلة في وجود عدد قليل من الباعة في السوق، مما يجعل أية عمليات منعزلة يقوم بها أحد الباعة في السوق تؤثر على الباعة الآخرين ومن ثم على السوق بأكمله، ومنه يمكن اعتبار كل الباعة داخل هذه السوق في وضعية ترابط متبادل.

فقد ظهرت العديد من النظريات التي تضمنت الكثير من العناصر المشتركة إلا أنها اختلفت في تفسيراتها وتحليلها.

I.2.2. نظرية المنشأة (المنظمة) الصناعية:

تعود هذه النظرية إلى كل من Hymer و Kindleberger و Caves[1]، حيث اعتمدت في تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر على رغبة الشركات في السيطرة على السوق الخارجي، إذ تتجه تلك الشركات إلى الاستثمار في الخارج إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية في الدولة المضيفة، ومن ثم ينبغي أن يكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية (عدم توفر المعلومات)، هذا ما قد يجعل المستثمرين الأجانب يحققون أرباحا تفوق منافسيهم المحليين[2].

وترتبط نظرية المنشأة الصناعية دوافع قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة سوق احتكار القلة الذي تعمل فيه، حيث أن خصائصه تعطي للشركات ميزة احتكارية تساعدها على تدويل نشاطها، وتسمح لها بالبقاء والاستمرارية في السوق، ومواجهة المنافسة مع الشركات المحلية في الدول المضيفة، وتمكنها أيضا من تحقيق أرباحا أكثر من تلك التي يمكن تحقيقها داخل الدولة الأم[3].

وتتمثل المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات والتي تتحقق في ظل عدم كمال الأسواق في الخصائص التي تميزها وتعطيها ميزة تنافسية في مواجهة

---

[1] Guerraoui Driss, Op cit, p75

[2] هالة صقر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تحليل نظري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص ص 31-32.

[3] Sandrine Levasseur, OP. Cit, p79

باقي الشركات الأخرى، ومن أهم المزايا التي تتمكن من خلالها الشركات الأجنبية بفرض قوى احتكارية في السوق نذكر ما يلي[1]:

أ. **امتلاك تكنولوجيا متقدمة:**

والتي تتمثل في المنتجات الجديدة عالية الجودة أو الطرق الإنتاجية الجديدة، والمعرفة الفنية، والمهارات الإدارية، والتسويقية والتنظيمية.

ب. **كبر حجم الشركات وتنوع منتجاتها:**

ذلك ما يمكنها من تحقيق اقتصاديات الحجم (الاقتصاد السلمي)، والتي تعد مجالا جيدا لإعداد البحوث والتطوير وتكثيف الاختراعات، والتي تمكن الشركة من القدرة على تمييز منتجاتها من خلال سياسات التسعير، والتوزيع، والقدرة على الوصول إلى عناصر الإنتاج، في حين أن ما يتعلق بقدراتها على الوصول والنفاذ في الأسواق الخارجية، فإن جزء كبير منها يعتمد على قرارات وتصرفات حكومات الدول المضيفة، وسياساتها اتجاه الشركات متعددة الجنسيات بما يمكنها من تعظيم الاستفادة من تلك المزايا.

ت. **القدرة على الوصول إلى التمويل:**

حيث أن كبر حجم الشركات وتنوع نشاطها يجعلها قادرة على زيادة رأسمالها بشكل متواصل وبتكلفة منخفضة، نظرا لطبيعة أرباحها التي تتميز عموما بالاستقرار، هذا إلى جانب قدراتها الكبيرة على نقل نشاطها استجابة للتغيرات في أسعار عناصر الإنتاج ومدى وفرتها.

[1] نضال غرايبه، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 1، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1997، ص 114.

انطلاقا مما سبق فإن الدافع الأول لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمنهج نظرية المنشأة الصناعية يقضي على أنه في ظل أسواق تتسم باحتكار القلة، فإنه يجب على الشركات أن تستغل مزاياها الاحتكارية التي تملكها في تدويل نشاطها، وتعظيم أرباحها في الأسواق الخارجية، ويعد هذا الشرط ضروريا ولكنه غير كاف للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، يعني ذلك وجود شروط أخرى يجب أن تتوفر قبل القيام بالاستثمار في الخارج، ومن بين هذه العوامل التغيرات في خصائص المنتج عبر الزمن، إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه المزايا المكانية في الدول المضيفة كأحد الأسباب المهمة لإقامة واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

وتبعا لما سبق، فقد وجهت الكثير من الانتقادات لنظرية المنشأة الصناعية، نذكر منها ما يلي:

- وفقا لهذه النظرية الخاصة بضرورة امتلاك الشركة المستثمرة مزايا احتكارية تمكنها من ضرورة المنافسة في الأسواق الدولية، فإن الشركات كبيرة الحجم والتي تعمل في ظل أسواق احتكار القلة، هي وحدها فقط التي ستكون قادرة على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، في حين أننا في الواقع نجد شركات استثمارية صغيرة ومتوسطة الحجم تقوم باستثمارات أجنبية مباشرة في الخارج وفي ظل أسواق تنافسية نسبيا[1]، مثل الشركات اليابانية.
- إضافة إلى ما سبق، فقد أكدت تلك النظرية أيضا ضرورة قيام الشركات الأجنبية المستثمرة بنقل تكنولوجيا ذات كثافة عالية في رأس المال إلى الدول المضيفة (الميزة الاحتكارية)، إلا أننا نجد الشركات اليابانية تقوم بنقل تكنولوجيا ذات كثافة

[1] أمنية زكي شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين العرب، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة،7-9 أبريل، 1998.

عالية في العمل في أغلب استثماراتها[1]، ومن ذلك يمكن ملاحظة أن هذه النظرية حاولت التركيز في تفسيرها لدوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات الأمريكية بوجه الخصوص، والتي تعتمد على المزايا الاحتكارية المملوكة من طرف الشركات المستثمرة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تعتمد على عوامل الاستقرار والإقامة في الدولة المضيفة.

- كما أن تفسير دوافع قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر وفق نظرية المنشأة الصناعية لم يوضح السبب الرئيسي لهذا الاستثمار، لأن هناك طرق أخرى بديلة يمكن من خلالها الاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة من طرف الشركات المستثمرة، عن طريق منح التراخيص لشركات محلية في الدول المضيفة، بدلا من أن تقوم الشركات بنفسها بالاستثمار في الخارج[2].

وفي ضوء الانتقادات السابقة، فقد حاول (R.Caves) تطوير هذا المنهج، حيث رأى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة لتوفر أربعة ميزات لدى الشركات المستثمرة وهي[3]:

1. ميزة تكلفة رأس المال:

تكون الشركات التي تقوم بالاستثمار بالخارج أكثر قدرة بالمقارنة مع الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء المحلية أو العالمية، كما تكون تلك الشركات

---

[1] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، لبنان، 2006، ص 124.

[2] سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دار الحامد، عمان، 2001، ص57.

[3] محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص76.

ذات علاقات وطيدة مع البنوك العالمية بالإضافة إلى امتلاكها لقدرات تمويلية ذاتية كبيرة؛ مما يوفر لها المرونة في استخدام مصادرها التمويلية وبالطريقة المناسبة.

2. ميزة تقدم البحث العلمي:

تتمتع الشركات الاحتكارية بقدرات كبيرة على القيام بنشاطات البحث والتطوير مما يوفر لها ميزة الاستخدام الأفضل للطرق الفنية للإنتاج، بالإضافة إلى امتلاكها براءات الاختراع، علامات تجارية ومعرفة فنية؛ هذا ما يجعلها تتفوق فنيا على الشركات الأخرى، زيادة على إمكانياتها الكبيرة في الحصول على أسعار منخفضة لعناصر الإنتاج.

3. ميزة تنويع المنتجات:

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بتنوع كبير في منتجاتها يتوافق مع أذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيهان كما أن لها إمكانيات كبيرة لتحمل تكاليف الإشهار والترويج.

4. القدرة على تحقيق وفورات الحجم:

تتميز الشركات الكبرى بتوفرها على إمكانية الإنتاج بحجم كبير؛ مما يمكنها من خفض تكاليف منتجاتها، وبالتالي الانفراد بأسعار تنافسية بالمقارنة مع أسعار منتجات الشركات الأخرى.

I.3.2. نظرية دورة حياة المنتج:

أول من قدم هذه النظرية هو (Vernon)، والذي قام بدراسات متقدمة لتفسير سبب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشار في هذا الإطار إلى أن مصدر الميزة

الاحتكارية قد يكون بسبب الميزة التكنولوجية للدولة الأم، وأن هذه الميزة التكنولوجية هي التي تمنح الشركات ميزة احتكارية تؤدي إلى الاستثمار الخارجي في مراحل معينة من مراحل دورة حياة المنتج[1].

تقدم نظرية دورة حياة المنتج للتجارة والاستثمار الدولي إطارا مختلفا يتم من خلاله تفسير طبيعة الإنتاج الدولي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، حيث توضح هذه النظرية أسباب تركز الابتكارات الخاصة بإنتاج المنتجات الجديدة في دول معينة دون غيرها، والتغيرات التي تطرأ على هذه المنتجات عبر الزمن، ومدى ارتباطها بالأنماط المختلفة لخدمة الأسواق الدولية سواء من خلال التصدير أو من خلال الإنتاج الدولي[2].

كما توضح نظرية دورة حياة المنتج أن قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات تتأثر بشكل يرتبط كثيرا بهيكل دورة حياة منجاتها الأساسية، حيث توجد مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج خلال دورة حياته منذ تقديمه إلى الأسواق كمنتج جديد من قبل إحدى الشركات القائمة في دولة متقدمة، حتى تستطيع الدول النامية إنتاج نفس المنتج وتصديره إلى الدول المتقدمة[3]، وقد ميز (Vernon) بين ثلاث مراحل لدورة حياة المنتج وذلك في ضوء مجموعة من الفرضيات الأساسية لنظرية دورة حياة المنتج والتي تتمثل فيما يلي[4]:

---

[1] Raymond Vernon, International Investment and International Trade In The Product Cycle,, Academic Press Limited, London, 1993, p110

[2] Bricout Jean, Tersent Denis, investissement internationale, édition Armand colin, Paris,1996, p 36

[3] OCDE, définitions de référence détailles des investissements internationaux, Paris 1983, p93

[4] إيهاب عز الدين نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، يونيه، 2008، ص 93.

- وجود قيود على المعلومات المتاحة عن التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- أن تكون الشركات تنتهج سلوك احتكاري، أو تعمل في ظل سوق يتميز باحتكار القلة.
- توفر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة.
- إمكانية التنبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ على المنتجات فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق.
- تغير العمليات الإنتاجية بمرور الوقت مع إمكانية تحقيق اقتصاديات الحجم.
- يعد المنتج الجديد متغيرا وفقا لاحتياجات ورغبات أصحاب الدخول المرتفعة؛ وتبعا لذلك، فإن المنتجات يمكن أن تكون نمطية عند مستويات الدخول المنخفضة.

وفيما يلي سوف نتعرض إلى أهم خصائص مراحل دورة حياة المنتج حسب (Vernon):

أ. مرحلة ظهور المنتج الجديد:

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحيانا تحقق فيها الشركات خسارة، نتيجة لارتفاع تكاليف الإعلان المكثف المرافق لإدخال المنتج الجديد إلى السوق، وذلك من أجل خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، ووفقا لهذه النظرية فإن المنتج الجديد يقتصر ظهوره في هذه المرحلة على أسواق الدول المتقدمة صاحبة الاختراعات[1]، وقد يعود السبب في ذلك إلى توفر المقومات الأساسية من عوامل العرض والطلب الخاصة بهذه الاختراعات، حيث تتمثل عوامل العرض في مدى توافر عناصر الإنتاج كالبحوث والتطوير والتكنولوجيا والتنظيم، والعمالة ذات الكفاءة العالية، في حين أن

[1] عبد السلام أبو قحف، التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص41.

عوامل الطلب تتمثل في ارتفاع مستويات الدخول والأذواق واتساع حجم السوق الداخلي بالشكل الذي يسمح بوجود طلب كاف على هذا المنتج يبرر ويدعم دخول فكرة المنتج الجديد إلى حيز التنفيذ[1].

كما تتميز هذه المرحلة كذلك بعدم وجود المنافسة وقلة عدد الشركات القائمة بالإنتاج، مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري، الأمر الذي يترتب عليه عدم وجود ضغوط على تلك الشركات من أجل الإنتاج في دول أخرى بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج والأسعار. كما يقتصر تسويق وبيع المنتج في هذه المرحلة أولا على السوق المحلي نظرا لقرب الإنتاج من المستهلكين بالشكل الذي يسمح بإمكانية إجراء تعديلات في المنتج، ثم تبدأ الشركات صاحبة المنتج الجديد في البحث عن فرص تصديرية وبصفة خاصة إلى أسواق الدول المتقدمة نظرا لتشابه أذواق المستهلكين ودخولهم وقدراتهم الشرائية مع المستهلكين في الدولة التي نشأ فيها المنتج الجديد.

تتميز مرحلة ظهور المنتج الجديد بمرونة طلب سعرية منخفضة نسبيا، وبمرونة طلب دخلية مرتفعة نظرا لحداثة المنتج وعدم وجود بدائل له، ولأن توطن المنتج الجديد يكون قاصرا على السوق المحلي للدولة صاحبة الاختراع، من أجل القدرة على تكييف المنتج وفقا لرغبات المستهلكين، لا تظهر أي بوادر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن يتم خدمة الأسواق الدولية من خلال التصدير[2].

[1] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 166,

[2] محمد قويدري، مرجع سابق، ص63

ب. مرحلة المنتج الناضج:

تتميز هذه المرحلة بنمو سريع للمنتج وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء في السوق المحلي وكذلك في الأسواق الخارجية، نظرا لكونهم أصبحوا أكثر دراية ومعرفة بالمنتج إضافة إلى انخفاض السعر والذي يعود إلى ظهور المنافسة ويصبح الطلب أكثر حساسية لعامل السعر، مما يدفع الشركات إلى الإنتاج وفقا لاقتصاديات الحجم، وتنخفض كفاءة عنصر البحث العلمي والتطوير، وترتفع كثافة رأس المال، ويزداد عدد الشركات المنتجة لهذا المنتج الجديد من أجل الاستفادة من مزايا مرحلة نمو المنتج، ويتحول السوق من وضعه الاحتكاري إلى وضع احتكار القلة، وتتمكن الشركات من غزو الأسواق الخارجية بالصادرات لإشباع الطلب المتزايد في الأسواق الخارجية[1].

خلال هذه المرحلة تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج وذلك من أجل حماية أسواقها التي حصلت عليها نتيجة التصدير في المرحلة الأولى، كما أن هناك أسباب أخرى تدفع الشركات إلى ذلك ومنها خطر قيام بعض الشركات الأجنبية بإنتاج هذا المنتج بتكلفة أقل، وتزداد مرونة الطلب السعرية نظرا لوجود منتجات بديلة أو شبه قادرة على المنافسة ورخيصة الثمن نسبيا مما يشجع المستهلكين على الإقبال عليها في حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج، بالإضافة على عدم قدرة صادراتها على المنافسة في الأسواق الأجنبية نتيجة فرض ضرائب وروم على الواردات مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة في السوق المستورد، كما أن عملية التصدير قد تواجه ارتفاعا في تكاليف الشحن

[1] أحمد السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة قياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000. ص 43

والنقل، الأمر الذي يدفع الشركات إلى القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة المتماثلة في هيكل الطلب بدلا من التصدير[1].

ج. مرحلة المنتج النمطي:

في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا لا يمكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء في الدولة الأم أو الدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها، وتستمر الضغوط التنافسية على الشركات ويزداد عدد المقلدين للمنتج مما يؤدي إلى ارتفاع مرونة الطلب السعرية للمنتج[2].

ولأن التمييز بين المنتجات في هذه المرحلة أصبح يخضع لعامل السعر وحده، لا بد على الشركات من إيجاد طرق لتخفيض تكاليف إنتاجها وبالتالي تخفيض أسعارها، وتحقق هذا الهدف يكون عن طريق توجيه استثماراتها المباشرة نحو الدول النامية، والتي تتمتع بوفرة كبيرة في عنصر العمل وتكاليف منخفضة. حيث تكون المنتجات التي تنتجها فروع الشركات في الخارج ليست موجهة للاستهلاك المحلي في الدولة المضيفة، وإنما لتصديرها للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة، حيث يكون هدف الاستثمار الأجنبي هو التصدير وليس إحلال الواردات[3].

اعتمادا على ما سبق، يتضح لنا أنه حسب (Vernon) فإن الشركة صاحبة الاختراع تبدأ في التصدير حتى تشبع الطلب الخارجي، ثم تتجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للحفاظ على نصيبها من السوق أو للمحافظة على مزاياها الاحتكارية، كما قام بتفسير الجوانب المتعلقة بتوطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أولا في الاقتصاديات

---

[1] Steve Onyeiwu, op cit, p102

[2] طارق نوير، مرجع سابق، ص84

[3] تيودور موران، الشركات متعدّدة الجنسيات والاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي, ترجمة: جورج خوري،، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1994. ص122

المتقدمة الشبيهة لاقتصاد الدولة الأم، ثم في المناطق منخفضة التكاليف. كما أشار اختلاف الحافز على الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي المراحل الأولى يكون الحافز مرتبط بقوى السوق، وفي المراحل الأخيرة يكون الحافز مرتبط بالعوامل المتعلقة بالتكاليف والاختلافات التكنولوجية بين الدول، لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة من دورة حياة المنتج[1].

وفي الأخير يمكن القول بأنه استكمالا للمصادر السابقة للميزة الاحتكارية، فقد أوضح (Vernon) في نموذج دورة حياة المنتج، أن مصدر الميزة الاحتكارية يتمثل في التفوق التكنولوجي والذي يعد العامل الأساسي في قيام الشركات بالاستثمار في الخارج. كما تميزت هذه النظرية بتأكيدها على أهمية المزايا المكانية التي تحظى بها الدول المضيفة، كما تعد هذه النظرية بأنها ديناميكية لأنها تتعامل مع التغيرات في خصائص المنتج، والتغيرات في عوامل توطنه عبر الزمن، زيادة على ذلك فقد أسهمت هذه النظرية في تفسير الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية إلى الدول الأوربية خلال السبعينات.

على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته نظرية دورة حياة المنتج في تفسير دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات التي نذكر منها:

1. من بين نقاط ضعف تحليل (Vernon)، هو تركيزه على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة، دون التطرق إلى تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم من خلال الدول الأخرى غير المتقدمة مثل دول جنوب شرق آسيا، على هذا يتميز تحليله بالجزئية، حيث يقتصر

[1] Bricout Jean, Tersent Denis, op cit, p 42

على الدول المتقدمة فقط مما يخلق صعوبة في تعميم تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع الأحوال.

2. فشلت نظرية دورة حياة المنتج في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يكون لهدف التصدير وإنما لخدمة السوق المحلي بالدولة المضيفة، وذلك بإنتاج منتجات بمواصفات تتلاءم مع السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم.
3. لا تعتبر نظرية دورة حياة المنتج ديناميكية بالمعنى الحقيقي، إذ أنها لم تحدد الفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة، ولا معدل التغير، ولا العوامل الحاكمة لطول الفترة الزمنية لكل مرحلة، كما أنها تتعامل مع كل مرحلة على استقلال وانفصال مع المرحلة التي تليها.
4. من الناحية العملية تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول النامية المضيفة على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها (Vernon) في نظريته.
5. هناك بعض المنتجات التي تستعمل مستوى تكنولوجي متقدم، لا تمر بنفس مراحل دورة حياة المنتج (صناعة تكنولوجيا الاتصال)، حيث قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، وهناك منتجات قد تظهر لخدمة الأسواق النامية منذ البداية (الهواتف المحمولة بخصوصيات المجتمع الإسلامي مثل الآذان، وتحديد اتجاه القبلة...)
6. هذه النظرية تنطبق على بعض القطاعات فقط مثل المنتجات الغذائية، لكن في صناعات أخرى كالبترول والسياحة فإنها لا تتطلب العمل من الدولة الأم، حيث تكون بداية الشركات من الدولة المضيفة.
7. ابتكار بعض المنتجات يتم حاليا بشكل سريع لدرجة تجعل مراحل حياة المنتج قصيرة جدا ويصعب تحديدها أحيانا.

8. على الرغم من اهتمام (Vernon) بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية، والتي تعتبر من أهم محفزات قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دورة حياة المنتج، ذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة من تلك الدورة، أي بعد أن تفقد الدولة الميزة النسبية التكنولوجية، وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا.

وفي محاولة لتبرير أسباب فشل هذه النظرية، وذلك في ضوء الانتقادات الموجهة إليها، والتي تشير إلى عدم مصداقيتها وصلاحيتها في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أرجع (Vernon) ذلك إلى السببين الآتيين[1]:

1. يعود السبب الأول إلى ثورة الاتصالات وشبكة المعلومات والتي مكنت الشركات متعددة الجنسيات من تدويل عملياتها الإنتاجية بالأسواق الخارجية، واتصالها ومواكبتها لنشاطات البحوث والتطوير عبر العالم، وتطوير فنونها الإنتاجية باستمرار وفي أسرع وقت. وفي ظل هذه الظروف، فإن المنتجات الجديدة يمكن أن تنتج وتقدم في أي مكان في العالم متزامنة وفي آن واحد. إضافة إلى ذلك، وبافتراض إنتاج المنتجات الجديدة بداية في سوق الدولة صاحبة الاختراع، فإن ثورة الاتصالات سوف تجعل الفترة الزمنية التي تمر بين تقديمه في سوق هذه الدولة وإنتاجه وتقديمه في الأسواق الخارجية قصيرة جدا.
2. أما السبب الثاني فيعود إلى التطورات البيئية، الاقتصادية والتكنولوجية التي حصلت على الساحة الدولية، والتي ضيقت الفجوة ما بين دول العالم، سواء تعلق الأمر بالفجوة التكنولوجية أو فجوة الدخول، وبصفة خاصة في كل من اليابان، الولايات

[1] Raymond Vernon, op cit, p83

المتحدة الأمريكية والدول الأوربية؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف إحدى فرضيات النظرية، ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة صاحبة الابتكارات.

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت إلى نظرية دورة حياة المنتج، إلا أنها ما زالت قادرة على تفسير انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى الدول النامية، والتي تعاني من انخفاض في مستويات الدخول مقارنة مع اقتصاديات الدول المتقدمة، هذا ما يعني أنه لا تزال هناك فجوة في مستويات الدخول والأذواق فيما بين هذه الدول كما افترضت النظرية.

I.4.2. نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق):

قدمت نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية تفسيراً لنمو الشركات متعددة الجنسيات، وأوضحت الدوافع والمحددات الرئيسية الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تركيزها على الطريقة التي تمكّن الشركات من استغلال مزاياها الاحتكارية المملوكة لها استجابة لعدم كمال الأسواق، والذي يعوق ويمنع كفاءة العمليات في الأسواق الدولية سواءً في التجارة أو الاستثمار، ويحول دون بيع المزايا الاحتكارية المملوكة للمنشآت الأخرى في الدول المضيفة[1].

وتعود نظرية الاستخدام الداخلي كفكرة عامة إلى (R.Coase)، وقد تم تطويرها وتحويلها إلى نظرية على يد كل من (Buckley, Casson, Rugman)، هذا إلى جانب إسهامات كل من (Caves & Dunning)، وقد أوضحت هذه النظرية أن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية يعد من بين أهم محددات الإنتاج الدولي، وأشارت في هذا الصدد إلى أن الدافع الرئيسي لقيام الشركة الأم بالاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى

[1] Andreff W, Les multinationales globales, Edition la découverte, Paris, 2003, p 94

عدم كمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج وبصفة خاصة السلع الوسيطة وأسواق المعرفة والمعلومات[1].

ويشير الاستخدام الداخلي للسوق وفقا لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عملية استبدال العلاقات التعاقدية والتعاملات بالسوق الخارجي (التراخيص والتصدير)، بالتنسيق الإداري المنظّم في ظل الشركة نفسها (السوق الدّاخلي للمنشأة) في صورة استثمار أجنبي مباشر، وذلك استجابة لعدم كمال الأسواق.

كما يشير كل من (Buckley & Casson) إلى الأنواع المختلفة من عدم كمال الأسواق التي تؤيد فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية كما يلي[2]:

1. عدم الكمال الذي يعود إلى ارتباط الأنشطة الإنتاجية مع بعضها البعض، وعدم استقلالها. ويعني ذلك وجود ترابط كبير وعدم استقلالية بين مكونات المنتج النهائي، حيث تتعدد مراحل الإنتاج وتتوالى للوصول إلى المنتج النهائي، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة تحقيق التنسيق فيما بين المراحل المختلفة لهذه الأنشطة المترابطة لضمان جودة المنتج. ولا بد من إبرام التزامات تعاقدية طويلة الأجل بهدف ضمان مصادر التوريد للسلع الوسيطة، ونظرا لصعوبة ومخاطر التعامل في الأسواق الآجلة، فإن الشركات تفضل الاندماج العمودي، والذي يتمثل في خلق قنوات تبادل داخل نفس الشركة، بدلا من الاعتماد على السوق الخارجي في إمدادها بمستلزماتها، أي إحلال سوق الشركة محل الأسواق الخارجية.

[1] عاطف حسين النقلي، مرجع سابق، ص54

[2] عز الدين محمد طه عقيلة، أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990، ص71

2. عدم كمال أسواق المعرفة والمعلومات، بمعنى عدم قدرة السوق على نقل معلومات كاملة عن طبيعة وجودة السلع الوسيطة التي يحتاجها المشتري نظراً لتعقد مكوناتها التكنولوجية. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التفاوت فيما بين المشترين والبائعين، وزيادة حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالمعرفة عن طبيعة وقيمة المنتجات، ويمكن السيطرة على حالة عدم التأكد لكل من المشترين والبائعين عن طريق تواجدهما معاً في نفس الشركة.

3. عدم الكمال المرتبط بالدولة المتمثل في مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، من خلال القيود المفروضة على التجارة، والرقابة على الأسعار، والضرائب على أرباح الشركات، والإجراءات التنظيمية. ويعد الاستخدام الداخلي للسوق أحد الطرق لتجنب مثل هذه التدخلات عن طريق أسعار التحويل، والتي بموجبها تقوم الشركة الأجنبية تقليل العبء الضريبي بتقييم وارداتها من المواد الخام والسلع الوسيطة بأعلى من قيمتها الحقيقية، وتقييم صادراتها بأقل من قيمتها الحقيقية، مما يخفض من أرباحها المحققة ومن ثم الضرائب المفروضة عليها.

4. عدم كمال أسواق السلع الوسيطة، أي عندما يسود سوق السلع الوسيطة ممارسات احتكارية من جانب المنتجين. ففي هذه الحالة أيضا يمكن السيطرة على ذلك من خلال الاستخدام الداخلي للسوق عن طريق الاندماج الرأسي، حيث تهدف الشركة من خلال ذلك الاندماج إلى جعل الإمداد بالمواد الأولية وكذلك التسويق عملية داخلية أي تتم بمعرفة الشركة وذلك بدلاً من ارتباطها بعقود طويلة الأجل مع الموردين وهذا يحقق المزايا التالية: التحكم في مراقبة تكاليف النقل، وتقليل حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالأسعار المستقبلية، إضافة إلى تحقيق جودة الإنتاج، والقدرة على إتباع سياسة التمييز السعري بين الوحدات الإنتاجية للشركة من

خلال قدرتها على تخفيض تكلفة المعاملات إلى أدنى حد، أو من خلال تنويع المنتج النهائي الذي تسيطر عليه للاستفادة من وضعها الاحتكاري.

واستنادا إلى ما سبق، فقد أشار Rugman في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استجابة لعدم كمال أسواق السلع الوسيطة، وأسواق السلع النهائية، وذلك من خلال الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية واستبدال السوق الخارجي غير المنظم بالسوق الداخلي للشركة[1]. ففي حالة عدم كمال أسواق السلع النهائية والذي يعود إلى التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي من خلال تقييد التجارة الدولية، تفضل الشركات متعددة الجنسيات نقل النشاط الإنتاجي إلى الدولة المضيفة للتغلب على مثل هذه القيود. وكذلك في حالة عدم كمال أسواق السلع الوسيطة، تزيد الرغبة لدى الشركات في القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعود السبب في ذلك إلى حاجة الاستثمارات إلى مدخلات من عناصر الإنتاج، وكذلك تسهيلات مرتبطة بالتوزيع والتسويق، وأيضا رغبتها في حماية مزاياها الاحتكارية في مجال البحوث والتطوير، والمعلومات، وتكنولوجيا الإنتاج، وتمييز منتجاتها، ويتطلب ذلك أيضا ضرورة أن تكون المزايا الناتجة عن الاستخدام الداخلي تفوق التكاليف المرتبطة بحالة عدم التأكد، والمخاطر المرتبطة بالأسواق الخارجية.

إذن ومن خلال ما سبق، يمكن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استجابة لمحاولة الشركات أن تحمي استثماراتها في المعرفة والمعلومات، من خلال احتفاظها بالخبرة الفنية والابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديرها أو بيعها للشركات الأخرى في الدول المضيفة، ويتم ذلك عن طريق استبدال السوق الخارجي بالسوق الداخلي للشركة المستثمرة. بمعنى أن تتجه الشركة المستثمرة إلى خلق سوق

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص107

داخلي مملوك من طرفها من خلال إتباع هيكل الإنتاج الرأسي[1] لوحداتها الإنتاجية، وذلك بهدف التقليل من تأثير فشل السوق، ولتحقيق الرقابة على أنشطتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية.

ومن هنا، يمكن القول بأن الشرط الثاني الذي يفسر الإنتاج الدولي بالخارج يتمثل في أنه انطلاقا من عدم كمال الأسواق، والذي يحول دون بيع المزايا الاحتكارية، ويعرقل المعاملات الدولية، فإنه من الضروري لكي تعظم الشركات أرباحها من المزايا الاحتكارية التي تمتلكها أن يكون لديها القدرة والرغبة في استخدامها بنفسها في صورة استثمار أجنبي مباشر بشكل يعكس أفضلية عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا (التراخيص والتصدير)، وهي تهدف بذلك إلى تحسين العمليات الإنتاجية والتسويقية وليس مجرد تحقيق الانتشار الأسواق الخارجية.

وبالموازاة مع ما سبق، فإن هذه النظرية تتميز بقدرتها على تفسير أسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أنماط الدخول للسوق الخارجي بدلاً من التصدير أو التراخيص، حيث تقوم بالمفاضلة بين هذه البدائل المختلفة على أساس تقييم كل من المنافع والتكاليف أو المخاطر من كل بديل. وقد أشارت تلك النظرية في هذا الصدد أن الشركة ستكون أكثر فعالية في تنظيم عمليات التبادل في ظل الشركة نفسها بعيدا عن السوق الخارجي، وذلك في حالة عدم التأكد من التكاليف المرتبطة بالمعاملات.

[1] يعني هيكل الإنتاج الرأسي إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات باحتكار جزء كبير من مراجل الإنتاج من المادة الأولية إلى المادة النهائية، بما يمكن هذه الشركات من الحصول على امتيازات اقتصادية خاصة بالاستفادة من أسعار التبادل بين مختلف الوحدات المكونة للمشروع. وكذلك تكون قادرة على وضع خططها التسويقية في الدول المضيفة بدون حاجة إلى وسطاء، الأمر الذي يمكّنها من إتباع سياسة التمييز السعري في أسواق الدول المضيفة من خلال قدرتها على تخفيض تكلفة المعاملات إلى أدنى حد ممكن.

غير أنه وإن كان للاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في مواجهة البدائل الأخرى (التصدير والتراخيص)، مجموعة من المزايا، فإنه مرتبط من جانب آخر بمجموعة من المخاطر والتكاليف، حيث تتمثل المزايا التي تتحقق من الاستخدام الداخلي فيما يلي[1]:

- تجنب مخاطر فسخ العقود.
- التغلب على عدم توافر أسواق آجلة.
- القدرة على مواجهة المنافسين بالسوق.
- القدرة على حماية ورقابة نوعية المنتج.
- تقليل تكلفة المعلومات إلى أدنى حد ممكن.
- تجنب تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- تجنب مخاطر سرقة حقوق الملكية الفكرية.
- الاستفادة من ظروف السوق وتطبيق التمييز السعري.
- تجنب عدم التأكد من قيمة وطبيعة المداخلات (التكنولوجيا).
- تجنب عدم توافر المعلومات بين المشترين والبائعين.

في حين تتمثل مخاطر أو تكاليف الاستخدام الداخلي فيما يلي[2]:

- ارتفاع التكاليف المرتبطة بالتشغيل، حيث أنه عندما يتم استبدال السوق الخارجي بالسوق الداخلي للشركة، الأمر الذي يترتب عليه إجبار الشركة على

[1] Mucchielli J-L, Les firmes multinationales : mutations et nouvelles perspectives, Economica, Paris, 1985, p 48

[2] Magnus Blomström, Ari Kokko, The Economics of Foreign Direct Investment Incentives, Working Paper 168, January 2003,p77

القيام ببعض الأنشطة الإضافية أو إنتاج بعض السلع الوسيطة قد تكون بتكاليف مرتفعة مقارنة بما هو متاح في السوق الخارجي.

- صعوبة الاتصالات الداخلية وارتفاع التكاليف المرتبطة بالتنسيق والرقابة على الأنشطة القائمة بين الفروع. فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالسوق الخارجي فإن المخاطر التي يمكن التعرض إليها هي التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار أو الكميات المعروضة، بينما فيما يتعلق بالسوق الداخلي للشركة فيتعرض لمخاطر أكثر من ذلك تتمثل في ارتفاع التكاليف المرتبطة بالرقابة، والاتصالات الداخلية.
- كما أن تكاليف الاستخدام الداخلي لها بعد دولي يتمثل في المشاكل والمخاطر المرتبطة بقوانين الدول المضيفة، والمرتبطة بالمتطلبات البيئية، والمسؤولية الاجتماعية، ومدى حماية هذه القوانين لحقوق الملكية الفكرية.

إضافة إلى ما سبق، فقد أشار Rugman إلى بعض الأمثلة على بعض الصناعات التي تتطلب من الشركات القيام بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية[1]:

- الحاجة إلى الاستخدام الداخلي في الصناعات الدوائية لتجنب التكاليف المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية، والتشوهات السعرية للمعرفة باعتبارها كسلعة عامة.
- الحاجة إلى الاستخدام الداخلي في الصناعات البترولية، بهدف التقليل من الاتفاقيات التعاقدية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع والنقل لهذه المنتجات.

[1] François Bost, les investissements directs étrangers, révélateurs de l'attractivité des territoires à l'échelle mondiale, m@ppemonde 75 N3, 2004, p85

وعلى الرغم مما قدمته نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شرح وتفسير دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشر، إلا أنه يعاب عليها أنها ركزت في تحليلها على الحوافز والدوافع الداخلية المتعلقة بالشركات نفسها دون التطرق إلى الحوافز والدوافع الخارجية والمتمثلة في السياسات الحكومية والإجراءات التنظيمية بالدولة المضيفة، والعوامل المرتبطة بالتوطن، حيث أن امتلاك مزايا احتكارية، والقدرة على الاستخدام الداخلي لهذه المزايا إن كان شرطاً ضرورياً للاستثمار بالخارج لا يعد شرطاً كافياً، وذلك لأنّ قرار الاستثمار في الخارج يتوقف على مجموعة من العوامل الأخرى ومن أهمها المزايا المكانية، وهذه العوامل أيضاً هي التي تتوقف عليها عملية الاختيار ما بين الاستثمار المباشر والبدائل الأخرى.

I.5.2. نظرية الموقع أو المزايا المرتبطة بالتوطن:

ركزت هذه النظرية اهتمامها على كيفية اختيار الدولة المضيفة، أي التركيز على المحددات المكانية التي تؤثر على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج. ووفقاً لهذه النظرية تتمثل المحددات المكانية التي تشتمل على كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج، التسويق والإدارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك كما يلي[1]:

1. **العوامل المرتبطة بالتكاليف**

مثل مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، القرب من المواد الأولية، مدى انخفاض تكاليف النقل، المواد الخام، السلع الوسيطية.

[1] Guir R, Crener M.A, L'investissement direct et la firme multinationale, Economica, Paris, 1984, p88

2. **الحوافز والامتيازات والتسهيلات**

والتي تمنحها حكومات الدول المضيفة إلى المستثمرين الأجانب.

3. **ضوابط التجارة الخارجية**

مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

4. **العوامل التسويقية**

وتتمثل في مدى توفر منافذ للتوزيع ووكالات الإعلان، ودرجة المنافسة.

5. **العوامل المرتبطة بالسوق**

مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

6. **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار**

مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشاريع الاستثمار.

7. **عوامل أخرى**

مثل المبيعات والأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج.

وتتضح أهمية عوامل التوطن (التموقع) بالنسبة للشركات القائمة بالاستثمار في الخارج من خلال النقاط التالية[1]:

- تتميز الشركات متعددة الجنسيات بتعدد مراحلها الإنتاجية، وتعدد الوظائف التي تؤديها، وكذلك مجالات الإنتاج التي تشارك فيها، لذلك تختلف العوامل

[1] طارق نوير، مرجع سابق، ص87

الخاصة بالتوطن وفقا لمتطلبات كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج، ووفقا لنوعية المنتج، وذلك فيما يتعلق بتدفقات المواد الخام، والسلع الوسيطة، والعوامل المرتبطة بالسوق.

- كما تؤثر عوامل التوطن في مدى قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق اقتصاديات الحجم لأنشطتها الإنتاجية، الأمر الذي تستطيع معه هذه الشركات تعظيم أرباحها في الأسواق الخارجية، ومن هنا يمكن القول بأن قرار التوطن المرتبط بالإنتاج الدولي يعد دالة في حجم السوق المضيف.
- رغبة الشركات متعددة الجنسيات في أن تمارس عملياتها بتوسع ونشر فروعها في الأسواق الخارجية، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من مزاياها الاحتكارية المملوكة لها. ولن تتمكن من ذلك إلا في ظل توفر المزايا المكانية التي تدعم ذلك، ومنها المتطلبات البيئية، والتدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي، ومدى حماية الحقوق والممتلكات، والاستقرار السياسي بالدولة المضيفة.

وخلاصة القول، يمكن الإشارة إلى أنه زيادة على الشرط الخاص بامتلاك الشركات مزايا احتكارية خاصة بها، وإمكانية الاستخدام الداخلي لتلك المزايا، فإن من المناسب لها أن تستغل تلك المزايا التي تمتلكها بالخارج بعيداً عن الدولة الأم من خلال تفضيل القيام بالاستثمار المباشر عن البدائل الأخرى للدخول للأسواق الخارجية، وهي بصدد ذلك تركز على عوامل التموقع بالدولة المضيفة.

I.6.2. النظرية الانتقائية :

يعتبر الاقتصادي الانجليزي (J.Dunning) أول من وضع الركائز الأولى لهذه النظرية في إطار البحث الذي قدمه في ندوة نوبل في استكهولم المتعلق بالتركز الدولي

للنشاط الاقتصادي، حاول من خلاله وضع إطار علمي يمكن الاعتماد عليه في تحديد وتقييم العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج في الخارج بالنسبة للشركات.

أوضحت النظرية الانتقائية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، ضرورة تحقيق التكامل والترابط بين النظريات الثلاث السابقة الإشارة إليها. وفي ضوء ذلك فقد أوضحت هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاثة متغيرات كما يلي:

أ. المزايا الاحتكارية التي تمتلكها للشركة المستثمرة:

من أهم المزايا التي تتمتع بموجبها الشركة الأجنبية بقوى احتكارية في السوق، وتتمكن من خلالها من التغلب على القيود المرتبطة بنقص أو عدم المعرفة الكاملة بظروف السوق المحلي للدولة المضيفة، وتعوضها عن التكاليف الخاصة بتأسيس وإقامة المشاريع والتكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية نذكر ما يلي[1]:

- أن يتوفر لديها خصائص احتكارية في سوق عناصر الإنتاج، يطلق عليها الأصول المولدة للعائد (التفوق التكنولوجي، مهارات إدارية، براءات الاختراع، القدرة على الوصول إلى التمويل).
- أن يتوفر لديها خصائص احتكارية في أسواق السلع، مثل (القدرة على تمييز المنتج من خلال الإشهار، سياسات التسعير والتوزيع).
- القدرة على تحقيق اقتصاديات الحجم داخليا ودوليا.
- القدرة على الانتشار والتنويع الجغرافي لأنشطتها.

[1] Benfreha Noureddine, les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algérie, édition Dahleb, Alger, 1999, p59

ب. الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق)

يعد الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي. حيث يشير إلى أفضلية قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة من طرفها في ظل الشركات نفسها بدلا من بيعها أو الاستخدامات الأخرى البديلة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- القدرة على التمييز السعري لمنتجات الشركة.
- ضمان جودة المنتجات والقدرة على تنويعها.
- ضمان وفرة العرض من المدخلات الهامة للإنتاج.
- تقليل التكاليف المرتبطة بحالة عدم التأكد من ظروف الدول المضيفة.

ج. المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن الشركة الأجنبية من خلالها من الاستفادة من مزاياها الاحتكارية التي تمتلكها بنفسها بعيدا عن الاستخدامات الأخرى البديلة، ومن هذه المحددات حجم السوق المحلي والنمو المتوقع له، جودة البنية التحتية، الاستقرار السياسي، الاقتصادي والقانوني، والعوامل الثقافية والاجتماعية.

من خلال ما سبق، فقد أسهمت النظرية الانتقائية في تقديم قاعدة لاتخاذ القرارات في الشركات للاختيار ما بين الأنماط المختلفة للدخول إلى الأسواق العالمية لتعظيم أرباحها من المزايا الاحتكارية المملوكة من طرفها، وتتمثل هذه القاعدة فيما يلي:

[1] Hatem F, Investissement International et politiques d'attractivité, Economica, Paris.2004, p 76

الجدول (1،1): قاعدة اتخاذ القرارات للدخول إلى الأسواق

المزايا والبدائل المختلفة	المزايا الاحتكارية	مزايا الاستخدام الداخلي	المزايا المكانية
الاستثمار الأجنبي	نعم	نعم	نعم
التصدير	نعم	نعم	لا
التراخيص	نعم	لا	لا

المصدر: جمال محمد عطية، مرجع سابق، ص29.

يتضح من الجدول السابق أن الشركة تلجأ إلى الاستثمار المباشر في الخارج في حالة تمتعها بمزايا احتكارية، واستخدام داخلي لهذه المزايا إلى جانب مزايا التوطن باقتصاديات الدول المضيفة. بينما يكون التصدير أفضل في حالة عدم توفر المزايا الخاصة بالتوطن. أما إذا لم يكن لديها سوى المزايا الاحتكارية فقط، فيمكنها الدخول إلى السوق العالمي من خلال التراخيص.

يؤكد العرض السابق للنظريات المختلفة، والتي حاولت تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أن هذه الظاهرة معقدة إلى الحد الذي تعجز معه نظرية واحدة أو بعد واحد عن تفسير أسباب انتقال رؤوس الأموال من الدول المستثمرة إلى الدول المستثمر فيها. ومن خلال ذلك تبدو أهمية المنهج الانتقائي والذي يأخذ من هذه النظريات مجتمعة تركيبة تفيد في توضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي ضوء تلك النظريات وما أوضحته من عوامل، يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى زيادة الأهمية النسبية للمزايا المكانية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. نظرا لكونها تقع تحت سيطرة الدول المضيفة، وتمكنا من دعم قدراتها التنافسية في جذب هذه الاستثمارات.

I.3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر عملية اتخاذ قرار الاستثمار في دولة أجنبية من القرارات التي تتأثر بالكثير من العوامل والمحددات، ولقد ركّزت دراسة محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإجابة على التساؤل المتعلق بأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات أو المستثمرين الأجانب الاستثمار في دولة ما دون غيرها.

وفي هذا الإطار، فقد أجريت الكثير من الدراسات للكشف عن مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بجهة الشركات أو المستثمرين الأجانب أو تعلق الأمر بجهة الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، وعلى العموم يمكن تحليل هذه المحددات وتقسيمها إلى قسمين: محددات داخلية (تتعلق بالدول المضيفة) ومحددات خارجية (تتعلق بالشركات أو المستثمرين الأجانب).

I.3.1. العوامل المرتبطة بالدول المضيفة

تتمثل هذه المحدّدات في مجموعة من العناصر والمزايا المكانية التي تتوفر عليها الدّول المضيفة، والتي من الممكن أن تكون عاملا مشجّعا أو عنصرا معرقلاً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدّول[1]، ومن الملاحظ أن هذه المحددات تتنوّع بين المجالات السياسية والقانونية، الاقتصادية والاجتماعية، والتي سيتم تناولها بنوع من الإيجاز فيما يأتي، وذلك من خلال الاستعانة بنتائج ببعض الدراسات والتجارب التي أجريت في بعض الدول كأدلّة لإثبات الأهمية الميدانية لبعض المحددات:

[1] ESSO Loesse Jacques, investissements directs étrangers : déterminants et influence sur la croissance économique, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du CIRES, E. N 117, JUIN 2005, p175

I.1.1.3. العوامل السياسية والقانونية:

يتعلّق الأمر في هذا المجال بدرجة الاستقرار السياسي، وكذا استقرار القوانين والتشريعات المنظّمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، والتي تجسّد مدى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الترحيب به وذلك من خلال تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية، وكذا الخدمات والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب بهدف جذبهم واستقطاب رؤوس أموالهم، يضاف إلى ذلك مدى الدور الذي تلعبه التشريعات في القضاء على الاحتكارات لاسيما فيما يتعلق بملكية الدولة للمشاريع والبنوك عن طريق الخوصصة وخفض الهوامش بين معدلات الإيداع والإقراض، ورفع كفاءة النظام المالي في الدولة[1].

ومن ناحية أخرى، فإنّ الجوانب التشريعية تؤثر على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروعات التي يقيمها في الدولة أو الدول المضيفة، كما تؤثر على درجة الحرية في التوظيف، كما تؤثّر على وجود وحدود الرقابة على الصرف وما لذلك من دور في تسهيل استقدام وتحويل رؤوس الأموال الأجنبية من طرف المستثمرين الأجانب إلى الدول المضيفة، كما لها تأثير على قدرة وإمكانية قيام المستثمر الأجنبي بتحويل ونقل رأس المال والأرباح إلى الخارج، بالإضافة إلى أنها توفّر لهؤلاء المستثمرين حماية من مخاطر تقلّبات أسعار الصرف، كل ذلك يعتبر من العناصر والمحددات الهامة التي يعتمد عليها المستثمرين الأجانب في اختيار وتحديد المواقع التي يستثمرون فيها أموالهم[2].

---

[1] Ivar Kolstad, Espen Villanger, Determinants of Foreign Direct Investment In Services, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, CMI Working Papers, 2004, p58

[2] إياد محمد عطية، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب تشجيعه، دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2001. ص77

إذن، وبالإضافة إلى المناخ الاقتصادي، فإن ملاءمة قوانين العمل والهجرة وتوفر العمالة الماهرة، وقوانين الضرائب، والرقابة على معدلات الصرف، ودرجة الاستقرار السياسي، كلها عوامل لها تأثير مباشر وكبير على توجيه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي هذا الإطار، فقد قدمت الأمم المتحدة مجموعة من المحددات التي من شأنها التأثير على توجيه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو الدول المضيفة، واحتل الجانب القانوني والسياسي فيها مكانة هامة، ومن أهم مضامينها نذكر ما يلي[1]:

- درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- التنظيمات والقواعد الخاصة بالدخول إلى الدول المضيفة.
- القواعد والمعايير التي على أساسها يتم معاملة الفروع الأجنبية.
- القواعد والسياسات الخاصة بتنظيم الأسواق، كتلك المتعلقة بتنظيم المنافسة.
- مدى تقدّم برامج الخوصصة.
- السياسات والقواعد الجبائية.
- الاتّفاقيات الدولية المبرمة، والتي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- السياسات التجارية والجمركية (التعريفات الجمركية، القيود الجمركية والقيود غير الجمركية).

فكل هذه العناصر لها تأثير واضح وكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من حيث اجتذابه أو إبعاده، وهناك الكثير من التجارب على ذلك، فعلى سبيل المثال

[1] Faouzi Boujedra, Modèle théorique de l'Investissement Direct Etranger avec la prise en compte du risque pays, Document de Recherche, Laboratoire d'Economie d'Orléans, N5, 2007.

عدم وجود الشفافية وكثافة الإجراءات البيروقراطية في الهند، أدّى إلى تدني قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو الهند، الأمر الذي أجبر الحكومة الهندية على اتخاذ العديد من الإصلاحات والتحسينات على قواعد الاستثمار الأجنبي في بداية التسعينات؛ مما أدى إلى تحسين قيمة تدفقاته وارتفاع نسبته إلى الناتج المجلي الإجمالي، أما في باكستان وبنجلادش وعلى الرغم من السماح للمستثمرين الأجانب إلى رفع نسبة ملكيتهم في المشاريع إلى 100%، إلا أن هذين الدولتين فشلتا في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية آنذاك بسبب عدم الاستقرار السياسي وانتشار البيروقراطية[1].

I.2.1.3. العوامل الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي يعتمد عليها توجيه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد المحددات السياسية والقانونية، حيث بعد الاطمئنان على الاستقرار السياسي ونضج وملاءمة القوانين في الدولة المضيفة، يتم دراسة وتحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يقوم بها المستثمر الأجنبي في تلك الدولة، وتعتمد جدوى المشروعات الاقتصادية على مدى الاستقرار الذي تعرفه المتغيرات الاقتصادي المختلفة لاسيما الكلية منها، والتي تستوجب بدورها استمراراً واستقراراً في السياسات الاقتصادية المنتهجة[2].

تختلف المحدّدات الاقتصادية وتتنوع ما بين مدى توفر عنصر العمالة منخفضة التكلفة، ومدى الاستقرار في أسعار الصرف، ومستوى التجارة في الصناعة ذاتها، والتقدّم في برنامج الخوصصة، وحجم السوق المحلي، بالإضافة إلى درجة انفتاح اقتصاد الدولة

[1] Kwang w, Harinder Singh, The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, Transnational Corporations, Vol 5, N 2, 2006, p84

[2] جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص69

المضيفة على الاقتصاد العالمي، وإلى غيرها من العوامل، وفيما يلي سوف نقوم بالتعرّض إلى تلك العناصر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي مع الاستعانة ببعض الدراسات والتجارب التي أجريت في هذا المجال[1].

I.1.2.1.3. وفرة اليد العاملة ومستوى البنية الأساسية القاعدية

أ. وفرة اليد العاملة

يعتبر عنصر العمالة من حيث توفره، وانخفاض تكلفته ومدى الكفاءة والمهارة التي يتمتع بها من بين العوامل المفسرة لتوجيه تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسيما في حالة تلك المنتجات التي تحتاج إلى استخدام كثيف لعنصر العمل، والتي تتولّى الشركات متعددة الجنسيات (الأجنبية) القيام بإنتاجها، فانخفاض تكلفة عنصر العمل من حيث الأجور يؤثر إيجابيا وبطريقة مباشرة على تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك، فإن تمتع العمالة بالكفاءة والمهارة يجنّب الشركات المستثمرة تكاليف إضافية تتعلق بالتعليم والتدريب، هذا ما يدفع المستثمرين إلى اعتماد عنصر العمل وخصائصه في اختيار الاستثمار في دولة ما دون دولة أخرى[2].

وفي هذا الإطار، فقد أوضحت دراسة (Laura Resmini, 2000) إلى التأثير الإيجابي للاختلافات في معدلات الأجور ما بين الدولة الأم والدولة المضيفة على قرارات المستثمرين خاصة في دول منطقة شرق ووسط أوربا، حيث أشارت تلك الدراسة إلى أن التغير في معدلات الأجور بنسبة 1% يترتب عنه زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية

[1] محمود النوري، مرجع سابق، س108

[2] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة، المكتبة العصرية، 2007. ص67

بنسبة 4%[1]. وفي نفس الإطار فقد الدراسات التي قام بها كل من (Jun, Singh) في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حول محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، أن تلك المحدّدات اشتملت وأشارت إلى أهمية تكلفة عنصر العمل بالنسبة للمستثمرين، حيث أن اختلاف تكلفة العمالة أدّى إلى اختلاف تدفّقات تلك الاستثمارات من دولة إلى دولة أحرى[2].

ورغم أهمية انخفاض معدلات الأجور في تعظيم أرباح الشركات، إلا أنه لم يعد يحظى بنفس الاهتمام من قبل الشركات المستثمرة مقارنة بالمحددات الاقتصادية الأخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنّ عنصر تكلفة العمالة يمثّل أحد عناصر التكلفة وليس هو كل التكلفة. حيث أنه بإمكان تلك الشركات المستثمرة تخفيض تكلفتها الإنتاجية إلى أدنى حدّ ممكن عن طريق رفع كفاءة العاملين من خلال وضع برامج للتدريب، وبالشكل الذي يؤدّي إلى رفع إنتاجية العمّال، بالإضافة إلى ما تلعبه اقتصاديات الوفرة أو الحجم (الاقتصاد السلمي) في التخفيض من التكلفة، يضاف إلى ذلك توجه اهتمام المستثمرين بمهارة وكفاءة عنصر العمل أكثر من اهتمامهم بتكلفته[3].

وتدعيما لذلك، فقد أكدت دراسة (Steven.G,Daniel.S,2002) أن كفاءة عنصر العمل المدرّب والمتعلم معبرا عنه بمؤشر التنمية البشرية، أصبح من أهم العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين حيث لم يعد تركيزهم منصب على تكلفة ذلك العنصر، وفي هذا الصدد لم يكن لكلفة عنصر العمل أهمية عند تفسير اتجاه تدفّقات الاستثمار الأجنبي

---

[1] Agnès Bénassy-Quéré, Maylis Coupet Thierry Mayer, Institutional Determinants of Foreign Direct Investment, CEPII, Working Paper No 5, 2005, p 21

[2] Zouhour Karray, Sofiane Toumi, investissement direct étranger et attractivité appréciation et enjeux pour la Tunisie, Revue d'Économie Régionale & Urbaine, N3, 2007, p 488

[3] ميرة حسب الله محمد، ، مرجع سابق، ص74

المباشر نحو شمال أمريكا وأوربا، والتي لا تزال تتدفّق إليها المزيد من الاستثمارات الدولية رغم ارتفاع معدلات الأجور في تلك الدول[1].

وفي الأخير يمكن القول بأن توفّر عنصر اليد العاملة منخفضة التكلفة، قد يكون سببا في تفسير تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، والتي تتميّز بوفرة هذا العنصر وبتكلفة رخيصة، إلا أن ذلك لا يمكن تعميمه على جميع الدول، حيث أصبح تركيز المستثمرين في حالات أخرى على كفاءة اليد العاملة بعض النظر عن تكلفته[2].

ب. مستوى البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية العمود الفقري والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها أي نشاط اقتصادي، وتعتبر كذلك معياراً أساسياً لاختيار وتحديد موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل هذه البنية الأساسية العديد من العناصر نذكر منها[3]:

- الطرق، المطارات، الموانئ، خطوط السكة الحديدية...
- أنظمة الاتصال السلكية واللاسلكية.
- قاعدة تكنولوجية متينة تساعد على استيعاب التكنولوجيا التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الوقت الذي قد تكون وفرة البنية الأساسية المتينة فرصة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن ضعفها قد يكون معوقاً لتلك الاستثمارات، ففي الدول

[1] علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، مرجع سابق، ص111

[2] Laura Resmini, The Determinant of Foreign Direct Investment in The CEECs, New Evidence From Sectoral Patterns, Economics of Transition, Vol, 8, No, 3, 2000.

[3] Blomstrom, M, A, Kokko, op cit p54

النامية، يعتبر ضعف بنيتها الأساسية عائقا لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن وجود إمكانيات وفرص محفّزة على الاستثمار في بعض مشروعات البنية الأساسية كالاتصالات مثلاً يساهم في تدفّق المزيد من الاستثمارات الأجنبية على تلك المشاريع نظرا لارتفع العائد عليها[1].

من جهة أخرى، فإنّ توفّر بنية أساسية تكنولوجية في الدول المضيفة، يعتبر محفّزاً هاماً على المزيد من تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، حيث يضمن بذلك المستثمر الأجنبي وجود مستوى معين من الكفاءة والمهارة لدى اليد العاملة في الدول المضيفة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لتلك الاستثمارات[2].

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تحسين جودة وكفاءة خدمات البنية الأساسية المقدمة للشركات، وانخفاض تكلفتها، كل ذلك يساهم مساهمة فعّالة وكبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة، ففي دراسة حول دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة أجريت سنة 2003 في الصين، وُجد أنّ تسهيلات النقل والمطارات لها تأثير إيجابي ومعنوي كبيرين في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الصين[3].

[1] منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005-2006، جامعة الجزائر. ص142

[2] سرمد كوكب الجميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، مجلة الإداري بمعهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، العدد 88، مارس، 2002. ص84

[3] Alexandre Minda et Huu-Thanh-Tam Nguyen, les déterminants de l'investissement direct étranger d'exportation-plateforme, Revue économique, Vol 63, N 1, 2012, p 79

I.2.2.1.3. درجة الانفتاح الاقتصادي وحجم السوق المحلي

أ. درجة الانفتاح الاقتصادي

ترتبط أهمية هذا المحدد كأحد العناصر التي يعتمد عليها تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الشركات الأجنبية القائمة بالاستثمار، فقد يكون هدف بعض الشركات من الإنتاج خارج الدولة الأم هو سد الفجوة بين الطلب والعرض (نقصان العرض بالمقارنة مع الطلب) في الدولة المضيفة، وبالتالي فهذه الشركات لا تراعي أي أهمية للانفتاح الاقتصادي لتلك الدولة، لكن في الحالات المخالفة، وفي ظل ضيق الأسواق المحلية في الدول المضيفة، يكتسي هذا المحدد أهمية قصوى، حيث أنّ هذا الوضع يتطلّب إزالة مختلف العقبات التي تعرقل التصدير، وذلك لكي تتمكّن الشركات المستثمرة من تصريف فائض إنتاجها إلى العالم الخارجي للتغلّب على ضيق الأسواق المحلية، وكذلك هو الحال عندما لا تتوفّر عناصر الإنتاج والمنتجات الوسيطية في الدول المضيفة[1].

من خلال ما سبق تظهر أهمية درجة الانفتاح الاقتصادي للدول المضيفة في جذب وتحفيز المزيد من تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وهناك العديد من المقاييس لهذا الانفتاح منها نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتخفيضات في القيود الجمركية وغير الجمركية، ولقد اقترح Vanvakidis سنة 1999 مجموعة من المعايير للانفتاح الاقتصادي نذكر منها[2]:

- أن يكون متوسّط التعريفة الجمركية لا يتجاوز 40%.

[1] Chen, C, Chang, L, and Y, Zhang, op cit, p122

[2] Nacira Boukhezer Hammiche, libéralisation financière et effet sur l'investissement en Algérie, Mondes en développement, N 62, 2013, p 131

- عدم وجود تدخّل حكومي.
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

يتم استخدام تلك المعايير لتحديد ما إذا كانت الدولة منفتحة اقتصاديا على العالم الخارجي، غير أنه أشار إلى أن معيار نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة.

من جهة أخرى فقد أكّدت العديد من الدراسات على أهمية تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال، وبالتالي تحقيق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي نحو العالم الخارجي في استقطاب المزيد من تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أنّ تدفّقات رأس المال الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول وسط وشرق أوربا ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، ارتكزت على العديد من العناصر المحلية، من بينها درجة انفتاح اقتصاديات تلك الدول على العالم الخارجي[1]. أما الصّين، فقد تمكّنت في سنة 2001 من استقطاب حوالي 86% من إجمالي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجّهة نحو الدول منخفضة الدخل، وكان ذلك نتيجة لإجراءات تحرير تجارتها والتي شرعت فيها منذ سنوات عديدة، حيث استطاعت جذب ما مقداره 2.5 مليار دولار سنوياً طيلة الفترة الممتدة من سنة 1982 إلى غاية سنة 1991، وارتفعت هذه القيمة إلى حوالي 37.5 مليار دولار سنة 1999[2].

كما أشارت الدراسات التي قام بها Grinols سنة 1998، إلى أنّ تحرير التجارة (المزيد من الانفتاح الاقتصادي) له تأثيرات إيجابية كبيرة على قرارات الاستثمار، وبشكل خاص في حالة الانضمام إلى تكتلات اقتصادية مختلفة، حيث لوحظ بأنه في منتصف

[1] Zouhour Karray et Sofiane Toumi, op cit, p 492

[2] Alexandre Minda, Huu-Thanh-Tam Nguyen, Op cit, p83

التسعينات وبقيام دول أمريكا اللاتينية بإجراء إصلاحات على اقتصادياتها تضمنت تحرير التجارة وعقد اتفاقيات نجم عنها التخفيض في القيود التجارية، كل ذلك ساهم بشكل واضح في زيادة حجم تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول[1].

وبالمقابل، فقد أظهرت دراسة (Laura.Resmini,2000) الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق ووسط أوربا، عدم أهمية درجة الانفتاح الاقتصادي في جذب المستثمرين الأجانب، وقد تم تبرير ذلك بأن الإنتاج في تلك الدول كان موجها لتغطية السوق المحلية ولم يكن هدف الشركات التصدير إلى الأسواق الخارجية[2].

ب. حجم السوق المحلي

يعتبر حجم السوق في الدولة المضيفة محدداً هاماً في التأثير على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك العديد من المؤثرات التي يعبّر بها على حجم السوق ومنها معدل نمو السكان، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشرات لحجم الطلب والقدرة الشرائية في السوق المضيف، حيث أنه كلما اتسع حجم السوق فإنّ ذلك يشجّع الشركات متعددة الجنسيات على الاستفادة من الزيادة في حجم الإنتاج واقتصاديات الحجم مما يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات وبالتالي زيادة العائد المتوقع من الاستثمار. وقد تناولت النظرية الانتقائية هذا العامل باعتباره من أهم المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة[3].

[1] Nacira Boukhezer Hammiche, op cit, p139

[2] محمود خليل عطية، مرجع سابق، ص153

[3] خليل محمد خليل عطية، مرجع سابق، ص 136

لقد أوضحت العديد من الدراسات، كتلك التي أجراها معهد التنمية الخارجية الأمريكي في سنة 2002، أنّ كبر حجم السوق له أهمية كبيرة في التأثير على تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية إلى مختلف الدول مثل دول الاتحاد الأوربي[1].

على الرغم من هذا الدور الهام الذي يحظى به هذا المحدد، إلا أنّ هناك الكثير من الدول التي تتمتع بأسواق ضخمة الحجم، إلا أنّها لم تستطع استقطاب سوى نسبة ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل الهند وباكستان، حيث لم تتمكن هذه الدول مجتمعة من الحصول سوى على ما نسبته 1% من إجمالي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الدول النامية في الفترة ما بين (1993-2000)[2].

I.3.2.1.3. الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية

أ. السياسة المالية والائتمانية

تعتبر السياسة المالية للدولة من بين العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين لما تتضمنه من حوافز ضريبية مشجعة لجذب الاستثمارات وتحسين المناخ الاستثماري، ومن الضروري فهم أن السياسة الضريبية الناجحة ليست تلك التي تمنح المزيد من الحوافز الضريبية، وإنما هي تلك التي تربط وتنسق ما بين الحوافز الضريبية وباقي المحددات الأخرى التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى توجيهها إلى المشاريع التي تلقى تفضيلا من المستثمرين، وهي تلك التي لديها إمكانية الاستمرار والنمو بالشكل الذي يشجع على إعادة استثمار الأرباح، زيادة على ذلك يجب التمييز

[1] Slim Driss, op cit, p 45

[2] Tsai, P, L, Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth, Journal of Economic Development, Vol, 19, No, 1, June, 2000. P 198

في الحوافز الضريبية وفقا للأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، مع ضرورة أن يكون النظام الضريبي يتميز بالشفافية والمرونة والسهولة في الإجراءات[1].

ومن جهة أخرى فإن توفّر بنوك كافية وذات كفاءة، تكون قادرة على إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل لتلك المشاريع، فوجود بنوك وطنية وأخرى أجنبية تملك أصولاً مالية ضخمة وتقوم بجهود ترويجية مكثّفة للاستثمار في الدول المضيفة مع توفّرها على عنصر الكفاءة، كل ذلك من شأنه أن يحفّز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في تلك الدول[2].

إن توفر التمويل اللازم للمشاريع في الدول المضيفة من خلال توفّر بنوك كافية وذات كفاءة، سواء كانت بنوك وطنية أو أجنبية تملك أصولاً مالية ضخمة وتقوم بجهود ترويجية مكثّفة للاستثمار في الدول المضيفة، ذلك يؤدّي إلى التأثير على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بين الدول المضيفة المختلفة، وبصفة خاصّة إذا ما توفرت الشروط المناسبة للاقتراض وانخفاض تكاليفه، ولعلّ أهم دليل على ذلك هو زيادة تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوربي[3].

وهذا ويعتبر معدل الفائدة من بين العوامل التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذه لقرار الاستثمار في دولة ما، حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك مما يؤثر على القدرة التمويلية للمستثمرين، وبالمقابل فإن

---

[1] Alan A. Bevan and Saul Estrin, The Determinants of Foreign Direct Investment in Transition Economies Working Paper Number 342, October 2000, p142

[2] مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، تطور دور الاستثمار الخاص وأثره على الاقتصاد المصري 1990-2007، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص44

ارتفاع ذلك المعدل يكون محفزا للمستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم في الأسواق المالية للدول المضيفة[1].

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن معدلات التضخم تؤثر تأثيرا مباشرا على كل من تكاليف الإنتاج، الأسعار ومن ثم الأرباح المتوقعة من طرف المستثمرين، فارتفاع معدلات التضخم يعتبر مؤشرا على الخلل في السياسات المالية والنقدية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المناخ الاستثماري، وفي هذا الصدد فقد أكدت الكثير من الدراسات عن التأثير السلبي لارتفاع معدلات التضخم على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب. معدّلات الصّرف الأجنبي

يؤثّر الصّرف الأجنبي على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحيّتين[2]:

- **الناحية الأولى:** وتتعلّق بانخفاض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة، والذي يترتب عليه انخفاض في القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع الاستثماري، مما يحفّز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول.
- **الناحية الثانية:** وتتمثّل في مدى استقرار معدّل الصّرف في الدول المضيفة، إذ أن هذا الاستقرار سوف يؤدّي إلى استقرار حصيلة الأرباح المحققة من المشاريع المستثمر فيها عند تحويلها إلى الخارج إي إلى الدولة الأم، الأمر الذّي يؤدّي إلى تحفيز تدفّق المزيد من الاستثمارات إلى تلك الدول، وبحدثٍ العكس في حالة عدم

[1] Erdal Demirhan, Mahmut Masca, determinants of foreign direct investment flows to developing countries: a cross-sectional analysis, prague economic papers, 4, 2008, p109

[2] محمد علي إبراهيم العامري، نغم حسين نعمة، أثر مخاطرة الصرف الأجنبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب إدارتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 44، المجلد 12، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2002، ص 44

استقرار معدلات الصّرف، ومن ثم فالتقلبات المفاجئة في أسعار الصرف تؤثر سلبيا على المناخ الاستثماري.

وعلى الصعيد الميداني، فقد أوضحت الدراسات التي قام بها (Bayoumi,Lipworth,1997)، أن تخفيض قيمة العملة المحلية للدولة المضيفة؛ أدّى إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم التوصل في دراسة قياسية في هذا الشأن إلى أنّ تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة بـ 6% يؤدي إلى زيادة تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 10% نحو تلك الدولة، حيث أنّ ذلك التخفيض في قيمة العملة؛ ساهم في تشجيع المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار الأرباح التي حققوها من مشروعاتهم في تلك الدول بدلا من تحويلها إلى الدولة الأم أو إلى أي وجهة أخرى[1].

وفي نفس الإطار، فقد أكدت الدراسة التي قام بها (Steven,Daniel,2002) والتي تتعلق بدراسة الحكم الراشد (الحوكمة) كأحد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية، أن هناك تأثير إيجابي لاستقرار معدلات الصرف على قرارات المستثمرين الأجانب[2].

إنّ الكثير من الدّراسات التي تم إجراؤها حول مدى تأثير معدّلات الصّرف على تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كلها أكّدت على أنّ استقرار معدّل الصّرف يؤدّي إلى شعور المستثمر الأجنبي بالراحة والاطمئنان، وبخاصّة عند قيامه بتحويل جزء من رأسماله أو أرباحه إلى الخارج[3]. وفي الإطار ذاته، ومن خلال الدراسة التي قام بها

[1] حنا نعيم فهيم، مرجع سابق، ص55

[2] مصطفى كامل السيد، الحكمانية البعد السياسي للتنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية بيروت، 2003.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة والإسكوا، مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003

(Domac, Shabsigh,2001) حول تأثير معدّل الصّرف على النمو الاقتصادي، والتي قاما بتطبيقها على اقتصاديات كل من المغرب، تونس، الأردن ومصر، تم التوصل إلى أن التقلبات في معدلات الصّرف تؤدّي إلى التأثير سلباً على الاستثمار المحلي بسبب التذبذبات التي تصاحب الأسعار المحلية من جهة، وتقلبات تلك الأسعار مقارنة بالأسعار العالمية من جهة أخرى[1].

I.4.2.1.3. عوامل اقتصادية أخرى

بالإضافة إلى المحددات الاقتصادية التي سبق ذكرها، هناك محددات اقتصادية أخرى نذكر منها:

- الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدول المضيفة.
- معدّل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وهو محدد هام؛ حيث أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفّق إلى تلك الدول بسبب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي فيها؛ لما يعطيه ذلك من اطمئنان وتفاؤل للمستثمرين الأجانب.
- مدى توفّر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة.
- الإمكانيات التكنولوجية في الدول المضيفة.
- مدى إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال الاستثمار في الدول المضيفة.

[1] فيفرمان غني تيسير، الاستثمار الأجنبي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 01، مارس 1999، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1999، ص29

- القدرة التنافسية للدول المضيفة، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنجذب إلى الصناعات التي تملك فيها الدول المضيفة ميزة تنافسية عالية؛ لارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات.

I.3.1.3. العوامل البيئية

هناك محددات أخرى تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة وبصفة خاصة الدول النامية، وتتمثل في المعايير البيئية في تلك الدول[1]، ويلاحظ في هذا الإطار أن التشدد في هذه المعايير قد يحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وعلى العكس من ذلك، قد تزيد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأكثر تساهلا في المعايير البيئية[2].

وعلى العموم تكون المعايير البيئية في الدول النامية أقل تشددا بالمقارنة مع الدول المتقدمة، لكن ذلك لا ينطبق على كافة مجالات الاستثمار، حيث نلاحظ أنه في المشروعات السياحية نجد حرص كبير على احترام المعايير البيئية على العكس من المشروعات الصناعية التي يتم فيها التساهل في احترام المعايير البيئية، وما يؤكد ذلك تركز العديد من الصناعات الملوثة للبيئة في البلدان النامية مثل صناعة الحديد والصلب وهذا ما يشجع زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول للاستثمار في تلك الصناعات[3].

---

[1] مشتاق باركر، مرجع سابق، ص81

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الثاني، المجلد السادس، ديسمبر، 1998. ص122

[3] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص134

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن الجوانب الاجتماعية والثقافية السائدة في الدول المضيفة يمكن أن يكون لها تأثير على قرار المستثمر الأجنبي، فالاتجاه العدائي نحو استثمار ذو جنسية معينة، وارتفاع معدل الجريمة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وما لها من انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية، كل تلك العناصر قد تشكل عوامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

I.2.3. العوامل المرتبطة بالشركات المستثمرة (الخارجية):

تتعلق هذه المحددات بمجموعة من العوامل والأسباب الخاصة بالشركات الراغبة في الاستثمار في الخارج، حيث تتميز بأنها خارجة عن سيطرة الدولة المضيفة، وتمثل تلك المحددات في مصادر امتلاك الشركات المستثمرة لمجموعة من المزايا الاحتكارية، حيث قدمت في هذا الإطار العديد من الدراسات والآراء المختلفة ومن أهمها نذكر رأي Grossack والذي ربط انتقال رأس المال الأجنبي إلى الخارج بتوفر شرطين هما[2]:

1. أن تفوق الأرباح المحتمل تحقيقها في الدول المضيفة تلك المحققة داخل الدولة الأم.
2. أن تمتلك الشركات القائمة بالاستثمار مجموعة مزايا احتكارية أو شبه احتكارية، أو ما يطلق عليها بالمحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وكخلاصة للدراسات التي أجريت في هذا المجال يمكن تجميع المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر التالية:

[1] كاميليا عبد الحليم، مرجع سابق، ص96

[2] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 100

I.1.2.3. رأس المال:

حيث تمتلك الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار لاسيما الشركات متعددة الجنسيات منها مصدرا كبيرا لرأس المال منخفض التكلفة بالمقارنة مع الشركات المحلية المنافسة في الدول المضيفة، أو الشركات الأجنبية الصغيرة، ويرجع ذلك إلى[1]:

- امتلاك فروع الشركات متعددة الجنسيات مصادر تمويل داخلية كبيرة (تمويل ذاتي)، وذات تكلفة فرصة بديلة أقل.
- قدرة تلك الشركات على الدخول إلى أسواق الدول المضيفة، والحصول على التمويل المناسب، وذلك قد لا يتاح للكثير من الشركات المنافسة المحلية.
- علاقة فروع تلك الشركات مع نظيراتها الأجنبية في السوق المحلي للدول المضيفة، وكذلك علاقاتها مع فروع البنوك الأجنبية في تلك الدول، مما يساعدها على الحصول على التمويل المطلوب لإجراء توسعاتها الإنتاجية.

I.2.2.3. خطر الصرف الأجنبي:

يلاحظ أن هذه الشركات الأجنبية المستثمرة وبخاصة المتعددة الجنسيات منها، لديها القدرة على تفادي أخطار معدلات الصرف، ويتم ذلك عن طريق استخدام العديد من الوسائل، مثل تحويل أرباحها إلى الخارج (الدولة الأم) وبمعدلات صرف مرتفعة، وبصفة خاصة في ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار في الدول المضيفة بحرية انتقال الأرباح ورؤوس أموالها المستثمرة إلى الخارج[2].

---

[1]William Milberg, L'investissement direct étranger dans les pays en développement, Finances & Développement, Mars 1999, p82

[2] محمد علي إبراهيم العامري، نغم حسين نعمة، أثر مخاطرة الصرف الأجنبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب إدارتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 44، المجلد 12، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2002، ص83

يضاف إلى كل ما سبق أن تلك الشركات تتوفر على إمكانية اللجوء إلى تنويع استثماراتها المباشرة بين الدول المختلفة، ذلك ما يمكنها من تخفيض مخاطر الصرف التي يمكن أن تتعرض إليها[1].

I.3.2.3. نظام الإدارة:

تطبق الشركات الأجنبية الأسس الحديثة في الإدارة، حيث تمتلك مهارات إدارية عالية تمكنها من تحقيق أهدافها وطموحاتها المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية، ويلاحظ أن هذه الميزة تتزايد بمرور الوقت، مما يمكن مديري تلك الشركات من اكتساب الوقت، خاصة في ظل زيادة الإنفاق على التدريب والتعليم، وفي ظل المستويات التنظيمية العالمية التي تطبقها تلك الشركات، مما يساعدها على سرعة اتخاذ القرارات[2].

I.4.2.3. التكنولوجيا:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، ويرجع هذا التميز في امتلاك التكنولوجيا الحديثة المتطورة إلى زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، وفي هذا الإطار يلاحظ أن 80 % من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم من خلال ستة بلدان وهي

[1] سعدون حسين فرحان، محددات تدفق رأس المال الخاص في عدد من دول شرق آسيا بالتركيز على سعر الصرف، مجلة تنمية الرافدين، العدد 97، المجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، 2010، ص45

[2] محمود حافظ غانم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي، المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين العرب، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 25-27 مارس، 2004. ص66

الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، اليابان، سويسرا وهولندا[1]، حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة للاستثمار، كما يلاحظ أن تلك التكنولوجيا الحديثة تمكن تلك الشركات من ابتكار واكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة، مما يعطيها سهولة في التكيف مع احتياجات أسواق الدول المضيفة[2].

I.5.2.3. التسويق:

يلعب التسويق دورا هاما اذ لا يمكن تجاهله في الاستثمار الدولي بصفة عامة، حيث تتمكن من خلاله الشركات من معرفة وتحديد الطلب على منتجاتها، إذ تمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يوفر لها القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى مختلف الأسواق وبكفاءة عالية، كذلك يساعد التسويق الشركات المختلفة على تنويع منتجاتها[3].

[1] خالد عبد الرحمان البسام، تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1980–2007، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 25 العدد 1، جامعة الملك عبد العزيز، 2011، ص112

[2] منصوري الزين، مرجع سابق، ص81

[3] محمود خليل عطية، مرجع سابق، ص111

I.6.2.3. اقتصاديات الحجم (الوفرة):

يمثل هذا العنصر ميزة للشركات القائمة بالاستثمار المباشر، حيث تستطيع هذه الشركات من خلال إنتاجها الضخم (بكميات كبيرة)، الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وذلك عن طريق انخفاض تكاليف إنتاجها نتيجة انخفاض التكاليف الثابتة[1].

I.7.2.3. القوة التفاوضية والنفوذ السياسي:

تتوفر لدى العديد من الشركات الأجنبية المستثمرة لاسيما الشركات متعددة الجنسيات منها، القدرة على إتمام المفاوضات وبالشروط الأنسب لها مع حكومات الدول المضيفة بالمقارنة مع نظيراتها في السوق المحلي للدول المضيفة، ويرجع ذلك إلى سببين هما[2]:

- امتلاك تلك الشركات للموارد النادرة المتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا، وتعتمد مقوماتها التفاوضية على مدى امتلاكها لتلك المزايا.
- النفوذ السياسي الذي تمتلكه تلك الشركات، والذي يستمد من حكومة الدولة الأم مما تقدمه تلك الدولة من قروض ومعونات للدول المضيفة، يضاف إلى ذلك العلاقات السياسية والدبلوماسية القائمة بين الدولة الأم والدول المضيفة.

وفي ظل صعوبة التحكم في المحددات الخارجية (التي تتعلق بالشركات المستثمرة) من قبل الدول المضيفة، فقد انصب معظم الدراسات التطبيقية على المحددات الداخلية (تلك المتعلقة بالدول المضيفة)، وذلك من أجل مساعدة أصحاب القرار في

[1] Sofiane TOUMI, facteurs d'attractivite des investissements directs étrangers en tunisie, Revue d'analyse économique, vol. 85, N 2, juin 2009, p141

[2] Claire MAINGUY, l'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développent, revus région et développement, N20, 2004, p152

الدول المضيفة على اتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها تسهيل الحصول على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الأخير يمكن التوصل من خلال تحليل العوامل سابقة الذكر، إلى ضرورة ارتباطها وعملها كمجموعة واحدة ولا يمكن التعامل معها كعناصر منفصلة إذا ما كان الهدف هو تهيئة المناخ الملائم للمستثمر الأجنبي، وإن كانت المحددات الاقتصادية قد أخذت مكانة نسبية مقارنة مع المحددات الأخرى، فذلك يعود إلى توفر مؤشرات تعبر عنها تسهل دراسة قياس تأثيرها، في حين كانت المحددات الأخرى نظرية لا يمكن التعبير عنها بمؤشرات حقيقية، غير أنه في الآونة الأخيرة استطاعت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية تقدير تلك المؤشرات وتحديد قيم حقيقية لها، وكان ذلك نتيجة عدم فعالية انفراد المتغيرات الاقتصادية في تفسير الاختلافات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين الدول.

خاتمة الفصل الأول:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، فيما يتعلق بمفهومه ورغم اختلاف التعاريف إلا أن معظمها اتفق على أن ألا تقل مساهمة الطرف الأجنبي عن نسبة 10% في المشروع الاستثماري الذي يتخذ أحد الشكلين فقد يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد يكون مشتركا بين المستثمر الأجنبي ومستثمر محلي عاما كان أو خاصا.

أما فيما يخص المحددات الحاكمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المضيفة، فقد توصلنا إلى تعدد تلك المحددات واختلافها من دولة على أخرى، فعلى الرغم من الأهمية التي تحظى بها المحددات الاقتصادية، إلا أن التطورات التي شهدتها بيئة الأعمال الدولية فرضت ضرورة الاهتمام بنفس الدرجة بمحددات إضافية ذات طابع سياسي وقانوني، إذ أصبح الاستقرار السياسي والاستقرار في التشريعات من أبرز متطلبات ملاءمة البيئة الاستثمارية

الفصل الثاني:
الحكم الراشد

تمهيد:

اكتسب مفهوم الحكم الراشد أهمية كبيرة وبخاصة لدى الهيئات والمؤسسات الدولية، حيث ترى هذه الأخيرة أن غياب معايير الحكم الراشد يعتبر أهم العقبات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، ويعود ذلك لما يلعبه من دور في تهيئة المناخ الاستثماري، فغيابه يؤدي إلى تقييد بيئة الأعمال وارتفاع التكاليف المرتبطة بالعمليات والإجراءات التنظيمية.

تبعا لما سبق، فقد ركزت الهيئات الدولية على أهمية السلوكيات الحكومية وكفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وأصبحنا نكاد لا نجد أي اتفاقية تخلو من ضرورة الالتزام بمقتضيات الحكم الراشد، الأمر الذي يحتم علينا إفراد هذا الفصل للتعريف بأهم الصفات الأساسية للحكم الراشد، والتي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري من الناحية السياسية والمؤسسية والاقتصادية.

II.1. مفهوم الحكم الراشد

سنحاول في هذا القسم تناول المفاهيم المختلفة للحكم الراشد[1]، يلي ذلك التعرض لمقارباته المختلفة ثم التطرق إلى أهم خصائصه.

II.1.1. تعريف الحكم الراشد:

يشير الحكم الراشد إلى مستوى الأداء الجيد للجهاز الحكومي بمفهومه الواسع، أي الإدارات والهيئات والأجهزة والوزارات وغير ذلك من الجهات الحكومية التي تقوم باتخاذ قرارات أو تنفيذ سياسات أو الإشراف على تطبيق القوانين والتشريعات والرقابة على تنفيذها، ويتطلب الحكم الراشد تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية، والمصداقية، والمساءلة[2].

كما يعرّف الحكم الراشد بأنه الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يحدد المنهج الذي يتم به اختيار السياسات الاقتصادية وتنفيذها، ويعكس أيضاً درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والنزاهة في العملية الانتخابية، ودرجة احترام الأفراد للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين واللوائح،

[1] لقد تعددت المصطلحات المستخدمة من قبل الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية والتي تدل على مفهوم الحكم الراشد، ومن أهمها استعمالا: الحكم الرشيد، الإدارة الرشيدة، الإدارة السليمة، الحكم الصالح، إدارة الحكم، الحكامة والحكمانية، كل هذه المصطلحات مترادفة تدل على نفس المعنى

[2] ليلى البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، بيروت، مارس 2003

أي قوة وكفاءة وفعالية النظام القانوني، الأمر الذي يترتب عليه تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

وقد أشار كل من (Steven.G&Daniel.S,2003) إلى الحكومة بمصطلح البنية الأساسية للحكم الراشد، والتي تشمل كل من المؤسسات أو الهيئات العامة، والسياسات التي يتم اتخاذها بواسطة حكومات الدول كإطار عام للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم التركيز على عناصر البنية الأساسية للحكم الراشد باعتبارها من أهم العوامل الحاكمة لقرارات الاستثمار بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، وتم الإشارة في هذا الصدد إلى محددات البنية الأساسية للحكم الراشد والتي تتمثل في[2]:

1. النظام القضائي الذي يجب أن يتميز بالكفاءة والفاعلية وعدم التحيز أو التمييز بحيث يساهم في حماية الممتلكات، والحقوق السياسية والحريات المدنية للأفراد.
2. المؤسسات العامة والتي يجب أن تتميز بالاستقرار والمصداقية في تشكيل هيكل الحوافز والنفقات في المجتمع، وتتسم أيضاً بجودة وفعالية التنظيمات والإجراءات الإدارية.
3. السياسات الحكومية والتي تشجع على تحرير الأسواق، وتحفز أيضاً المنافسة على المستوى المحلي والدولي. وتوافر كل هذه العناصر يحسن من جودة المناخ الاستثماري، وبالتالي يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد يشار إلى الحكم الراشد بمدى كفاءة الدولة، أي الطريقة التي تمارس بها الدولة وظائفها ومسؤولياتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. أو مدى قدرة الدولة على

[1] كاميليا عبد الحليم، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، العدد 29، 2011، ص114

[2] Mohamed HARRAKAT, le piège de la gouvernance, revue marocaine d'audit et de développement, N19, 2004, p11

توفير إطار مؤسسي كفء، والذي يتمثل في "مدى وجود مؤسسات قوية لحفظ الأمن والنظام، وإطار تشريعي وقانوني مدعم لحماية الحقوق وتنفيذ التعاقدات، وآليات قوية للمساءلة والمشاركة العامة، وبيئة اقتصادية مفتوحة، وتنافسية تتميز بالشفافية، ونظام كفء وعادل لتوفير السلع والخدمات العامة التي تناسب أذواق المواطنين، هذا إلى جانب سياسات مالية ونقدية مستقرة"[1].

كما يعرف الحكم الراشد على أنه أسلوب للإدارة والرقابة على أنشطة الوحدات الاقتصادية، ويتميز هذا الأسلوب بالوضوح والشفافية في توفيره لكافة المعلومات بما يسمح بالمراقبة والمتابعة لكافة جوانب الأداء الاقتصادي سواء على مستوى الوحدات أو المستوى الوطني، الأمر الذي يساهم في تحقيق كفاءة استغلال الموارد، ويحد من انتشار الفساد بكافة أشكاله[2].

في حين يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكوّن الحكم الراشد من الآليات والمؤسسات والعمليات التي يتمكّن من خلالها المواطنون والمجموعات من التعبير عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون تسوية خلافاتهم[3]. بينما يرى صندوق النقد الدولي أن الحكم الراشد أصبح ضرورة في جميع المجالات بما يتضمّنه من سيادة للقانون، وتحسين الكفاءة

[1] محمد زين الدين، الحكامة مقاربة أبستمولوجيا في المفهوم، مجلة آفاق، العدد 34، 2007، ص44

[2] Theys Jacques La gouvernance, entre innovation et impuissance, Revue Développement Durable et Territoires, N44, nov. 2003, 113

[3] François-Xavier Merrien, De la gouvernance et des Etats providences contemporains, Revue internationale des sciences sociales, N 155, 1998, p 61.

والمساءلة في القطاع العام، والتعامل مع قضايا الفساد، وذلك لتكوين الإطار الملائم الذي يمكّن الاقتصاديات من تحقيق النمو والازدهار[1].

ويشير الحكم الراشد وفقا لمنهج البنك الدولي- أو مركز بحوث ودراسات البنك الدولي- إلى كل من المؤسسات والأساليب والإجراءات التي من خلالها تمارس السلطة بالدولة مهامها في إطار من الشفافية والمصداقية والمساءلة، والتي يمكن التعبير عنها بالمؤشرات الستة التالية: الديمقراطية (أو الاستجابة لمطالب الأفراد والمساءلة)، والاستقرار السياسي وعدم العنف، وفعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة، وكفاءة جودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، وعدم انتشار الفساد أو مدى مكافحته، وأخيراً مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعم للحقوق والملكيات. وقد تم تقسيم تلك المؤشرات للتعبير عن كيفية إدارة شؤون المجتمع على النحو التالي[2]:

- **أولاً:** فيما يتعلق بالمؤشر الخاص بالمساءلة والاستجابة لمطالب الأفراد (الديمقراطية)، وكذلك مؤشر عدم العنف والاستقرار السياسي فهما يوضحان عملية اختيار السلطات الحاكمة، والقدرة على تغييرها، والرقابة عليها أو مساءلتها، ومدى استقلالية وسائل الإعلام في مساءلة السلطات الحاكمة، وهل تتعرض هذه السلطات للتغيير أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو أعمال إرهابية.
- **ثانياً:** فيما يتعلق بقدرة الحكومة على التخطيط والاختيار الفعال لسياساتها، وكفاءة تنفيذ السياسات المختارة، أو مدى شفافية ومصداقية الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الحكومية المختلفة خاصة فيما

[1] احمد جاسم محمد، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19 سنة 2011، ص72

[2] غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2011، ص68

يتعلق منها بالعلاقة ما بين الأفراد والمنشآت والجهاز الإداري الحكومي، ومستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وقد تم التعبير عنها بالمؤشرين فعالية الحكومة في أداء خدماتها، وسهولة وجودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي محلياً وخارجياً والتي تتفق مع معايير السوق الحر، سواء المرتبطة بالتجارة الدولية، أو تدفقات رؤوس الأموال أو الإنتاج أو الائتمان.

- **ثالثاً:** فيما يتعلق بالمؤشر الخاص بمدى وجود إطار قانوني وتشريعي وقضائي يدعم ويحفظ الحقوق والملكيات، أو دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، وكذلك المؤشر الخاص بمكافحة الفساد الإداري والسياسي، فهما يوضحان درجة احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهما، ودرجة الثقة في تنفيذ أحكام القضاء والتعاقدات طويلة الأجل، ومدى تأثير الفساد على المناخ الاستثماري نتيجة لاستغلال النفوذ والسلطة على نحو غير قانوني.

وقد أشارت دراسة (Biem.P,2004) إلى أن الحكم الراشد أو الأطر المؤسسية تعتبر الآلية التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتحقيق أهم أهداف الألفية الثالثة (التنمية المستدامة، وتقليل حدة الفقر)، وفي ضوء ذلك فقد تم الإشارة إلى الحكم الراشد على أنها أسلوب إدارة مجتمعي من خلال الأفراد، أو الأسلوب الذي تمارسه به السلطة إدارة مواردها ووظائفها، إضافة إلى ذلك، فقد أوضحت الدراسة أيضاً الأبعاد أو المحاور الثلاثة للحكم الراشد على النحو التالي[1]:

[1] توفيق راوية، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.

1. يشير الحكم الراشد إلى ضرورة تفعيل العلاقات ما بين الأطراف الثلاثة، الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويقاس التفاعل ما بين هذه الأطراف بجودة المشاركة والاستقرار السياسي وغياب العنف ومدى استمرارية وبقاء السلطات الحاكمة.
2. يمكن الإشارة إلى الحكم الراشد من خلال خصائصه الرئيسية والتي تتمثل في الشفافية، أي مدى الوضوح في السياسات المعلنة، والمصداقية والتي تقيس مدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية المستقبلية، بالإضافة إلى المساءلة وما تنطوي عليه من تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ على كافة المستويات، هذا إلى جانب ضرورة المشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين.
3. كما أن للحكم الراشد مفهوم معياري أو قيمي، حيث يشير إلى القيم التي يفترض أن تكون سائدة وتحكم العلاقات ما بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع، وتتمثل في النزاهة ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وتحقيق المساواة والعدالة في ظل القانون، والثقة في تنفيذ أحكام القضاء

II.1.2. المقاربات المختلفة للحكم الراشد

كما أشارت الدراسات السابقة فإن للحكم الراشد مقاربات مختلفة يمكن ذكرها على النحو التالي[1]:

[1] سلوى جمعة الشعراوي وآخرون، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع إشكاليات نظرية، ورقة عمل مقدمة في حلقة نقاشية حول مفهوم الدولة والمجتمع – الحكم الرشيد –، المستقبل العربي، العدد 249، بيروت، 1999، ص18

أ. الحكم الراشد السياسي

يتمثل الحكم الراشد من المنظور السياسي فيما يلي:

- التقليل من العنف والتعارض الداخلي في الدولة.
- تحقيق الديمقراطية والتي تتضمن النزاهة في العملية الانتخابية وتعدد الأحزاب والمشاركة السياسية.
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحقوق السياسية والمدنية لجميع أفراد المجتمع.
- الثقة في النظام القضائي والتشريعي للدولة.
- المساءلة لكل من يرتكب خطأ.
- مكافحة الفساد السياسي.

ب. **الحكم الراشد الاقتصادي**

يتمثل الحكم الراشد من المنظور الاقتصادي فيما يلي:

- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، وتحقيق التنمية المستدامة.
- الشفافية والمصداقية والقدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية.
- مكافحة الفساد.
- تشجيه الاندماج الإقليمي.

ج. الحكم الراشد من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتتمثل فيما يلي:

- تشجيع الاكتفاء الذاتي.

- تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.
- الاهتمام بالنواحي الاجتماعية مثل تنمية الموارد البشرية.
- سهولة الوصول إلى الخدمات العامة.
- تخفيف حدة التفاوت في توزيع الدخل.
- تشجيع المشاركة في التنمية ما بين جميع عناصر المجتمع.

كما يشير الحكم الراشد إلى الأسلوب الذي تمارس به الهيئات الحاكمة إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعد من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية، ولأنه يشتمل على محددات هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- الكفاءة المؤسسية وترتبط بمدى وجود مؤسسات سياسية قوية ونظام قضائي كفء.
- جودة العمليات الإدارية، وما تتضمنه من تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص، ووجود جهة واحدة يتعامل معها، بالإضافة إلى مكافحة الفساد والذي يزيد من تكاليف العمل بالدولة.
- حماية المستثمرين الأجانب، وذلك بتوفير الضمانات الكافية سواء من خلال القوانين المحلية، أو من خلال الديمقراطية، أو من خلال المشاركة في الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى مدى وجود نظام قانوني فعال لحماية حقوق الملكية الفكرية.

[1] احمد جاسم محمد، مرجع سابق، ص 74

ويرى R.A.Rohdes أن تعريف الحكم الراشد يشتمل على العناصر التالية[1]:

- التنسيق بين المنظمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.
- اعتماد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات على التفاوض.
- تمتّع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بما لديها من موارد.

وقد صنّف R.A.Rohdes التعريفات التي تتناول المفهوم في الأدبيات المختلفة إلى ستة محاور[2]:

المحور الأول:

يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد الأدنى من التدخل الحكومي والاتجاه نحو الخوصصة كمؤشرات للتعبير عن عدم تدخل الحكومة إلا عند الضرورة.

[1] عادل محمد المهدي، ونيفين محمد طريح، الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم متغير، دراسة تطبيقية مقارنة، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة 6 أكتوبر، 26،27 نوفمبر 2006.

[2] الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 2000، ص 37.

المحور الثاني:

ويبحث في الحكم الراشد من خلال التركيز على سلوك منظمات القطاع الخاص، والتركيز على مطالب المعنيين بهذه المنظمات (العملاء) وكيفية إرضائهم.

المحور الثالث:

ويعبّر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديد، والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة، وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة، قياس الأداء.

المحور الرابع:

ويعبّر عن الحكم الجيد، وهو امتداد للمحور الثالث، ويزيد عليه الربط بين الجوانب السياسية والإدارية ومؤشرات شرعية النظام والمساءلة، وقد تبنى هذا الاتجاه البنك الدولي من خلال دعوته إلى الإصلاح الإداري وتقليص حجم المؤسسات العمومية وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.

المحور الخامس:

ويعبر عن أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمعات المدنية) على المستويين المحلي والمركزي. حيث لم تعد الحكومة هي الفاعل الوحيد في صنع السياسة العامة، وأن هناك أدوار ذات أهمية لفاعلين آخرين.

المحور السادس:

ويرى أن مفهوم الحكم الراشد يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن هذا المفهوم أوسع من مجرد الحديث عن الحكومة، بل يشمل كل ما هو عام وخاص وتطوعي.

كما يشير الحكم الراشد إلى مدى قوة وكفاءة المؤسسات الحكومية، ودور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، باعتبارهما من أهم عناصر تحسين المناخ الاستثماري لدورهما الهام في تحسين وزيادة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي. هذا إلى جانب مساهمتهما في تحقيق فعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة اللازمة للفقراء لتمكينهم من المساهمة بشكل فعال أو المشاركة في عملية النمو الاقتصادي، إضافة إلى المساءلة والشفافية فيما يتعلق بمدى توفير الخدمات العامة، والتي تعد من أهم المعايير التي توضح مدى مشاركة الفقراء في عملية اتخاذ القرارات التي لها علاقة بحياتهم، أو المرتبطة بأسلوب معيشتهم. وقد أشارت الدراسة في هذا الصدد إلى أن الحكم الراشد تشتمل على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بدور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، ومكافحة الفساد، وجودة العمليات الإدارية، ومخاطر نزع الملكية، ومخاطر فسخ العقود[1].

وأخيرا يمكن القول بأن الحكم الراشد يشير إلى كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، أو كفاءة الأداء الحكومي، دون أن يصاحب ذلك أي فساد إداري أو سياسي، أو مصادرة للحقوق والحريات المدنية والسياسية، أو أي انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون، أو

[1] بوروش محمد، الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات، مجلة الدولية، العدد 3، جامعة محمد الخامس آكدال، الرباط، 2007، ص13.

انتهاج سياسات معارضة لاقتصاد السوق، ولن تم ذلك إلا بتفعيل القضايا المرتبطة بكل من الشفافية، والمصداقية، والمساءلة والمشاركة[1].

وفي ضوء ما سبق، وبعد استعراض المفاهيم المختلفة للحكم الراشد، يمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحكم الراشد أصبح يعد من أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الملائم لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛ وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من حدة الفقر. الأمر الذي يتطلب معه ضرورة التعرف على خصائص الحكم الراشد أو المميزات الرئيسية لها؛ للوقوف على أهم سبل وأساليب تحقيق تلك الخصائص، وهو ما سوف يتم تناوله والتركيز عليه في النقطة الموالية.

II.1.3. خصائص الكم الراشد

الجدول (2،2): خصائص الحكم الراشد

خصائص الحكم الراشد	سبل تحقيقها
الشفافية Transparency	– سهولة إتاحة وتوفر المعلومات للمستثمرين، واستقلالية وسائل الإعلام. – التوقيت المناسب لتوفر المعلومات عن التغيرات في نظام الاستثمار. – تجميع المعلومات وتوفيرها عن دور وتأثير الاستثمارات على الاقتصاد الوطني.

[1] جفري سعيد، الحكامة وأخواتها (مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، 2010، ص 49

القدرة على التنبؤ Predictability	– ضرورة أن تتميز السياسات والأطر القانونية والتشريعية للاستثمار بالشفافية والوضوح. – ضرورة أن تتميز القواعد والإجراءات التي تحكم الاستثمار بالسهولة والبساطة. – كفاءة وفعالية التسهيلات المقدمة للاستثمارات.
المصداقية Credibility	– بناء جسور من الثقة بين صانعي السياسات ومنفذي القوانين وجميع الوحدات الاقتصادية في المجتمع. – درجة الاستقرار والاستمرارية في القرارات والقوانين ذات الصلة بتنفيذ السياسات.
المساءلة Accountability	– ضرورة تقديم المعايير الأخلاقية الملائمة للعاملين بالدولة. – توفر مقاييس ومعايير لمكافحة الفساد. – تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ. – توفير آليات ذات كفاءة لحل المنازعات بين المستثمرين.

المشاركة Participation	– تفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء وتصحيح الانحرافات. – مشاركة القطاع العام والخاص في تحسين المناخ الاستثماري.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، الإدارة السليمة والاستثمار الأجنبي، نيويورك، 2002

2.II. مرتكزات وأسس الحكم الراشد:

يتطلب تطبيق الحكم الراشد وجود مجموعة محددة من القواعد والمرتكزات التي يتوجب العمل على تجسيدها على أرض الواقع حتى يمكن القول بوجود حكم راشد فعال للمنظمة أو الهيئة العمومية، وتعتمد هذه الأسس والمرتكزات على مجموعة من المحددات الأساسية، تتمثل أولاها في المقومات السياسية وتشمل كل من مبدأي الشرعية ودولة القانون، والمشاركة وفعالية الحكومة، بينما يتمثل المحدد الثاني في المقومات الاقتصادية والاجتماعية وتشمل كل من السيطرة على الفساد والرؤية الاستراتيجية[1]، هذه المقومات تجعل الحكم الراشد منظومة متكاملة الأدوار والأركان، يرتبط مرتكزها السياسي بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، أما مرتكزها الاقتصادي والاجتماعي فيرتبط أكثر بطبيعة السياسات العامة المتخذة.

[1] جفري سعيد، مرجع سابق، ص52

1.2.II. المرتكزات السياسية للحكم الراشد:

يعتبر الحكم الراشد على المستوى السياسي المرجع الأصلي للمستويات الأساسية للحكم الراشد، وذلك لأن المجال السياسي أكثر توسعا وله ارتباطات وثيقة بالمجالات الأخرى، بل يعتبر هو المجال الفاعل والمؤثر في المجلات الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية[1]، وانطلاقا من هذه الأهمية للحكم الراشد السياسية تبرز مبررات الاهتمام بها، حيث سنتناول في هذا العنصر علاقة الدولة كفاعل بمؤشرات الحق والقانون والمشاركة والديمقراطية.

ولأن المجال السياسي له علاقات وارتباطات متشعبة بالمجالات الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية، فإنه من الصعوبة بما كان تحديد وضبط مؤشرات الحكم الراشد السياسية، وتبعا لذلك سنقوم بتحديد تلك المؤشرات انطلاقا من أربعة عناصر توضّح علاقتها بالفاعل الأولي في العمل السياسي وهو الدولة، حيث يتحول دور هذه الأخيرة في ظل الحكم الراشد إلى دولة الحق، أي الدولة الضامنة لممارسة الحقوق الفردية والجماعية، والدولة القانونية التي لا يمكن خروجها عن مبدأ الشرعية والخضوع إلى القانون، والدولة المشاركة التي يتوجب أن يكون منطلقها العام العمل لصالح الموطن وليس العمل في استقلالية عن حاجاته ومتطلباته، وأخيرا الدولة الديمقراطية التي تسهر على ضمان الحريات الفردية والجماعية ومبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون وحرية الانتخابات وتداول السلطة والتعددية الحزبية والشفافية[2]

تعتمد المرتكزات السياسية للحكم الراشد على عنصرين يكتسيان جانب كبير من الأهمية، يتمثل أولهما في دولة القانون (وهو ما يتجسّد في الشرعية)، أما العنصر الثاني

[1] جفري سعيد، مرجع سابق، ص54

[2] محمد زين الدين، مرجع سابق، ص145

فيتمثل في فعالية الحكومة (وهو ما تجسّده المشاركة)، واعتبارا لذلك فإن الخضوع للقانون وتوسيع قاعدة المشاركة في بناء السياسات العامة تعتبر الركائز السياسية المرجعية للحكم الراشد.

II.1.1.2. دولة الحق والقانون:

مع نهاية الثمانينات بدأ الاهتمام بشكل كبير بموضوع احترام حقوق الإنسان والمواطنة وسيادة القانون، بل أن هذا الموضوع أصبح من أهم محددات العلاقات الخارجية والدولية، وبخاصة في علاقات الدول النامية بالهيئات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي[1].

وفي هذا الإطار ظهر مفهوم الحكم الراشد كمظهر للحكم الصالح والرشيد، وهو المفهوم الذي حاول إيجاد حلول فعالة لمشكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك من خلال تأكيدها على ضمان احترام حقوق المواطنين وكرامتهم، وتلبية طموحاتهم في الوصول إلى التقدم والرفاه، كما أكد المفهوم على ضرورة أن تكون السياسات المتبعة من طرف الدول تتماشى مع مصالح المواطنين، وتعمل على تحقيقهم لجميع حقوقهم على قدم المساواة وبدون تمييز، وكذلك العمل على توفير آليات مناسبة لتقويم السياسات العامة وتصحيحها، والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ[2].

إن الحكم الراشد في ظل المرتكز المرتبط بالطبيعة السياسية، يهدف إلى التجسيد الفعلي لدولة القانون من خلال مبدأي الديمقراطية والعدالة، وذلك لتحقيق المساواة بين

[1] احمد جاسم محمد، مرجع سابق، ص64

[2] الكايد زهير عبد الكريم، مرجع سابق، ص39

المواطنين بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق، وأيضا تحقيق الانسجام في السياسة العامة، وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين وتحقيق حياة كريمة لهم عن طريق جعل المواطن محور اهتمام متخذي القرارات[1].

II.2.1.2. المشاركة وفعالية الحكومة:

تتعدد صور وأوجه المشاركة على مجالات مختلفة، فقد تشمل الجانب السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، ولا تقتصر فقط على الجانب السياسي الذي يعني حق المرأة والرجل في التشريع والتصويت وإبداء الرأي بشكل ديمقراطي في البرامج والسياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بل تشمل كذلك مشاركة فعاليات المجتمع المدني في عملية التنمية خاصة على المستوى المحلي[2].

إن الارتباط بين ضعف المشاركة وفعالية دور الحكومة يتجلى بشكل واضح من خلال واقع الدول النامية، فالحكومات التي تعتمد على مركزية القرارات وعدم إشراك فعاليات المجتمع المدني فيها، قد ينتج عن ذلك تقييدها لمشاريع التنمية وفشلها في الكثير من الحالات. أما في المجتمعات المتقدمة، فالعلاقة بين المشاركة وفعالية الحكومة إيجابية بشكل كبير وذلك من خلال[3]:

- تصرف المواطنين بشكل تطوعي للمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يولد نوعا من الثقة الاجتماعية والتظافر والتعاون بين مختلف الأطراف مما يشكل ما يسمى برأس المال الاجتماعي.

[1] جفري سعيد، مرجع سابق، ص56

[2] غربي محمد، مرجع سابق، ص88

[3] محمد زين الدين، مرجع سابق، ص104

- وجود الثقة والتعاون يوفّر التضامن والتكافل الاجتماعي ويقود الحكومة إلى أداء أفضل.

لقد وضع الأكاديمي الأمريكي روبرت بوتنام خلاصة للجانب التفاعلي بين المشاركة المدنية الفعالة وارتفاع الأداء الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة.

الشكل (1،2): التفاعل بين المشاركة المدنية والأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة حسب بوتنام

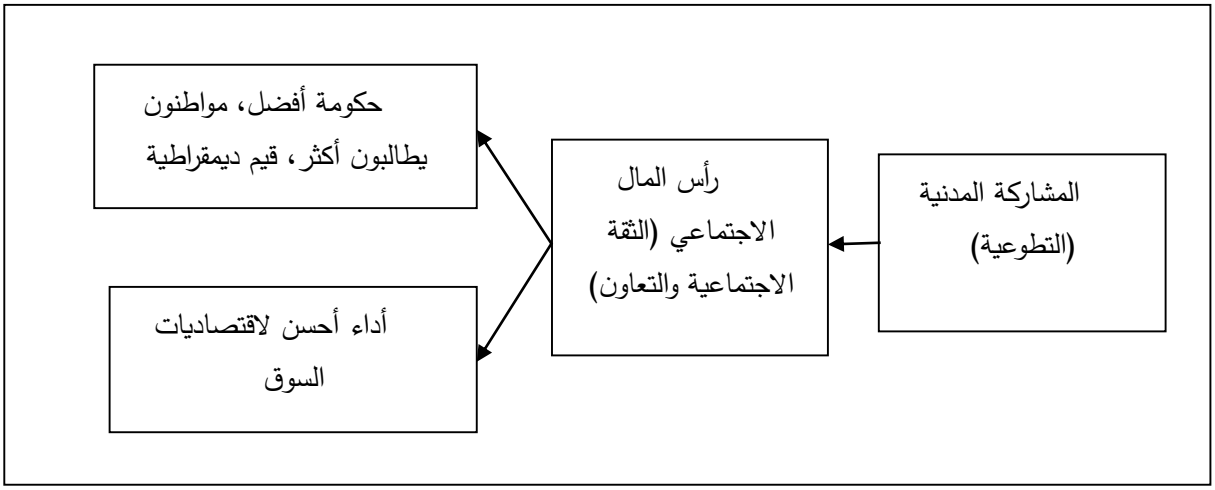

المصدر: سعيد الجفري، مرجع سابق، ص 54

بالنسبة إلى الدول النامية، فإن المظاهر الكبرى لضعف فعالية الحكومة تظهر أكثر من خلال الطريقة التي يشتغل بها القطاع العام، والتي أشارت إليها الكثير من تقارير الهيئات الدولية، من خلال الإشارة إلى أن سياسات الحكومات في الدول النامية تتميز بعدم الدقة والوضوح في الأهداف، وقلة المساءلة وعدم القدرة على التكيف مع التغيير، والمبالغة في آليات الرقابة وفي الهياكل التنظيمية المتعددة والتشتت في المسؤولية مما يؤدي إلى عدم القدرة على فرض الرقابة والسيطرة على النفقات العامة (الحكومية)[1].

[1] محمد المصطفى الإدريسي، في الحاجة على الحكامة الجيدة، مجلة فكر ونقد، العدد 93، 2007، ص29

تعتبر هذه المظاهر المحرك الذي دفع الهيئات الدولية والعديد من حكومات الدول المتقدمة الفاعلة إلى التشديد على ضرورة تقوية دور وفعاليات الحكومات في الدول النامية، بما يتناسب ويستجيب لرغبات المواطنين وتطلعاتهم في مواكبة التطورات العالمية، فالمشاركة المدنية (الشعبية) إذا كانت فعلية وفعالة تجعل القرارات المتعلقة بالسياسات العامة وتخصيص الموارد تعطي الأهمية والأولوية لاحتياجات المواطنين واهتماماتهم، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة[1].

II.2.2. المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية:

تعتبر محاربة الفساد وتبني الرؤية الاستراتيجية، من أهم الأسس والمرتكزات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للحكم الراشد، حيث يعتبر الفساد من أهم المشكلات التي تعاني منها الإدارات العمومية خاصة في الدول النامية، لذا فإن المدخل العلمي لمواجهة هذه المشاكل يعتمد على مقومات وعناصر الرؤية الاستراتيجية.

II.2.2.1. السيطرة على الفساد:

يعبّر الفساد عن سوء استخدام السلطة (الوظيفة العامة) لصالح المصلحة الخاصة، فهو يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء معين، كما يتم أيضا عندما يقوم وكلاء أو وسطاء شركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي من أجل التغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القانون[2]، كما يمكن

[1] زين الدين محمد، مرجع سابق، ص65

[2] إيمان صالح حسن، تأثير الحوكمة على الفساد الإداري، مجلة العلوم التجارية، العدد 2، 2010، ص190

أن يكون الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة والنفوذ دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة المال العام مباشرة[1].

ولأن ظاهرة الفساد متشعبة، ولها أوجه متعددة سواء من حيث عناصرها أو الآثار المترتبة عنها، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2003 بالمكسيك، لم تضع تعريفا شاملا موحدا للفساد، وإنما تركت للدول الأعضاء إمكانية معالجة الأشكال المختلفة التي قد تظهر مستقبلا. أما فيما يتعلق بآثار الفساد، فإن في مجموعها تعتبر سلبية جدا على المستويات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فالفساد يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والسلطة لغير صالح المستحقين لها، كما يحد من حقوق الملكية ويؤثر على حوافز الاستثمار وبالتالي فهو يعرقل وقد يشل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر الرشوة أهم مظهر من مظاهر الفساد، والتي يترتب عنها سلبيات جسيمة على مستويات متعددة بالنسبة للدول النامية، فحسب البنك الدولي فإن غياب الحكم الراشد الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة الرشوة واستغلال النفوذ، يفقد البلد ما بين 1.5% إلى 2% من الدخل الوطني.

ومع كل تلك التأثيرات التي تنجم على الفساد على المستويين الداخلي والخارجي، فإنه يمكن محاربته إذا تم العمل بتطبيق الإصلاح على ثلاث محاور أساسية تتمثل في[2]:

[1] كريم حسن، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، نوفمبر 2004، ص21.

[2] أمير فرج يوسف، مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة، المكتب الجامعي الحديث، عمان، 2010، ص51

- توسيع مبدأ الديمقراطية والمساءلة عن طريق توسيع الرقابة والمساءلة من طرف المجالس النيابية المنتخبة والأجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق درجة أكبر من ثقافة المساءلة، كما يجب العمل على تداول السلطة حتى لا يعيش الفساد لمدة طويلة ويتم توارثه.
- الإصلاح الإداري والمالي، وهذا يتطلب العمل على مراقبة النفقات العمومية والعدالة في الجباية والشفافية في إبرام الصفقات العمومية مع اعتماد المنافسة، وهذا بدوره يتطلب إعادة النظر في التنظيمات والأحكام الإدارية والمالية وتشديد الضوابط والقيود عليها.
- إصلاح هيكل الأجور والرواتب من أجل تحسين أوضاع العاملين خاصة في القطاع العمومي، وذلك بهدف التقليل من طمعهم في الرشوة من أجل رفع مستواهم المعيشي.

II.2.2.2. الرؤية الاستراتيجية:

تعرف الرؤية الاستراتيجية بأنها تصور لاستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات المستقبلية، وعملية بناء الرؤية الاستراتيجية تعتبر إحدى المهام الأساسية للمنظمة، باعتبارها تساعد الإدارة في تقدير وصنع القرارات الاستراتيجية إضافة إلى وضع التصورات، والإخفاق في هذه القرارات والتصورات قد يؤدي إلى زيادة التكلفة ويهدد استمرارية المنظمة[1].

تعكس الرؤية الاستراتيجية طموحات المنظمة أو الهيئة وتعطي نظرة مستقبلية عن خططها، ولن يتم ذلك إلا إذا توفرت مجموعة من العناصر التي قد تشكل الركيزة الأساسية للرؤية الاستراتيجية، والتي تتمثل في عناصر التخطيط الجيد والتنظيم الفعال

[1] ياسين سعد غالب، الإدارة الاستراتيجية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 73

وكذا التوفر على قيادة واقعية تتمتع ببعد النظر في اتخاذ القرارات[1]، بالإضافة إلى التحفيز لصالح المعال والخضوع للرقابة الصارمة مع تبني مبدأي الجودة والفعالية في تنفيذ المشاريع وذلك بهدف الابتعاد قدر الإمكان عن الفساد وتأثيراته السلبية.

أ. التخطيط:

ويشكل المحدد المبدئي والأساسي للرؤية الاستراتيجية، وهو عبارة عن عملية تنبؤ واختيار للمستقبل مع الاستعداد لمواجهته، ويتضمن الإجابة على التساؤلات التالية[2]:

- ما الذي يجب القيام به؟
- وكيف يتم العمل؟
- ومتى ومن الذي يقوم بالعمل؟

تتعدد أنواع التخطيط بتعدد المجالات والأهداف التي يسعى إليها، ومنه التخطيط الاستراتيجي المعمول به خاصة في مؤسسات القطاع الخاص، والتخطيط المطبق في القطاع العام والذي يتمثل في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية فحسب، بل لها بعد اجتماعي كذلك.

ب. التنظيم:

يعرف التنظيم بأنه الشكل الذي تبدو فيه أي جماعة (منظمة أو هيئة) بغرض تحقيق هدف مشترك[3]، ويعتبر عنصر ضروري للرؤية الاستراتيجية، حيث لا يتم العمل

[1] سعيد الجفري، مرجع سابق، ص74

[2] توفيق عبد الرحمان، الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص59

[3] ياسين سعد غالب، مرجع سابق، ص74

بشكل صحيح إذا لم يتم تحديد الأهداف بدقة ووضع المنظمة أو الهيئة في هيكل واضح المعالم.

ج. القيادة:

تعتبر العنصر الفاعل في الرؤية الاستراتيجية، وتعني بمفهومها العام فن استخدام الأفراد وتنسيق جهودهم لتحقيق أهداف محددة ومدروسة، حيث أن القيادة مرتبطة بمجموعة من الأفراد على رأسهم القائد الذي يتولى تطبيقها من خلال تأثيره على الأفراد طواعية مختارين الامتثال لطاعة وليسوا مجبرين، فالقيادة تعني مقدرة فرد ما في التأثير على الآخرين من أجل تنفيذ أهداف معينة، ومن صفات هذا القائد المرونة، الديناميكية والنشاط، الكفاءة، الإبداع والمصداقية[1].

د. التحفيز:

يعتبر ركن من أركان الرؤية الاستراتيجية، تقوم به الإدارة لإثارة رغبة الموظفين في مضاعفة جهودهم من أجل الوصول إلى أقصى مردودية وفعالية ممكنة، وتنقسم الحوافز إلى قسمين[2]: فقد تكون مادية تشبع حاجات الأفراد العاملين المادي (الأكل، اللباس، السكن...)، وقد تكون معنوية، تشبع حاجات الموظفين الاجتماعية الذاتية (الحاجة إلى الانتماء، المشاركة، التقدير...).

[1] خضير كاظم حمود، الإدارة الحديثة للمنظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص43

[2] محمد باهي، تدبير الموارد البشرية للإدارة العمومية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص 134

و. الرقابة:

تعتبر لرقابة من مكونات الرؤية الاستراتيجية، وتعني الإشراف والمتابعة الذي تمارسه سلطة أعلى للتعرف على كيفية سير العمل داخل المشروع، والتأكد من أن الموارد تستخدم وفقا لما تم التخطيط لها، فالرقابة تهدف إلى التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة[1].

هـ. الجودة:

ظهر مفهوم الجودة بداية في القطاع الخاص ثم انتقل إلى القطاع العام، وتعني قدرة المنتج على تلبية حاجيات الزبون المعلنة وغير المعلنة، وهي مجموع الخصائص التي تؤهل عملا أو منتجا معينا لتلبية متطلبات المستهلكين[2]، وقد تطور هذا المفهوم إلى أن أصبحت الجودة تمثل استراتيجية تنافسية في عمل المنظمات، تشمل جميع الجوانب التنظيمية، التجارية والبشرية، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد يتمثل في إدارة الجودة الشاملة، وهو أسلوب يشمل جميع وظائف المنظمة وليس فقط المنتج، فهو يمثل طريقة لإدارة الأفراد والعمليات بالمنظمة للوصول إلى تحقيق الرضا التام لدى المستهلكين.

[1] الجوهري محمد حسن، الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص46

[2] رشيد أبو تور، الخلفية الحضارية لإدارة الجودة، منشورات نادي الفكر الإسلامي الجديد، مطبعة طرب بريس، الرباط، 2003، ص 31

II.3. الأطراف المكونة للحكم الراشد:

يتضمن الحكم الراشد ثلاثة أطراف أساسية، هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني[1]، فالحكومة تهيئ البنية السياسية والقانونية المناسبة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمع المدني فيهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات والأفراد للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبما أن لكل تلك المكونات والميادين نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بها، يكون الهدف الاستراتيجي للحكم الراشد تعزيز التفاعل الإيجابي والبنّاء بين الميادين الثلاثة في المجتمع، وفيما يلي سوف نقوم بتوضيح باختصار أهمية كل ميدان من تلك الميادين الثلاثة.

II.3.1. الحكومة:

تعرف الحكومة (gouvernement)[2] على أنها شكل من أشكال ممارسة السلطة في المجتمعات البشرية، إذ أنها تكوّن إلى جانب السلطة التشريعية والقضائية المؤسسات الدستورية التقليدية للدولة، وهناك مجموعة من العناصر المشتركة بين جميع الحكومات، وتتمثل في السيادة وقواعد التنظيم والشرعية، وممارسة تنفيذ القانون، وإدارة المرافق العمومية، أما أشكال الحكومة فهي غير موحدة بالضرورة وقد تتنوع على أشكال مختلفة التيقنوقراطية، الجمهورية، الشيوعية، البيروقراطية، الدكتاتورية...

[1] الكايد زهير عبد الكريم، مرجع سابق، ص47

[2] Gouvernement (n.m): –action de gouverner, d'administrer un pays, un état.– régime politique d'un état (gouvernement démocratique).–Pouvoir qui dirige un état (ensemble des ministres). – ville placés sous l'autorité d'un gouverneur.

تقوم الحكومة بالعديد من الوظائف، فهي من جهة تركّز على البعد الاجتماعي وتتحكم وتراقب ممارسة القوة (صاحبة السلطة)، ومن جهة أخرى فهي مسؤولة نحو تقديم الخدمات العامة للمواطنين عن طريق العمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع[1].

اعتبارا لذلك، فالحكومة معنية بوضع الإطار القانوني والتشريعي الفعّال الذي يحكم وينظّم أنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء، بالإضافة إلى مسؤوليتها على توفير الاستقرار والعدالة في الأسواق، وكذلك تتولى الخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.

تعتبر الحكومة كفاعل أساسي في إطار الحكم الراشد، إلا أنها أصبحت تواجه تحديات كبيرة في قيامها بالمهام المنوطة بها، هذه التحديات أصبحت تفرض عليها ضرورة وضع منهجية في العمل والتحوّل والإصلاح تتحقق عن طريق رسم ووضع سياسات منسجمة وفعالة لاتخاذ القرارات الملائمة وتحسين شروط عمل القطاع الخاص، ووضع استراتيجيات لتحسين أداء القطاع العام، والحرص على أداء وتنويع الخدمات العامة لصالح المواطنين بتنافسية وجودة عالية، والعمل على لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا مع متطلبات المواطنين والتغيرات في الظروف الاقتصادية بشكل سريع ومناسب.

لقد أصبح الحكم الراشد يفرض على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن تعيد النظر في تعريفها ودورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن استجابة الحكومات في تلك الدول كانت متفاوتة من دولة إلى أخرى، فالعديد من الدول بادرت باتخاذ خطوات لإعادة هيكلة اقتصادياتها وأنظمتها في الإدارة الحكومية من خلال سياسة

[1] خالد بن عبد الرحمن عبد العزيز المشعل، مرجع سابق، ص70

الخوصصة، بينما قامت دول أخرى على تقليل الخدمات العامة الأساسية التي تقدمها الحكومة من خلال إعادة الهيكلة أو إتباع استراتيجيات الإصلاح الإداري والاقتصادي لزيادة كفاءة وجودة الخدمات، وكذلك من خلال توفير البيئة المناسبة لزيادة التنافسية.

II.2.3. القطاع الخاص:

تتحدد أهمية ودور القطاع الخاص بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد (المعتمد) في كل بلد، فالنظام الاشتراكي (الاقتصاد الموجه) تميّز بالدور الكبير الذي تتولاه الحكومة، الأمر الذي يجعل من دور القطاع الخاص في المجال الاقتصادي والاجتماعي في هذا النوع من الأنظمة محدودا أو يكاد يكون معدوما. أما في النظام الرأسمالي، فإن القطاع الخاص يلعب الدور الأساسي في المجال الاقتصادي، وذلك لأن هذا النظام يعتمد على الحرية الاقتصادي واقتصاد السوق.

إن التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة المتولّدة عن ظاهرة العولمة، عزّزت مكانة النظام الرأسمالي على المستوى الدولي، الأمر الذي دفع معظم الدول إلى التحوّل نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاد السوق، وذلك عن طريق تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من طرف العديد من الدول النامية من خلال تحرير الأنظمة المالية، النقدية والتجارية، والتي تعتد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية الاجتماعية[1].

إن واقع وفعالية القطاع الخاص ليس بواقع واحد بين مختلف الدول خاصة النامية منها، حيث أنه لا تزال هناك مجموعة من المشاكل التي تقف عائقا أمام نمو هذا القطاع

[1] Bouzidi Nachida, gouvernance et développement économique: une introduction au débat", Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2, 2006, p103

بالدول النامية، منها الطبيعة الاحتكارية للقطاع العام وطابعه البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بالتمويل[1].

إن الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاديات المتطورة جعل منه المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاستثمار وإنتاج الخبرات، وقد ساهمت هذه الفعالية في تحول الأدوار التقليدية التي تقوم بها الحكومات خاصة في المجال الاقتصادي، فوفق النموذج الذي اقترحه (Michael,P) في تقرير التنافسية العالمي 2001-2002، فإن تطور تنافسية الدول يقسم إلى ثلاثة مراحل رئيسية، حيث أنه في كل مرحلة هناك مهام موكلة للحكومة يجب أن تقوم بها، وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل دورها تدريجيا، وبالمقابل يزداد دور القطاع الخاص في قيادة وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

ففي المرحلة الأولى بتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنظيم دور السوق، وذلك بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

أما في المرحلة الثانية، وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الاستثمار، فيتمثل دور الحكومة في العمل مع الأفراد والمؤسسات للانتقال من مرحلة الاعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية إلى توفير البنية الأساسية اللازمة (طرق، موانئ، مواصلات، اتصالات...) ووضع التشريعات اللازمة للانضمام إلى الاقتصاد العالمي.

[1] أظهرت التقارير المتعلقة بالقطاع الخاص في الدول النامية التي قام بها البنك الدولي، أن أهم معوقات القطاع الخاص في هذه الدول تتمثل في إشكالية القدرة على التمويل (ارتفاع الضرائب وأسعار الفائدة)، وعوائق البنية التحتية، وعوائق أخرى مرتبطة بالتشريعات.

[2] محمد المصطفى الإدريسي، مرجع سابق، ص71

أما في المرحلة الثالثة، فيتمثل دور الحكومة في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار، وهذا يتطلب دورا حكوميا مباشرا في تقوية وتحسين مستوى الإبداع والابتكار، وذلك من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات البحث والتطوير والتعليم العالي ودعم أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والتنظيمات التي تدعّم إنشاء المشاريع التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة.

الجدول (2،3): المؤشرات الأساسية للازدهار الاقتصادي

المؤشرات على مستوى عمل واستراتيجيات الشركات	المؤشرات على مستوى بيئة الأعمال الوطنية
– توفّر تقدم وحداثة عمليات الإنتاج. – طبيعة الميزات التنافسية المتوفّرة. – مدى تأهيل وتدريب العاملين. كفاءة التسويق واتساع نطاق تطبيقه. – توفر القدرة على الابتكار. مدى إنفاق الشركات على البحث والتطوير. – اتساع نطاق الأسواق المالية. – الرقابة والتحكم في التوزيع الدولي. تميّز تصميم المنتجات.	– البنية الأساسية (التحتية) المادية (الطرق، المطارات...). – البنية التحتية الإدارية وتتضمن حماية وأمن الأعمال واستقلال القضاء والقيود الإدارية على إنشاء المشاريع ومدى وجود البيروقراطية. – توفر رأس المال ويتضمن سهولة الحصول على التمويل والإقراض، ومدى تطور وحداثة الأسواق المالية ومدى توفرها. – الموارد البشرية وتتضمن نوعية التعليم العام وتوفر المهندسين والعلماء ومستوى جودة مدارس الإدارة. – العلوم والتكنولوجيا وتتضمن المستوى الجيد من البحث العلمي ومراكز البحث العالي

	ومدى التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في مجال البحث. – ظروف الطلب وتتضمّن مدى جدّية المشترين ومدى تبني الزبائن للمنتجات الحديثة ومدى وجود معايير وتنظيمات تهتم بالبيئة، ومدى اعتماد الحكومة في مشترياتها على منتجات التكنولوجيا الحديثة. – دعم الصناعات ويتضمّن وجود مورّدين محليين لما تتطلّبه الصناعة الوطنية، مدى توفر الطلب في الأسواق المحلية.

المصدر: سعيد الجفري، مرجع سابق، ص142

إن مفهوم الحكم الراشد يعطي أهمية كبيرة للقطاع الخاص في إحداث تطور نوعي على مستوى المجتمع، وذلك من خلال التفاعل بين دور الحكومة ودور المجتمع المدني بشكل تكاملي.

II.3.3. المجتمع المدني:

يعرّف المجتمع المدني بأنه مجموعة من المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تنشط في ميادين مختلفة في استقلال نسبي عن الدولة لتحقيق أغراض مختلفة، منها السياسية كالمشاركة في صنع القرار (مثل الأحزاب السياسية...)، ومنها أغراض ثقافية (الجمعيات الثقافية والعلمية...)، ومنها ذات أهداف اجتماعية

للمساهمة في العمل الاجتماعي (المؤسسات الخيرية، مؤسسات التضامن الاجتماعي...)[1].

إن دور المجتمع المدني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا أهمية عن دور الحكومة والقطاع الخاص، حيث تشكّل مؤسسات المجتمع المدني ما يسمى بالرأسمال الاجتماعي للمجتمع[2]، إذ تعمل على إشراك الأفراد والجماعات في الأنشطة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بتنظيمهم في شكل جماعات ذات قوة للتأثير في السياسة والتوجه العام، والحصول على الحقوق لاسيما فيما يتعلّق بفئة الفقراء؛ لذلك نجد أن مؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات غير الحكومية تساهم في تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقاتها بين الأفراد ومن خلال كذلك تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية للتأثير الإيجابي في مستويات الأداء الخاصة بالحكومة أو بالمجالات الاقتصادية والسياسية بفضل تكوين جسور للثقة والتعاون بين مختلف الفاعلين.

إن تهيئة البيئة المساعدة على تحقيق التنمية البشرية لا تعتد على القطاع الخاص والحكومة فقط، بل إن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في هذا المجال وذلك من خلال[3]:

- التأثير على السياسة العامة وذلك من خلال تعبئة جهود المواطنين وجعلها تخدم المصلحة العامة.

[1] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص86

[2] سلوى جمعة الشعراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 23

[3] الكايد زهير عبد الكريم، مرجع سابق، ص48

- تحقيق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسّف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال تلقينهم وإكسابهم لغة الحوار وقبول الآخر والاختلاف والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي.

4.II. معايير ومؤشرات الحكم الراشد:

تتعدد معايير ومؤشرات الحكم الراشد، باختلاف توجهات الهيئات والمنظمات الدولية صاحبة المؤشرات، وعلى العموم فإن كل هذه المعايير على تنوعها تأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، بالإضافة إلى شمولها المكونات الأساسية للحكم الراشد بما في ذلك الدولة ومؤسساتها، الإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين كفاعلين اجتماعيين

لقد وضع البنك الدولي ستة معايير أساسية لقياس جودة الحكم الراشد وهي كالآتي[1]:

1. التحكم في الفساد؛
2. التصويت والمساءلة؛
3. الاستقرار السياسي؛
4. فاعلية الحكومة؛
5. جودة التشريعات المنظمة؛

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III, Governance Indicators, World Bank Policy Research Department Working Paper, 2004.

6. سيادة القانون؛

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ركز على تسعة معايير وهي[1]:

1. المشاركة؛
2. حكم القانون؛
3. الشفافية؛
4. حُسن الاستجابة؛
5. التوافق؛
6. المساواة؛
7. الفعالية؛
8. المحاسبة؛
9. الرؤية الاستراتيجية.

في حين أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكدت على المعايير الأربعة التالية[2]:

1. دولة القانون؛
2. حسن إدارة القطاع العام؛
3. السيطرة على الفساد؛
4. خفض النفقات العسكرية.

[1] كريم لحرش، رشيد السعيد، مرجع سابق، ص36

[2]JOHNSON Isabelle, La gouvernance: Vers une re-définition du concept, Agence canadienne de développement international, Mars 1997
http://www.acdicida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/HRDG/$file/GovConcept-f.pdf

أما معايير الاتحاد الأوربي فتتلخص في خمسة مبادئ أساسية وهي[1]:

1. الانفتاح؛
2. المشاركة؛
3. المسؤولية؛
4. الفعالية؛
5. التماسك والتعايش.

بينما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووفقا لحساب تحديات الألفية، فقد قسّمت معايير قياس جودة الحكم الراشد إلى ثلاث محاور كالتالي[2]:

1. عدالة الحكم (ستة معايير):

- الحريات المدنية.
- الحقوق السياسية.
- التصويت والمساءلة.
- فاعلية الحكومة.
- سيادة القانون.
- التحكم في الفساد.

2. الاستثمار في البشر (أربعة معايير):

- الإنفاق العام على التعليم الأساسي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل إكمال التعليم الأساسي.

[1] PILON Mélanie, Dominique Van de MAELE, La bonne gouvernance, ACCC international, le magazine international de l'association des collègues communautaires du Canada, vol 10, N2, 2005, p214 http://www.accc.ca/ftp/pubs/International/International-10-2_fr.pdf

[2] راوية توفيق، مرجع سابق، ص72

- الإنفاق العام على الصحة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات التطعيم.

3. الترويج للحرية الاقتصادية (ستة معايير):

- ترتيب الدولة من حيث الجدارة الائتمانية.
- معدل التضخم
- عجز الميزانية لمدة ثلاث سنوات
- السياسة التجارية.
- جودة التشريعات المنظمة.
- عدد الأيام المطلوبة لبدء الأعمال الحرة

ولأن منهج البنك الدولي يعتبر أكثر شمولا من حيث اهتمامه بمختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية وارتكازه على أكبر عدد من المراجع في تقدير المؤشرات، بالإضافة إلى أن منهجيته ذات بعد اقتصادي حيث الهدف منها هو تحفيز النمو الاقتصادي، نظرا لتلك الأسباب سوف نعتمد في دراستنا على مؤشرات البنك الدولي.

1.4.II. مؤشر مكافحة الفساد:

تعد مكافحة الفساد من أهم المؤشرات الدالة على كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وفيما يلي عرض للمفاهيم المختلفة له، وكيفية قياسه:

1.1.4.II. مفهوم الفساد:

يعرف مركز بحوث ودراسات البنك الدولي الفساد، على أنه تلك الممارسات التي تتم من جانب الهيئات أو المؤسسات العامة بالدولة بهدف الحصول على مكاسب خاصة.

ويقيس مدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية ما بين المؤسسات العامة للدولة لإنجاز عمل معين أو للحصول على خدمات حكومية يتعذر الحصول عليها بدون هذه المدفوعات، تأثيرها السلبي على النشاط أو المناخ الاستثماري[1]. كما يقيس أيضا الفساد السياسي والذي يتم بغرض المشاركة في الأحزاب السياسية أو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة. وقد تم الإشارة في هذا الصدد إلى أن وجود الفساد بصفة عامة يؤكد على انتهاك أو عدم احترام كل من المتأثرين بالفساد (سواء أكانوا أفراد أو شركات)، والممارسين له (سواء أكانوا مؤسسات عامة أو سياسيين) للقواعد والقوانين التي تحكم تفعيل العلاقات فيما بينهما، ويعد ذلك بمثابة عائقاً أمام تحقيق الحكم الراشد[2].

كما يشير الفساد إلى مدى وجود مدفوعات إضافية، غير رسمية، يحصل عليها بعض العاملين في المؤسسات العامة، لتسهيل وتخفيف حدة وتباطؤ الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات أو الاستيراد أو التصدير، ودخول السوق المحلي والخارجي، أو للحصول على مزايا تفضيلية بشأن الاقتراض أو الضرائب، واستخراج التصاريح والتراخيص والدعم، وعند تنفيذ التعاقدات...إلخ، كما يقيس مدى وجود وانتشار الاستغلال والرشاوى بين المؤسسات العامة والسياسيين[3].

وأيضا يتمثل الفساد في قيام البيروقراطيين أو السياسيين باستغلال مراكزهم أو نفوذهم من أجل تحقيق مصلحة خاصة، ويظهر الفساد وينمو نتيجة لاعتبارات مختلفة، منها اعتبارات اقتصادية تتمثل في تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى انخفاض مستويات الأجور بالقطاع الحكومي، ومحاولة البعض تحقيق مكاسب غير

---

[1] أمير فرج يوسف، مرجع سابق، ص63

[2] مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، مجلة البصيرة، العدد 10، الجزائر، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005، ص68

[3] حسنين محمد البوادي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص10

مشروعة من مناصبهم. واعتبارات سياسية منها إتباع سياسات التعيين والتوظف الحكومي، والقصور في الرقابة على أنشطة الدولة، وغياب الديمقراطية والمساءلة، وعدم حماية الحقوق المدنية للأفراد، وأيضا اعتبارات ثقافية واجتماعية ترتبط بالعلاقات والأعراف ومستوى وعي الأفراد، وتعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها[1].

ويشير الفساد أيضا إلى تلك المدفوعات غير الرسمية أو غير القانونية التي يطلبها الجهاز البيروقراطي من الأفراد والشركات المحلية والأجنبية لتسهيل التعامل مع هذا الجهاز، وتأخذ شكل الرشاوى المرتبطة باستخراج التصاريح أو تراخيص الاستيراد والتصدير، أو عند تقدير الضرائب، أو للحصول على القروض، أو الرقابة على الصرف الأجنبي، والتي تمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري[2].

كما يعكس الفساد الرشاوى التي تتواجد ما بين العاملين في القطاعين العام والخاص، والتي ترجع إلى انتشار البيروقراطية، وعدم الاستقرار السياسي. وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم الفساد إلى نوعين وهما الفساد الإداري، والفساد السياسي، كما سيتم إيضاحه في السياق التالي:

II.2.1.4. أنواع الفساد:

يوجد نوعان من أشكال الفساد يمكن إجمالي كما يلي:

[1] أمير فرج يوسف، مرجع سابق، ص58

[2] مصطفى كامل السيد وآخرون، الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999، ص102

أ. الفساد الإداري:

يشير إلى مدى وجود الفساد في السلوك ما بين العاملين بالحكومة والذي يرجع إلى انتشار البيروقراطية بهدف الحصول على مكاسب خاصة مالية أو معنوية، مما يترتب عليه زيادة نفقة المعاملات المرتبطة بعمليات تشغيل الشركات، على سبيل المثال الحصول على تراخيص التصدير أو الاستيراد، ومثل هذه النفقات تزيد من التكاليف وتقلل من الأرباح المتوقعة لهذه الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف حوافز الشركات المحلية أو الأجنبية على الاستثمار. ومن هنا يمكن القول بأنّ الفساد الإداري يعتبر محددا أساسيا لاتجاه قرار المستثمرين الأجانب المتعلق بالبدء في الإنتاج بالدولة المضيفة[1].

ب. الفساد السياسي:

يشير الفساد السياسي إلى ممارسة الفساد على مستوى السياسيين، واستغلال السلطات العامة أو القوى السياسية للأفراد للحصول على مكاسب خاصة مادية أو معنوية (حزبية). ويرتبط الفساد السياسي بتفصيل أو صياغة قوانين الانتخابات، واختلاس الأموال العامة للدولة لتمويل الحملات الانتخابية أو النشاط الحزبي للفوز بأكبر عدد من الأصوات، أوسن التشريعات التي تضمن عدم تضارب المصالح المالية لدى النواب والوزراء وكبار الموظفين[2].

كما يشار إلى الفساد السياسي بالسلوك الذي يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية، أو القيم والضوابط الحاكمة لأداء العمل المرتبط بالمنصب العام سواء أكان هذا

[1] أمير فرج يوسف، مرجع سابق، ص67

[2] حسنين محمد البوادي، مرجع سابق، ص28

المنصب بالانتخاب أو التعيين، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء أكانت هذه المصلحة تمثل مكاسب مادية أو تتعلق بالنفوذ أو المكانة السياسية[1].

II.3.1.4. توصيف مؤشر الفساد

يقيس هذا المؤشر مدى وجود وانتشار الفساد والرشاوى مبين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة[2]. ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية، تضم فروعا في مائة دولة، وتم تأسيسها في عام 1993. وقد تم تكوين هذا المؤشر بناءا على المسوح التي أجرتها تسعة مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة في ذلك الشأن، وهذه المسوح عبارة عن أسئلة تم توجيهها لرجال الأعمال والمنظمين المحللين الاقتصاديين وعامة الجمهور ووسائل الإعلام، وتتعلق بمدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية، يطلبها الجهاز الإداري الحكومي من الأفراد والشركات نظير أية معاملات مع هذا الجهاز، وأيضا عن طرق مكافحة الفساد السياسي والإداري بالدولة ويتضمن ذلك الجوانب المتعلقة بالفساد في السلطة التشريعية، والقضائية، وعلى المستوى التنفيذي، وكذلك عن الفساد عند تحصيل الضرائب...إلخ، هذا إلى جانب إلى مدى ما يمثله الفساد من إهدار للموارد العامة للدولة لتحقيق مكاسب خاصة، وعن مدى التأثير السلبي للتفاوت في مستويات الفساد ما بين الدولة الأم والمضيفة على المستثمرين الأجانب بالدولة المضيفة[3].

---

[1] حسنين محمد البوادي، مرجع سابق، ص29

[2] Transparency international, corruption perception index report 2006, pp 1-12

[3] Johann Graf Lambsdorff, The Methodology of The, TI, Corruption Perceptions Index, 2005, Transparency International and University of Passau, 2005.

وقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية أول تقرير لها عن الشفافية الدولية في عام 1995، وتغطي بياناته في شكل متوسط الفترتين (1980-1985)، و(1988- 1992)، ولا توجد بيانات متاحة للسنوات 1986، 1987، 1993، 1994، كما تغطي بياناته سلسلة زمنية سنوية للفترة (1995-2007)، ويتراوح نطاق هذا المؤشر ما بين الصفر(انتشار الفساد)، والـ 10 درجات (عدم فساد الجهاز الإداري الحكومي).

إضافة إلى مؤشر الفساد السابق الإشارة إليه كأحد مؤشرات الحكم الراشد، يعد أيضا كل من الاستقرار السياسي والديمقراطية من أهم المؤشرات الدالة على جودة وكفاءة الأداء الحكومي، نظرا لارتباطهما بعملية اختيار السلطات الحاكمة، والقدرة على تغييرها، والرقابة عليها أو مساءلتها، وفيما يلي عرض للمفاهيم المختلفة لهما، وكيفية قياسهما.

II.2.4. مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:

يعرف مركز بحوث ودراسات البنك الدولي الاستقرار السياسي بمدى الاستقرار في السلطات الحاكمة، وهل يتم تغييرها باستمرار، وهل هذا التغيير يتم باستخدام وسائل غير مرتبطة بدستور الدولة، وتتسم باستخدام العنف والإرهاب[1]. ويعتمد هذا المؤشر على فكرة أساسية مفادها أن جودة الحكم الراشد بالدولة مرتبطة بمدى خضوع السلطات الحاكمة للتغيير المستمر باستخدام وسائل العنف، والتي ليس فقط لها تأثيراً سلبيا مباشرا على استمرارية السياسات ومدى مصداقيتها، ولكن أيضا تحد من قدرة المواطنين على الاختيار بصورة تدريجية ومنظمة لمن يمثلهم، وإمكانية مساءلتهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات. وبناءا على ذلك فإن هذا المؤشر يقيس المخاطر التي تترتب على عدم الاستقرار السياسي من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 1%، إلى 4%، والتي تعود

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III, Governance Indicators, World Bank, Policy Research Department, Working Paper, 2004, p3

إلى عدم استقرار السلطات الحاكمة، وانتشار الحروب الأهلية والتدخل العسكري، والتعصب الديني، والعنف السياسي والإرهاب والاغتيالات السياسية[1].

كما يشار إلى عدم الاستقرار السياسي بخطر الدولة السياسي ويتضمن أربعة عناصر[2]:

- التغيير المستمر في السلطات الحاكمة، وعدم كفاءة الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة.
- الاعتقالات والعنف السياسي، وما يترتب عليه من انتشار للجرائم والسرقات.
- المظاهرات والثورات المعارضة لأفعال وتصرفات السلطات الحاكمة، وهل يتم تشكيلها بشكل قانوني؟
- انتشار الشغب ما بين أفراد المجتمع، والذي يعود إلى التعارض الداخلي والخارجي، والتدخل العسكري في حل المنازعات، هذا إلى جانب التعصب الديني.

كما يعرف عدم الاستقرار السياسي بالتغيرات غير المتوقعة في العوامل السياسية والتي لا يمكن التنبؤ بها. على سبيل المثال عدم استقرار الحكومة كمؤشر لعدم استقرار وشفافية السياسات الحكومية، والتي تؤثر على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع والخدمات التي يتم تبادلها، وهذه التغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة تعود إلى أفعال وردود أفعال الحكومات مع بعضها البعض، الأمر الذي يترتب عليه فقدان الثقة في

---

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Pablo Zoido-Lobaton, Governance Matters, World Bank, Policy Research Department, 1999, p55

[2] عبد العزيز أشرقي، الحكامة الجيدة (الدولة، الوطنية، الجماعة) ومتطلبات إدارة المواطنة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2009، ص26

المناخ الاستثماري بالدولة. كما يشير عدم الاستقرار السياسي أو الخطر السياسي للدولة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب إلى خطر أو احتمال حدوث بعض الأحداث السياسية والتي تؤدي إلى تغيرات في الجوانب المرتبطة بالربحية لاستثماراتها بالدولة المضيفة.

وتتمثل الجوانب المختلفة لعدم الاستقرار السياسي والمرتبطة بالمستثمرين الأجانب في[1]:

- عدم استقرار الاقتصاد المحلي للدولة، والإصلاحات الهيكلية.
- القيود واللوائح التنظيمية التي تعوق دخول المستثمرين الأجانب للسوق.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- التدخل الحكومي فيما يتعلق بالرقابة على الأسعار.
- عدم الاستقرار الاجتماعي والمتمثل في الفساد والعنف السياسي والحروب الأهلية.

II.3.4. مؤشر الديمقراطية (التصويت والمساءلة)

II.1.3.4. تعريف الديمقراطية

تعرف الديمقراطية وفقا لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي بمدى النزاهة والكفاءة في العملية السياسية، وما تتضمنه من حماية للحريات المدنية والحقوق السياسية، الأمر الذي يتمتع معه أفراد المجتمع بالقدرة على المشاركة في اختيار السلطات أو الهيئات الحاكمة. هذا إلى جانب حرية واستقلالية وسائل الإعلام، والتي تعد بمثابة أداة هامة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية.

[1] خالد بن عبد الرحمن عبد العزيز المشعل، مرجع سابق، ص197

كما تعكس الديمقراطية مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والسعي اتجاه تحقيق الصالح العام لجميع أفراد المجتمع[1].

كما تعرف الديمقراطية على أنها عملية يتم بموجبها السماح لأفراد المجتمع بصورة تدريجية ومنظمة بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها في ضوء معايير الشفافية والمصداقية والمساءلة، بما يسمح بتجنب فساد الإدارات الحكومية، فضلا عن أنها تسمح لأفراد المجتمع بأن يكونوا أكثر كفاءة ونجاحاً في ممارسة وظائفهم وهذا الأمر يؤدي إلى رفع جودة أداء الجهاز الإداري للدولة في الأجل الطويل[2].

كما تشير الديمقراطية أو النظم الديمقراطية إلى مدى قدرة الأفراد على اختيار الهيئات الحاكمة أو من يمثلهم في ظل قواعد انتخابية عادلة وتتسم بالنزاهة، هذا إلى جانب توافر الكفاءة المؤسسية واستقلالية القضاء، ومدى وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين، والتي تكفل لأفراد حرية التعبير عن الآراء والمعتقدات بدون التعرض للعنف السياسي، وحق الأفراد في تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية، والمشاركة السياسية من جانب الأقليات أو جماعات المعارضة في عمليات صنع القرار السياسي. ويتطلب نجاح الديمقراطية أيضا ليس فقط المشاركة بل وجود آليات للمساءلة من جانب الأفراد، فضلا عن المصداقية في تنفيذ السياسات العامة المعبرة عن مطالب الأفراد[3].

وعلى النقيض من النظم الديمقراطية، النظم المتسلطة أو نظام الحكم ذو الحزب الواحد، والذي يشير إلى النظام السياسي المحكوم بقواعد جامدة، ولا يسمح بأي مشاركة

---

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III, op cit p3

[2] كالام بيار، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية، ترجمة، شوقي الدويهي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2004. ص53

[3] بن عنتر عبد النور وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص21

للأفراد في العملية السياسية، ولا بمساءلة السلطات العامة، ويتسم بالتحيز تجاه تخصيص نخبة قليلة من الأفراد للرقابة على عملية تنفيذ السياسات المختارة. هذا إلى جانب رعاية صناع السياسة لمصالح الجماعات الضاغطة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب لهذه الجماعات راجعة إلى السلطة[1].

II.2.3.4. توصيف مؤشر الديمقراطية:

قامت إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح وتسمى مؤسسة دار الحرية منذ بداية السبعينيات بتكوين مؤشرا يطلق عليه مؤشر دار الحرية (FHI)، ليعكس مستوى الديمقراطية والاستقرار السياسي في معظم دول العالم. ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة في كل دولة بشأن الحقوق السياسية والمدنية. وفي هذا الصدد يتم القيام بمسح يضم نوعين من قوائم استقصاء، إحداهما تضم تساؤلات بشأن الحقوق السياسية، في حين تضم القائمة الأخرى تساؤلات بشأن الحقوق المدنية، وبناءا على الإجابات يتم استخراج مؤشر متوسط يعبر عن مستوى الديمقراطية والاستقرار السياسي، وتتمثل أهم التساؤلات الخاصة بهاذين المؤشرين في الآتي[2]:

[1] عادل محمد المهدي، الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان، مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2004.

[2] احمد فارس عبد المنعم، الديمقراطية ومكافحة الفساد، تحريرا في الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999.

أ. مؤشر الحقوق السياسية:

يتم تكوين هذا المؤشر استنادا إلى مسح يضم تساؤلات عن مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف تلك التساؤلات إلى ثلاثة مكونات تتمثل في مدى كفاءة أو نزاهة العملية الانتخابية، والأحزاب السياسية ودرجة المشاركة السياسية، والمهام أو الوظيفة الحكومية ودورها في مكافحة الفساد والعنف السياسي.

وتتمثل التساؤلات الخاصة بتكوين هذا المؤشر فيما يلي:

- **التساؤلات الخاصة بنزاهة العملية الانتخابية:**
  - هل يتم انتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام انتخابي حر؟
  - هل يتم اختيار ممثلي السلطة التشريعية وفقا لنظام انتخابي حر؟
  - هل توجد قواعد انتخابية عادلة، ونزاهة في قواعد التصويت والإعلان؟
- **التساؤلات الخاصة بدرجة المشاركة السياسية:**
  - هل من حق الأفراد تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية؟
  - هل يوجد احتمال لوجود أصوات مضادة لانتخاب ممثل معين؟
  - هل يخضع الأفراد للحكم بواسطة سلطة أجنبية عسكرية، أو حكومات إرهابية أو أي شكل من أشكال القوّة؟
  - هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها أم تسهم بشكل غير رسمي في صنع القرار الحكومي؟
- **التساؤلات الخاصة بدور الحكومة في مكافحة الفساد:**
  - هل الهيئات الحاكمة، وممثلي السلطة التشريعية الذين تم انتخابهم وفقا لنظام حر، هم فقط مسؤولين عن اتخاذ وتعديل وتنفيذ السياسات الحكومية؟

- هل الحكومة لديها الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات والوسائل المناسبة لمكافحة الفساد والبيروقراطية ما بين الهيئات الحكومية؟
- هل المساءلة الحكومية للأعضاء الذين تم انتخابهم تتم في إطار يتسم بالشفافية والوضوح، والمصداقية. وبالتالي هل السلطات الحاكمة تخضع لتغيير المستمر؟

هذا إلى جانب وجود بعض التساؤلات الاختيارية الأخرى، على النحو التالي:

- في حالة النظم الملكية، حيث لا يوجد نظام انتخابي، هل يسمح للأفراد بمساءلة ومحاسبة المسؤولين؟
- هل يوجد عنف سياسي، بمعنى هل تتعمد السلطات الحاكمة تغيير هيكل أو تركيبة الدولة من خلال إفساد الثقافة، والقضاء على التوازن السياسي ما بين الجماعات المختلفة، أو هل تمارس الحكومة العنف من أجل نقل بعض الأفراد من مناطق معينة لتغيير التركيبة السكانية لهذه المناطق؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد وأيضا الاستقرار السياسي وفي ضوء ذلك يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق السياسية، ويتراوح نطاق هذا المؤشر ما بين الواحد وسبع درجات:

- تشير القيمة واحد إلى وجواد نظام انتخابي يتسم بالنزاهة والعدالة بالدولة، ويتمتع المواطنون بالاستقلال السياسي، ولا يوجد فساد أو عنف سياسي، ويوجد جماعات معارضة، ويوجد مشاركة من جانب الأقليات في عمليات صنع القرار السياسي.
- أما القيمة 2 فتعني أن هناك بعض العوامل كالفساد السياسي أو العنف العسكري، والتمييز السياسي ضد الأقليات بما يؤثر سلبا على السياسات المختارة، وبالتالي يضعف من الديمقراطية ولكن لا يزال النظام السياسي حراً.

- وتشير القيم 3،4،5 إلى سيطرة كثير من العوامل المقيدة للديمقراطية، والتي تتمثل في العنف السياسي، والحروب الأهلية وعدم نزاهة العملية الانتخابية، ولكن لا يزال هناك حماية للحقوق السياسية للأفراد.
- أما القيمة 6 فتعني أن هناك نظام حكم ذو حزب واحد، ولا يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية، ولا يسمح للأفراد بمساءلة السلطات العامة.
- تشير القيمة 7 إلى أن النظام السياسي محكوما بقواعد جامدة لا تسمح بأيّ مشاركة في العملية السياسية، هذا إلى جانب انتشار العنف والفساد والتحيز السياسي، وبالتالي لا توجد حماية للحقوق السياسية.

ب. الحقوق أو الحريات المدنية:

يتم تكوين هذا المؤشر استنادا إلى مسح التساؤلات عن مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف تلك التساؤلات إلى أربعة مكونات تتمثل في (حرية الأفراد في التعبير عن أرائهم ومعتقداتهِم بدون الخضوع للاعتقالات، والحق في المشاركة والتنظيم، ومدى وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين، ومدى استقلالية الأفراد بالمجتمع وحماية حقوقهم الفردية وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي):

وتتمثل التساؤلات الخاصة بهذا المؤشر فيما يلي:

- **التساؤلات الخاصة بالحرية في التعبير عن الرأي والمعتقد:**

- هل يسمح للأفراد بالتعبير عن أرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية، ومدى استقلالية وسائل الإعلام؟
- هل يوجد حرية للمؤسسات الدينية المختلفة في ممارسة عقائدهم بشكل عام؟

- هل تتميز النظم التعليمية بالدولة بالحرية، أي هل يوجد حرية في العملية التعليمية؟
- هل توجد حرية للأفراد في النقاش العام أو الخاص فيما يتعلق بالعملية السياسية بدون التعرض للاعتقالات، أو العنف السياسي؟

- **التساؤلات الخاصة بالحق في المشاركة والتنظيم:**

- هل يوجد حرية للنقاش العام في إطار ندوات ومؤتمرات ومظاهرات، أم هناك متطلبات قانونية للحصول على موافقة بشأن هذه المشاركة؟
- هل يوجد حرية للمنظمات غير الحكومية ومنها جماعات المصالح في التعبير عن أرائهم وممارسة أعمالهم بحرية، أم هناك ضغوط حكومية؟
- هل يوجد نقابات تجارية وعملية ذات قوة تفاوضية؟

- **التساؤلات الخاصة بوجود العدالة وتنفيذ القوانين:**

- هل يوجد استقلال للقضاء؟
- هل هناك سيادة للقانون، ويتسم بالكفاءة والمصداقية في تنفيذه من قبل المسؤولين؟
- هل توجد حماية كافية للأفراد من العنف السياسي والاعتقالات سواء للمؤيدين للحكم أو المعارضين له؟
- هل يعامل الأفراد معاملة عادلة في ظل قوانين الدولة، وتوجد حماية كافية للحقوق والملكيات؟

- **التساؤلات الخاصة بحرية الأفراد وحماية حقوقهم الفردية:**

- هل تفرض الدولة قيودا على حرية اختيار الأفراد لمجالات العمل أو الإقامة.

- هل توجد حرية للأفراد في التملك الكامل لمشاريعهم الاستثمارية بدون ضغوط سياسية.
- هل تكفل الدولة حرية الأفراد من الناحية الاجتماعية، متضمنة الحق في اختيار أسلوب الزواج، وحجم الأسرة وحماية حقوق المرأة العاملة في جميع المؤسسات.
- هل يوجد تكافؤ للفرص بين جميع المواطنين في ممارسة النشط الاجتماعي وعدم خضوع الأفراد للاستغلال الاقتصادي من جانب الجهاز الإداري الحكومي.

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد

II.4.4. مؤشر النظام التشريعي والقانوني

يعرف مركز بحوث ودراسات البنك الدولي مدى وجود نظام تشريعي وقانوني مدعم للحقوق والملكيات، باعتباره شرطا أساسيا للكفاءة المؤسسية للدولة، والذي يشير إلى مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفعيل العلاقات فينا بينهما. حيث يقيس المؤشر مدى وجود قوانين وقواعد بالمجتمع تمنح الأفراد والشركات الثقة في التعامل وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية، ويتضمن أيضا مدى انتشار الجرائم والسرقات والتي تمثل عائقا أمام ممارسة النشط الاستثماري، ومدى كفاءة وفعالية القضاء، وتنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل الخاصة والحكومية. وعدم تحيز القضاء واستقلاليته عن الضغوط السياسية، هذا إلى جانب حماية حقوق الملكية الفكرية. كما يؤكد هذا المؤشر أيضا على جودة المناخ الاستثماري بالدولة يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور

القانون ومدى مصداقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة[1].

لقد أشارت دراسة (Steven.G,Daniel.S,2003) إلى أن البنية الأساسية للحكم الراشد تتمثل في القوانين واللوائح والإجراءات التنظيمية، والنظام القانوني والتشريعي، والذي يعد شرطا ضروريا لضمان استمرارية المعاملات وحماية حقوق الملكية الفكرية، وحماية الممتلكات الفردية، وضمان شفافية الحكومة، وشفافية الإجراءات القانونية والتشريعية، وأشارت الدراسة في هذا الصدد إلى أهمية المؤسسات التشريعية والسياسية باعتبارهما يمثلان البنية الأساسية للحكم الراشد، والتي تساهم بشكل فعال في تحسين جودة المنتج الاستثماري المؤسسي للدولة المضيفة، وتوفر الظروف الملائمة لنمو الاستثمارات[2].

توصيف مؤشر مدى وجود نظام تشريعي وقانوني

يعد مؤشر مدى قدرة الدولة على توفير إطار تشريعي وقانوني وقضائي مدعم للحقوق والملكيات من أهم المؤشرات التي يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يعكس نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء كلن ذلك على مستوى المتغيرات الاقتصادية المحلية، في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والائتمان...، أو الخارجية، في المجالات المرتبطة بالتعامل مع الأجانب سواء في التجارة الدولية أو تدفقات رؤوس الأموال، وبمعنى أشمل مدى تحرر النشاط الاقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III, op cit, p4

[2] Steven Globerman, Daniel Shapiro, Governance Infrastructure and US Foreign Direct Investment, Journal of Business Studies, Vol 34, N 1, 2003, p19

المباشرة وغير المباشرة إلا في حدود الحد الأدنى اللازم لحماية الحقوق والحفاظ على الحريات[1].

ويقوم معهد (Fraser) بإعداد مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يضم عدد كبير من المتغيرات المالية والنقدية والمؤسسية التي تعكس الأبعاد المختلفة لحجم وكفاءة الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم قياس مستوى الحرية الاقتصادية لتلك المتغيرات في شكل خمسة مجالات لتدخل الدولة على النحو التالي[2]:

1. حجم التدخلات الحكومية المباشرة.
2. حجم التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحمائية.
3. تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية.
4. حرية التعامل مع الأجانب.
5. التدخل من خلال اللوائح التنظيمية.

يعكس المجال الثاني لمؤشر الحرية الاقتصادية حجم التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحمائية، مدى قدرة الدولة على توفير إطار تشريعي وقضائي وقانوني مدعم للحقوق والملكيات والمصالح الخاصة بدون تحيز أو ضغوط سياسية، حيث لا بد أن يتميز النظام القضائي للدولة بحماية الممتلكات، والثقة في تنفيذ العقود والمعاهدات طويلة الأجل، وتسوية المنازعات، هذا إلى جانب دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، ومدى حمايته لحقوق الملكية الفكرية بالشكل الذي يسمح بحرية تبادل التكنولوجيا والخبرات والمهارات، ولن يتحقق كل ذلك إلا في نظام اقتصاد السوق والذي يعني مزيدا من الحرية الاقتصادية، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن الأداء الجيد لهذا

[1] عادل محمد المهدي، مرجع سابق، ص14

[2] Fraser Institute, Economic Freedom of The World, Annual Report, 2006, p p 8-9

المجال يعد من أهم مؤشرات الحكم الراشد أو كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة والتي تعد أحد أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات بصفة عامة، لما لها من دور هام في توفير الحماية الكافية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، كما تعكس أيضا مدى احترام الأفراد والمؤسسات والجهاز الإداري الحكومي للهيئات والمؤسسات التي تحكم تفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم[1].

ويتم حساب مؤشر الحرية الاقتصادية لمجال التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحمائية بناءا على المؤشرات التالية[2]:

أ. الهيكل التشريعي لحماية حقوق الملكية:

ويشير إلى مدى وجود نظام مؤسسي فعال لحماية الحقوق من الاستغلال والسلب.

ب. دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام:

ويشير إلى مدى وجود نظام قضائي يتميز بالعدالة وعدم التحيز، والفعالية في تنفيذ الأحكام والتعاقدات، الأمر الذي يساعد في خلق مناخ تشريعي ذو كفاءة عالية يؤدي إلى تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة.

ج. استقلالية القضاء:

ويعني عدم التدخل من جانب الحكومة أو أعضائها في النزاعات، أو بمعنى آخر استقلالية القضاء عن الضغوط السياسية.

[1] Fraser Institute, op cit, pp 10-11

[2] Ibid, pp 176-177

د. وجود نظام قضائي عادل وغير متحيز:

وذلك يتيح أو يزيد الثقة في النظام التشريعي لقطاع الأعمال الخاص في مواجهة ردود أفعال الحكومات والقيود التنظيمية التي تضعها.

إضافة إلى مؤشرات الحكم الراشد المشار إليها سابقا، يعد أيضا كفاءة النظام الإداري في الدولة والذي يقاس بكل من مدى استقلالية الإجراءات عن الضغوط السياسية، وجودة اللوائح والتنظيمات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي بالدولة، من أهم المؤشرات الدالة على الكفاءة المؤسسية للدولة، نظرا لارتباطهما بمدى شفافية الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة التعرض لهذين المؤشرين من حيث مفهومهما ومناهج قياسهما على النحو التالي:

5.4.II. مؤشر نوعية اللوائح والإجراءات التنظيمية

تشير جودة اللوائح والتنظيمات وفقا لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي إلى مدى قدرة الدولة على اختيار وتنفيذ سياساتها بكفاءة وعدم وجود فجوة في الواقع ما بين اللوائح والنظم وتنفيذها. حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الدولة، والتي تقاس بمدى الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات المعرقلة للنشاط الاقتصادي محليا وخارجيا سواء تلك المتعلقة بالتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، أو تلك المرتبطة بالإنتاج أو العمل أو الائتمان. والتي تسمى بالسياسات غير الصديقة للسوق، ومن أمثلة ذلك الرقابة على الأسعار، والملكية العامة للبنوك، والتحكم في تخصيص الائتمان للقطاع الخاص، واللوائح المنظمة لسوق العمل من حيث الأجور وقوانين وضمانات العمل، وتحديد

مجالات الإنتاج، واللوائح المتعلقة بتأسيس المشاريع الجديدة، والقيود التعريفية وغير التعريفية وتأثيرها السلبي على التجارة الدولية، والقيود على الاستثمارات الأجنبية[1].

II.6.4. مؤشر فعالية الحكومة

تشير نوعية البيروقراطية الحكومية وفقا لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي، إلى مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياساتها وأداء خدماتها العامة بكفاءة، ويعتمد على درجة الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بدون التعرض لأي ضغوط سياسية، يضاف إلى ذلك مدى شفافية ومصداقية الحكومة في الإفصاح والإعلان عن سياساتها، وأيضا الوقت الذي يتم تضييعه في ظل البيروقراطية، والتي تعتبر من أهم معوقات النشاط الاقتصادي، ومدى كفاءة العاملين في الجهاز الإداري الحكومي، والقيود واللوائح الإدارية الحكومية، والجوانب المرتبطة بالمتطلبات الإدارية لتأسيس المشروعات الجديدة، أو الحصول على الموافقات أو الإجراءات اللازمة للدخول لمجال عمل معين وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها. ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المؤشر في تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة للحكومة لكي تتمكن من صياغة وتنفيذ سياساتها وقراراتها بفعالية، وأيضا تقديم السلع أو الخدمات العامة بكفاءة[2].

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III, op cit, p3

[2] Ibid, p4

خاتمة الفصل الثاني

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالحكم الراشد، ثم التعرض إلى أهم العوامل التي يرتكز عليها، لتتم الإشارة في الأخير إلى معايير الحكم الراشد وفق مقاربة البنك الدولي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكم الراشد أصبح يمثل أهم العوامل الضرورية لتحسين وتهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة المضيفة، إذ أضحى من الواجب التركيز على مختلف الجوانب المرتبطة بالحكم الراشد، وكيفية تأثيرها على قرارات المستثمرين بشأن نقل وتوطين استثماراتهم بالدول المضيفة.

الفصل الثالث:

ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

ركزت الجهود الدولية في الآونة الأخيرة على أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي باعتباره من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل للمخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، وتحفيز المنافسة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد بما يساهم في رفع كفاءة أداء الشركات المستثمرة، ويدعم قدراتها التنافسية في الاقتصاد المضيف.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرض إلى أهم قنوات تأثير مؤشرات الحكم الراشد على المناخ الاستثماري، انطلاقا من مؤشر الديمقراطية ثم مستوى الفساد، ثم نوعية وجودة اللوائح والإجراءات التنظيمية وأخيرا مدى وجود نظام قانوني وتشريعي يضمن الحقوق والملكيات.

III.1. الديمقراطية والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر

III.1.1. الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر:

انقسمت الدراسات التي تناولت علاقة الديمقراطية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دراسات مؤيدة للدور الإيجابي الذي تلعبه الديمقراطية في تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وآراء أخرى تعارض ذلك الدور الإيجابي، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسات، وفيما يلي عرضا لأهم الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه العلاقة على النحو التالي:

III.1.1.1. الديمقراطية كمؤثر إيجابي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، في تخفيض درجة المخاطر السياسية، وحماية الحقوق والممتلكات، وبالتالي تحسين جودة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما يلي:

أولا: تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية، والمخاطر بالدولة المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة، كما أنه لا يتضمن إمداد برؤوس الأموال فقط، ولكن أيضا تقديم أصولا احتكارية، ومهارات وخبرات فنية، لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيفة، ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة اتجاه هذه

المستثمرات، وعدم تعرضها للتغيير المستمر، أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي، وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات، في التأميم، ونزع الملكية، وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملة، والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لا تستهدف للشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر على أدائها[1].

كما تؤكد دراسة(Osman.S , 2005)، فيما يتعلق بالعلاقة بين كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأزمات المرتبطة بأسواق العملات بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أن الحكم الراشد يعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبصفة خاصة الاستقرار الحكومي، وما يصاحبه من استقرار ومصداقية السياسات الحكومية المعلنة، كما أشارت في هذا الصدد إلى أن ضعف الأطر والهياكل المؤسسية بهذه الدول يعد السبب الرئيسي في ضعف قدراتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويزيد من حاجة هذه الدول في الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجي الأخرى ومنها القروض الخارجية، والاستثمار في حافظة الأوراق المالية، الأمر الذي يترتب عليه تعرض هذه الدول إلى المزيد من الأزمات المرتبطة بالعملات الصعبة[2].

[1] Nathan M, Jensen, Democratic Governance and Multinational Corporation, Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment, Journal of International Organization, No, 57, 2003. P588

[2] عصمان سليمان، جودة الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، تسليط الضوء على دول جوب البحر الأبيض المتوسط، منتدى البحوث الاقتصادية، المؤتمر الثاني عشر، دمشق، 2005، ص18.

كما توصلت دراسة (Ivar.K,Espen.V,2004) فيما يتعلق بالعوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقطاع الخدمات، إلى أن أهم محدد للاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الخدمات يتمثل في الكفاءة المؤسسية، وما تتضمنه من الاستقرار الحكومي، ومكافحة الفساد، ودور القانون ومصداقيته ونوعية الإجراءات والتنظيمات والديمقراطية وحجم السوق، وكذلك الحال بالتطبيق أيضا على معظم أنواع الخدمات مثل النقل، التجارة، الأعمال والتمويل، وهو ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الخدمات يستهدف بشكل رئيسي السوق المحلي أكثر منه الميل إلى التصدير، أو الاهتمام بدرجة الانفتاح على التجارة وبالتالي يهتم بالكفاءة المؤسسية للدولة، والديمقراطية وما تعنيه من الشفافية والمصداقية في السياسات المعلنة، وعلى العكس من ذلك لم تعد المحددات أو المتغيرات التقليدية مثل التضخم، درجة الانفتاح على التجارة الخارجية، معدل النمو الاقتصادي ذات أهمية في التأثير على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في هذا القطاع[1].

ثانيا: تساهم الديمقراطية في تحسين مستوى التنمية البشرية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد من أهم العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة للأفراد للمناقشة العامة والتعبير عن أرائهم، الأمر الذي يمكّن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب الذي يمكّنهم من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب، وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلا للمطالب والحاجات العامة للأفراد. أي لأن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعمّق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها، ويترتب على التحسّن في مستوى التنمية البشرية

[1] Ivar Kolstad & Espen Villanger, Determinants of Foreign Direct Investment In Services, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, CMI Working Papers, 2004, p27

زيادة معدّلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية العمل والتي تعود إلى التحسّن في مستوى كل من الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع مستويات الدخول[1].

ثالثا: تؤثّر الأنظمة الديمقراطية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن شكل ونمط الدخول إلى أسواق الدول المضيفة، حيث يتضح مدى تأثير الأنظمة والأحزاب السياسية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن توطين استثماراتها بالخارج من خلال محاولة تلك الشركات التقليل من استثماراتها في أصول مادية مملوكة في الدول المضيفة، إضافة إلى تخوّف تلك الشركات من المخاطر السياسية التي يمكن مواجهتها باقتصاديات تلك الدول، والتي تتمثل في قيام حكومات تلك الدول بتغيير سياساتها اتجاه الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يؤثر على مستوى العائد المتوقع من تلك الاستثمارات[2]. وعلى ضوء ذلك، نجد أن الأنظمة السياسية التي تتميز بالديمقراطية وتعدد الأحزاب تعد أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أمها تساهم في التقليل من مخاطر وتكاليف الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لتلك الاستثمارات. وعلى العكس من ذلك تتميز أنظمة الحكم المتسلط (غير الديمقراطية) بارتفاع درجة مخاطرها السياسية، الأمر الذي تقرر معه الشركات متعددة الجنسيات تجنب الاستثمار بهذه الدول، أو البديل الآخر تقوم بتأسيس علاقات تعاقدية مع الشركات المحلية، وترفض التملك الكامل للمشروعات بتلك الدول. وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الأنظمة السياسية باقتصاديات الدول المضيفة تعد محددا هاما لحجم المخاطر السياسية، ومحددا أيضا

[1] عادل محمد المهدي، الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2004.

[2] Nathan M, Jensen, op cit, p592

لقرارات الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بشكل ونمط الدخول إلى الأسواق في الدول المضيفة.

رابعا: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المحددة لخطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية بالدول المضيفة، فمن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي تأثيرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن حالة عدم التأكد من الحالة السياسية يجعل توجهات وخطط المستثمرين والمؤسسات الأجنبية قصيرة الأجل أو محددة، لتمكنهم من السيطرة على أرباحهم ومواجهة المخاطر السياسية. والعكس في حالة ما إذا كانت البيئة السياسية في الدول المضيفة تتميز بالاستقرار، حيث يساهم ذلك في تحفيز تلك الاستثمارات على التوجهات والخطط طويلة الأجل، ويقلل الحافز لديهم اتجاه تحقيق المكاسب غير المشروعة والسريعة[1].

خامسا: تعكس الديمقراطية كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية، بالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية، وذلك نظرا لما تتميز به الأنظمة الديمقراطية من استقلالية القضاء وعدم تحيّزه، وتفعيل دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، وينطوي ذلك بالضرورة على توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته بالاقتصاد المضيف، هذا إلى جانب عدم تعرضه للممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية[2].

وفي محاولة للإجابة على التساؤل الخاص بما هو السبب الذي يكمن وراء زيادة الأهمية النسبية للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن،

[1] Mohsin Habib and Leon Zurawicki, Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies, Vol 2, N 33, 2002, p294

[2] Quan Li, Adam Resnick, Democratic Institution and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries, International Organization journal, 57, 2003, p176

فقد أشارت دراسة (Matthias.B,2004)، في هذا الصدد إلى أنه من أهم العوامل التي أسهمت في إحداث تغيرات في دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأدت إلى زيادة الوزن النسبي للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعود إلى التغير في هيكل هذه الاستثمارات بالدول النامية من القطاع الأول (الزراعة والموارد الطبيعية) إلى كل من قطاع الصناعة والخدمات، حيث يعد كل من انخفاض الأجور ووفرة الموارد الطبيعية والأسواق من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقطاع الأول، في حين أنه من أهم محددات هذه الاستثمارات بقطاع الصناعة وكذلك الخدمات تتمثل في الديمقراطية والاستقرار السياسي، أي العلاقة مع حكومات الدول المضيفة حتى توفر الحماية والأمان لهذه الاستثمارات، وكذلك حماية وتأمين قدراتها للوصول إلى الموارد الطبيعية والمدخلات المرتبطة بالصناعة، وبناءا على ذلك يمكن القول بوجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي في قطاع الصناعة وحكومات الدول المضيفة، تتمثل في القدرة على حماية استثماراته والتوسع في الأجل الطويل[1].

2.1.1.III. الديمقراطية كمؤثر سلبي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة في تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمصداقية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، وبالتالي القدرة على الوصول إلى متخذي القرارات[2]، الأمر الذي يترتب عليه تخوف

[1] عادل محمد المهدي، مرجع سابق، ص55

[2] بن عنتر عبد النور وآخرون، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص111

أصحاب الشركات المعنية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من التحيز للاستثمارات المحلية على النحو التالي:

استندت الآراء المعارضة للدور الإيجابي للديمقراطية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النظريات التي فسرت دوافع ومحددات الشركات متعددة الجنسيات وهي بصدد اتخاذ قراراتها بالاستثمار في الخارج وأهمها النظرية الانتقائية لداننج والتي أشارت في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاث متغيرات كما يلي:

1. **المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة:**

وهي تلك المزايا التي تحظى بموجبها الشركات الأجنبية بقوى احتكارية في السوق، وتمكنها من التغلب على القيود المرتبطة بنص المعلومات أو عدم الدراية الكاملة بظروف السوق المحلي للدولة المضيفة، وتعرفها على التكاليف الخاصة بإنشاء المشاريع والتكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية[1].

2. **الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق):**

يعد الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي، والذي يعود إلى عدم كمال الأسواق، والذي يشير إلى أفضلية الشركات متعددة الجنسيات في الاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها في ظل الشركة نفسها في صورة استثمار أجنبي مباشر بشكل يعكس أفضليته عن الاستخدامات الأخرى البديلة لهذه المزايا (التراخيص والتصدير) [2].

[1] Hatem F, Investissement International et politiques d'attractivité, Economica, Paris.2004, p 66

[2] Andreff W, Les multinationales globales, Edition la découverte, Paris, 2003, p 104

3. مزايا التوطن التي تتمتع بها الدول المضيفة:

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن الشركات الأجنبية من خلالها من الاستفادة من مزاياها الاحتكارية التي تمتلكها بنفسها، بعيدا عن الاستخدامات الأخرى البديلة، وتتمثل تلك المحددات في حجم السوق المحلي والنمو المتوقع له، جودة البنية الأساسية، الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والقانوني، والعوامل الثقافية والاجتماعية[1].

اعتمادا على ما سبق، سنحاول في العناصر التالية محاولة الإجابة على الإشكال المتعلق بكيف يمكن للديمقراطية أن تتعارض مع دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تكون من أهم العوامل التي تعوق تدفقاته إلى الدول الديمقراطية؟

1.2.1.1.III. الديمقراطية والمزايا الاحتكارية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات:

1. تعتبر الديمقراطية عائقا يقف السلطات الحاكمة يمنعها من السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، وذلك في ضوء ما تتميز به مبادئ الديمقراطية من ضرورة انتهاج السلطات الحاكمة لسياسات تشجع على المنافسة والتحرير، وفي هذا الإطار تكون الجهات الحاكمة مجبرة على وضع سياسات وسن قوانين وتشريعات تحد من حرية هذه الشركات في استخدام أو الاستفادة من مزاياها الاحتكارية بالصورة التي تمكنها من التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف[2].
2. تهتم الحكومات الديمقراطية بصفة عامة اهتماما كبيرا بتهيئة المناخ الاستثماري لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا لتمويل التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة،

[1] Delapierre M, Milleli C, les firmes multinationales, édition Vuibert, Paris, 1995, p84

[2] Quan Li, Adam Resnick, op cit, p177

وبالتالي تحسن من وضعها الانتخابي، وتمكنها من ضمان الاستمرارية والبقاء في الحكم في المرحلة التالية من الانتخابات، ولكنها وفي سبيل تحقيقها ذلك، فهي تحاول أن تقلل من الوضع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلي، وبالتالي تضع بعض القيود على الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات الأجنبية في مجال المنافسة من خلال السياسة العامة للدولة، وفي مقابل ذلك سيكون رد فعل الشركات متعددة الجنسيات هو البحث عن طرق للتواطؤ أو تقديم الرشاوى المضيفة بغرض التأثير على السياسات المحلية للدولة[1].

3. تعد حرية التعبير والإعلام من أهم عناصر الديمقراطية، ومن أهم أدوات الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة، وتعتبر أيضا أداة للرأي العام في التعبير عن اتجاهات واحتياجات ورغبات المواطنين، حيث تمَكّن المعارضين والمتضررين (أصحاب المصالح) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوصول بسهولة إلى متخذ القرار بالدولة، وبالتالي لا تتمكن السلطات الحاكمة أو المؤسسات بالدولة من منح مزايا للشركات متعددة الجنسيات تمكّنها من التمتع بوضع احتكاري يلحق ضررا بالاستثمارات المحلية[2].

اعتمادا على ما سبق، يمكن القول بأن الديمقراطية تحد من قدرة الشركات متعددة الجنسيات في التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف. لذلك نجد أن الحكومات المضيفة ذات أنظمة الحكم غير الديمقراطية تكون مفضلة من طرف الشركات متعددة الجنسيات نظرا لقدرة تلك الشركات على التفاوض والتواطؤ مع السلطات الحاكمة لتمكنها

[1] Quan Li and Adam Resnick, op cit, p180

[2] ibid, p182

من التمتع بوضع احتكاري، ويعود ذلك إلى عدم وجود مساءلة للسلطات الحاكمة على تصرفاتها.

2.2.1.1.III. الديمقراطية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات:

تعد سياسة التصنيع المنتهجة من طرف الدول المضيفة إحدى قنوات تأثير الديمقراطية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تعتبر تلك السياسات واحدة من بين أهم المحددات الحاكمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما يوفره هذا النوع من الاستثمارات من مزايا احتكارية، ومزايا مرتبطة بالاستخدام الداخلي، والتي تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة دوليا، الأمر الذي قد يترتب عليه أن تحل هذه الشركات محل الاستثمارات المحلية من خلال أثر المزاحمة، وقد يعود ذلك إلى سببين هما، تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، وبالتالي تنافس الاستثمارات المحلية في الحصول على القروض من الدول المضيفة. هذا إلى جانب منافسة الشركات المحلية في أسواق السلع والخدمات، الأمر الذي قد يؤدي إلى خروجها من السوق لعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة[1].

اعتمادا على ما سبق، يمكن القول بأن زيادة تواجد مثل هذه الشركات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة سوف يترتب عليه تحويل الشركات المحلية إلى شركات خاسرة لا تستطيع المنافسة، وبالتالي سوف يلحق كل من أصحاب الشركات المحلية والعمالة المحلية أضرار، الأمر الذي يترتب عليه توجه المستثمرين المحليين، وأصحاب المصالح إلى وسائل الإعلام والمؤسسات القانونية، وكذلك إلى السلطات الحاكمة ومطالبتهم باتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لحماية الصناعات المحلية من خلال تقديم إعانات للشركات المحلية غير القادرة على المنافسة، وفرض بعض القيود على الممارسات غير المشروعة

[1] كاميليا عبد الحليم أحمد، مرجع سابق، ص101

في مجال المنافسة للشركات متعددة الجنسيات ومنها فرض مزيد من القيود المرتبطة بمتطلبات التشغيل مثل المتطلبات البيئية، والتكنولوجية، والصحة والسلامة، والمسؤولية الاجتماعية... إلخ، ومعظم هذه السياسات سوف تقلل من درجة تحكم هذه الشركات في عملياتها الإنتاجية عبر البحار (الدولية)، وتقلل من قدراتها التنافسية في الاقتصاديات المضيفة[1].

ومن هنا يمكن القول بأن تعدد الأحزاب في ظل الأنظمة الديمقراطية يساهم في توفير في أطر مؤسسية من خلالها تستطيع الشركات المحلية من أن تحمي نفسها بكفاءة من الممارسات غير المشروعة للشركات متعددة الجنسيات، وذلك باتخاذ سياسات مرتبطة بالصناعة من شأنها حماية الاستثمارات المحلية، وبالتالي تحد من قدرة أو حرية الشركات متعددة الجنسيات من ممارسة نشاطها بكفاءة في الدول الديمقراطية. وعلى العكس من ذلك، وفي ظل أنظمة الحكم غير الديمقراطية، والتي تتميز بالبيروقراطية، والفساد، نجد أن حكومات الدول المضيفة تمارس ضغوطا على أصحاب المصالح، ولا تستجيب لمطالبهم لغياب الشفافية والمساءلة، وبالتالي لا يمكن لأصحاب المصالح التأثير على عملية صنع أو اتخاذ القرار. وعلى الجانب الآخر فإن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها التواطؤ مع السلطات الحاكمة لاتخاذ سياسات مرتبطة بالصناعة تكون في صالح تلك الشركات[2].

[1] الشطي إسماعيل، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 301، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص87

[2] كاميليا عبد الحليم أحمد، مرجع سابق، ص102

3.2.1.1.III. الديمقراطية ومزايا التوطن للشركات متعددة الجنسيات:

تعد الديمقراطية بمثابة قيدا أمام السلطات الحاكمة في منح حوافز مالية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعارضين للاستثمارات الأجنبية والمتضررين منها يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المشاركين السياسيين والمؤسسات الديمقراطية للتأثير عليهم للحد من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، لذلك فهم لا يستطيعون الإفراط في منح تلك الحوافز والمرتبطة بالإعانات الضريبية بمختلف أنواعها، أو متطلبات المسؤولية الاجتماعية، أو التسهيلات الائتمانية، أو التسهيلات الأخرى المرتبطة بالتوطن والتي تحسن من كفاءة الشركات متعددة الجنسيات في ممارسة نشاطها بالدول المضيفة، وذلك في ضوء ما تتميز به الديمقراطية من ضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية، والمساءلة، والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع في عملية صنع القرار. هذا إلى جانب أن استمرارية وبقاء السلطات الحاكمة مرهون بقدراتها على تقليل التفاوت في توزيع الدخول، وذلك للحصول على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية، الأمر الذي قد يحد أيضا من قدراتها على منح الإعفاءات الضريبية[1].

وعلى العكس من الأنظمة الديمقراطية، نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل في الكثير من الأحيان الاستثمار في الدول المضيفة ذات أنظمة حكم متسلطة (غير ديمقراطية)، وذلك لما تقدمه لها تلك الأنظمة من معاملة تفضيلية جيدة عند دخولها إلى الأسواق، ترتبط بعدم استجابة تلك الأنظمة لمطالب أو ضغوط المواطنين، إضافة إلى قيامها بكبح مطالب النقابات العمالية فيما يتعلق بزيادات الأجور وضمانات العمل، ويعد ذلك في صالح الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة، نظرا لأن معدلات الأجور تعد من

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 2، المعهد العربي القومي للتخطيط، القاهرة، 1998، ص13

أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ضوء ذلك يعد تأثير تخفيض الأجور معوّضا للمزايا التي يمكن تحقيقها من خلال الأنظمة الديمقراطية[1].

وأخيرا يمكن القول بأنه على الرغم من أن الديمقراطية قد تؤثر سلبا فيما يتعلق بمنح الحوافز المالية والتمويلية للمستثمرين الأجانب، وكذلك منع السلوك الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات، أو الحد من الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة. إلا أنها على الجانب الآخر تمارس تأثيرا إيجابيا فيما يتعلق بحماية الحقوق والممتلكات، والتقليل من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار.

III.2.1. الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

للتعرف على أهم قنوات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار الفساد بهذه الدول، وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحكم الراشد، وهو ما سيتم تناوله فيما يلي:

III.1.2.1. الفساد والأبعاد المختلفة للحكم الراشد:

يمكن الاستعانة بالدراسات التالية للوقوف على الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد ونمو علاقته بالحكم الراشد وذلك على النحو التالي:

أشار (Johann.G,2004) في دراسته عن الفساد وأثره على النمو الاقتصادي، إلى أنه من أهم العوامل المسببة للفساد غياب دور ومصداقية القانون وانتشار البيروقراطية وعدم الاستقرار الحكومي وغياب الديمقراطية، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة المناخ

[1] Quan Li and Adam Resnick, op cit, pp 184-185

الاستثماري المؤسسي في للدول المضيفة، وبالتالي تقل قدراتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول[1].

كما أوضحت دراسة (Shang-Jin,2000) التي تتعلق بتشابه تأثير الضرائب مع الفساد بالنسبة للمستثمر الأجنبي، أن مستوى الفساد في الدول المضيفة يرتبط ارتباطا وثيقا بالأبعاد المختلفة للأداء الجيد للجهاز الحكومي مثل مدى جودة النظام القانوني والتشريعي والقضائي بالدولة وأيضا الاستقرار السياسي وغياب البيروقراطية، كما ألقت هذه الدراسة الضوء على الآثار السلبية للفساد بالدول المضيفة، حيث أن الفساد يخفض معدلات النمو الاقتصادي نظرا لتأثيره السلبي على الاستثمارات، كما يساهم في التوزيع غير العادل للدخل والثروة، وفيما يتعلق بالنواحي السياسية نجد أنه يساهم في تحقيق عدم الاستقرار السياسي، وكل هذه الجوانب أو النواحي السلبية للفساد تتداخل في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

كما أكدت دراسة (James.J,Emery,2003) التي تتعلق بالعلاقة بين الحكم الراشد والشفافية والاستثمار الخاص بدول إفريقيا، على أن الفساد يمثل قيدا على نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، وقد أشار في هذا الصدد إلى المجالات المختلفة للفساد، ومنها الفساد المرتبط بالنظام القانوني والقضائي، وكذلك الفساد المرتبط بالحصول

[1] Johann Graf Lambsdorff, How Corruption Affects Economic Development, Published In, Global Corruption Report, Transparency International, 2004, p310

[2] Shang Jin Wei, How Taxing Is Corruption on International Investors, The Review of Economics and Statistics, Vol 82, N 1, 2000, p2

على التراخيص، وأيضا الفساد المرتبط بتحصيل الضرائب على الأرباح، هذا إلى جانب الفساد المرتبط باللوائح والتنظيمات المرتبطة بالعمل والبيئة (البيروقراطية)[1].

بناءا على ما سبق، يمكن استخلاص أن الافتقار إلى معايير الحكم الراشد يؤدي إلى نقص أو فقدان القواعد التنفيذية للحكم الراشد سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يساهم في خلق بيئة مناسبة لنمو وانتشار الفساد. لذلك سوف يتم في النقطة الموالية إلقاء الضوء على كيف يمكن أن يؤثر مستوى الفساد في الدول المضيفة سلبا أو إيجابا على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول.

III.2.2.1. آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة – وذلك في ضوء فرضية أن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري بالدول المضيفة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة – في الجوانب التالية:

1. يقلل الفساد من الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع بصفة عامة أو إلى المستثمرين بصفة خاصة، حيث يقلل حجم الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية، كما يقلل الفساد

[1] James J, Imery Governance, transparency and Private Investment In Africa, OECD, Global forum In International Investment, 2003, p3

من نوعية وكفاءة المرافق العامة ويؤثر سلبا على تخصيص الموارد، حيث يتم منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوى[1].

2. كما يمكن أن يؤثر الفساد على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول إلى الأسواق في الدول المضيفة، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإمتناع عن الاستثمار بالدول التي تتميز بارتفاع مستويات الفساد فيها وتجنبها تماما، أو تلجأ إلى البديل الآخر أي تقوم بتأسيس علاقات تعاقدية مع الشركات المحلية، وفيما يتعلق بهذا البديل، فيمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن المستثمرين الأجانب بصفة عامة يفضلون البحث عن المشروعات المشتركة في الدول المضيفة مع الشركاء المحليين الذين يتمتعون بالقدرة على إنجاز الأعمال في مواعيدها في ظل الرشاوى أو الفساد، أي على أساس مدى ارتباطهم مع أشخاص ذووا سلطة أو نفوذ بدوّلهم تمكّنهم من الحصول على المزيد من المزايا أو التسهيلات المرتبطة بأعمالهم[2].

3. يؤدي الفساد إلى ارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة للمستثمر الأجنبي بالاقتصاديات المضيفة، وبالتالي يزيد من تكاليف إقامة المشروعات أو الأنشطة الاستثمارية، الأمر الذي يعد بمثابة عائقا أمام إمكانية الدخول إلى الأسواق المضيفة. في حين أن تعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وسهولة الوصول إلى الأسواق يعد الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار بالخارج، وفي ضوء ذلك، تعد ضرورة تفعيل الإجراءات

[1] المرسي السيد حجازي، التكلفة الاجتماعية للفساد، المؤتمر الخامس بعنوان، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية، والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص216

[2] Andreas Johnson, Bureaucratic Corruption, MNES and FDI, Jonkoping International Business School, Sweden, 2004, p 13

المرتبطة بالشفافية وتفعيل دور القانون من أهم دوافع ومتطلبات المستثمر الأجنبي بالدول المضيفة[1].

4. يؤدي الفساد إلى تعدد أنواع التكاليف المرتبطة بالمعاملات والتي تتأثر بمستويات الفساد بالدول المضيفة، ومنها تكاليف التفاوض، وتكاليف إبرام العقود والتعاقدات، وتكاليف البحوث والتطوير، إضافة إلى تكلفة المعلومات والتي تعد من أهم العوامل المحددة لتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفيما يتعلق بالمعلومات والإجراءات اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتدخل فيها الفساد فإنها تتمثل في المعلومات المرتبطة بالحصول على التراخيص والموافقات والمتطلبات الأخرى اللازمة لتأسيس المشروعات، وأيضا المعلومات عن الخصائص المرتبطة بالسلع التي يتم إنتاجها وتبادلها وتكنولوجيا الإنتاج المستخدم، وأيضا فيما يتعلق بمتطلبات التشغيل، حيث تحتاج الشركات للبدء في عمليات التشغيل معرفة القواعد الحاكمة للعمل مثل معدلات الصرف والضرائب والائتمان والتجارة الدولية والخدمات والمزايا الأخرى المرتبطة بالتوطن[2].
5. كما يؤدي الفساد إلى إضعاف قدرة الحكومات والمؤسسات السياسية على تنفيذ مهامها بكفاءة، مما يصيب الإدارة بضعف العدالة في توفير وتوزيع الخدمات الحكومية، الأمر الذي قد يهدد بعدم الاستقرار، وضعف ثقة أفراد المجتمع. كما يقلل من مقدرة الحكومة على تنفيذ اللوائح والإجراءات والقوانين التي تم تشريعها، وتضطر الحكومات من جراء هذه الخسارة للثقة في النظام السياسي اللجوء إلى

[1] Andreas Johnson, op cit, p15

[2] Mohsin Habib and Leon Zurawicki, Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies, Vol, 33, No, 2, 2002, p132

استخدام القوة والتعسف للمحافظة على النظام السياسي، بما يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري[1].

6. كما يلحق الفساد ضررا كبيرا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة المضيفة، وبالتالي يعوق قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالشكل الذي يمكن معه القول بأن المستويات المرتفعة من الفساد تسهم في تحقيق مستويات أقل من النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض مستويات الدخول، حيث يقلل الفساد من الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية والمؤسسية والتنمية البشرية[2].
7. كما يؤدي الفساد إلى المساهمة في اختلال هيكل المنافسة بسوق الدول المضيفة، من خلال تفضيل ومحاباة الشركات التي تتمتع بخبرات جيدة في طرق دفع الرشاوى للمؤسسات العامة بالسوق المحلي لإنجاز أعمالها، وبالتالي دعم قدراتها التنافسية. الأمر الذي يؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية بالدولة المضيفة[3].

[1] نبيل صلاح محمود، وعلى عبد الوهاب، الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وأثاره، المؤتمر الخامس بعنوان، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية، الاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص136

[2] ذنون يونس، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين العدد 109 مجلد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل 2012، ص 29

[3] Katariina Hakkala, Pehr Johan N, and Helena S, Asymmetric Effects of Corruption on FDI, Evidence From Swedish Multinational Firms, The Research Institute of Industrial Economics, Sewden, Working Paper, N 641, 2005, p32

III.3.2.1. عوامل تأثير الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكن القول بأن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن هذا التأثير يكون بدرجات مختلفة نتيجة ارتباطه بمجموعة من العوامل، يمكن تفصيلها كالآتي:

أ. هدف الاستثمار، وهيكل الإنتاج المتبع:

يؤثر الفساد تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى زيادة قدرتها على الوصول إلى الأسواق المضيفة، وذلك للتغلب على القيود الجمركية تفرضها الدول المضيفة من خلال إتباع هيكل الإنتاج الأفقي. وقد يعود السبب في ذلك إلى حدة المنافسة التي تتم في أسواق المنتجات من جانب الشركات المحلية، والتي تكون لديها قدرة وخبرة بدفع الرشاوى للمؤسسات العامة بالدولة لتسهيل الإجراءات، والتخفيف من حدة البيروقراطية مقارنة بالشركات الأجنبية. الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مبيعات وأرباح الشركات الأجنبية. وعلى العكس من ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تهدف إلى إعادة التصدير للدولة الأم من خلال نقل فروع الإنتاج إلى الدول المضيفة وإتباع هيكل الإنتاج الرأسي (العمودي) للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج. نجد أن الفساد ودفع الرشاوى سوف يساهم في زيادة أرباح تلك الفروع لأنها تستهدف البيع للأسواق الخارجية[1]. الأمر الذي يمكن معه القول بأن الفساد قد يؤثر على استراتيجيات الإنتاج للشركات متعددة الجنسيات بالدولة المضيفة.

وقد أكدت دراسة(Peter.E,Hannes.W,2006) عن مدى تأثير الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أن مستوى الفساد يمارس تأثيرا سلبيا ومعنويا على

[1] ذنون يونس، مرجع سابق، ص 37.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتم فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE. في حينن أنه غير معنوي التأثير بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دول OCDE إلى الدول النامية الأخرى. وقد يعود ذلك إلى اعتماد دول OCDE في الاستثمارات الأجنبية فيما بين دولها على هيكل الإنتاج الأفقي، وبما أن الاختلافات في عناصر التكاليف فيما بين هذه الدول بسيط للغاية، فبالتالي أي زيادة في مستوى الفساد سيكون لها تأثيرا معنويا على تكاليف الاستثمار بهذه الدول. بينما اعتمدت دول OCDE على هيكل الإنتاج الرأسي في استثماراتها بالدول النامية، نظرا لما تتميز به هذه الدول من انخفاض في معدلات الأجور وتكاليف التشغيل والوفرة في الموارد الطبيعية، وفي ضوء ذلك فإن الزيادة في مستوى الفساد بهذه الدول لا يؤثر بشكل معنوي على مستوى أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

ب. خصائص ومميزات الشركات الأجنبية:

يمكن أن تؤثر خصائص ومميزات الشركات الأجنبية على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات الفساد بالدول المضيفة، وعلى إمكانية وحجم الاستثمار بهذه الدول. وبصفة خاصة الشركات كثيرة البحوث والتطوير، نجد أن تأثرها بمستويات وتكاليف الفساد بالدول المضيفة أقل بكثير مقارنة بالشركات الأخرى، نظرا لأن كثافة البحوث والتطوير تحوّل أو تترجم إلى قوى احتكارية بالسوق تمكّنها من رفض أو الامتناع عن دفع الرشاوى، وتمنحها قوى تفاوضية أو قدرة على المساومة بالاقتصاد المضيف، وبالتالي يمكنها التأثير على التكاليف المرتبطة بالفساد. وهذه النتيجة تتفق مع نظرية أن المؤسسات العامة بالدول المضيفة ليس لها القدرة على مساومة الشركات الأجنبية على دفع الرشاوى، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن مثل هذه الشركات لديها بدائل للاستثمار

[1] Peter Egger, Hannes Winner, op cit, p479

في دول أخرى. إضافة إلى إمكانية استخدامها لقوانين الدولة الأم في الحد من القيود التي تفرضها الدول المضيفة في شكل رشاوى، هذا إلى جانب أن تجارب أو خبرات الشركات الأجنبية بالسوق المضيف تمكّنها من تجنب التأثيرات السلبية للفساد على مبيعاتها المحلية[1].

إلا أنه على الجانب الآخر يمكن القول بأن الفساد قد يمارس تأثيرا إيجابيا في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الفساد يقدّم لبعض الشركات طرقا أو وسائل غير قانونية تمكّنهم من تخفيف حدة وتباطؤ الإجراءات المتعلقة بالدخول إلى الأسواق المستهدفة لتعظيم أرباحهم، وللتميّز على المنافسين ولتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات، أو التصاريح الأخرى المرتبطة بالاستيراد والتصدير لمنتجاتهم، والمدخلات اللازمة لعملياتهم الإنتاجية، أو الحصول على مزايا تفضيلية بشأن الاقتراض. والجدير بالذكر أن جميع أشكال الفساد السابقة سوف تزيد من تكاليف الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي سوف تقلل من العبء الضريبي عند تقدير الضرائب على أرباح الشركات. الأمر الذي يمكن معه القول بأن التفاوت أو الاختلاف في مستويات الفساد بين بالدولة الأم والدولة المضيفة قد يمارس تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2]. وقد يبرر ذلك بأن انتشار الفساد يعود إلى غياب المساءلة، الأمر الذي يساهم في زيادة قدرة هذه الشركات على التواطؤ مع السلطات الحاكمة لاتخاذ سياسات في صالح تلك الشركات.

[1] Katariina Hakkala, Pehr Johan N, and Helena S, op cit, p29

[2] مصطفى كامل السيد وآخرون، مرجع سابق، ص 51

2.III. نوعية الأطر التنظيمية والنظام القانوني وتأثيرهما والاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2.III. نوعية الأطر التنظيمية (البيروقراطية) والاستثمار الأجنبي المباشر

للتعرف على أهم قنوات تأثير البيروقراطية على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة. فإن الأمر يتطلب معه الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار البيروقراطية بهذه الدول. وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحكم الراشد، وهو ما سوف يتم تناوله بشيء من التفصيل في العناصر التالية:

1.1.2.III. البيروقراطية والأبعاد المختلفة للحكم الراشد:

تعكس القيود الإدارية المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية، والقيود التكنولوجية والجوانب المؤسسية الأخرى التي تواجه المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، خصائص النظام السياسي والفساد والنظام القانوني والتشريعي، ودرجة التحرير المالي والتجاري وسياسات الأجور بالدولة، وفيما يلي عرضا لهذه العوامل:

1. قد يعود السبب الرئيسي في انتشار البيروقراطية بالاقتصاد المضيف إلى محاولة الحكومات ذات أنظمة الحكم المتسلّطة (غير الديمقراطية) أن تحافظ على قوتها داخل البلاد من خلال السيطرة على كافة جوانب المجتمع المدني، وجعل أفراد المجتمع يعتمدون عليها في الحصول على كافة الخدمات الأساسية، ويتم ذلك من خلال الإفراط في إصدار اللوائح، التنظيمات والقوانين لإحكام السيطرة على المشاركة في السوق، الأمر الذي يترتب عليه خلق أنظمة بيروقراطية بالغة التعقيد، ومناخ أكثر ملاءمة لنمو الفساد وانتشاره[1].

[1] أحمد شرف الدين، طرق إزالة المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص57

2. كما نجد أن الفساد هو سبب ونتيجة للقيود الإدارية أو البيروقراطية. حيث أن الفساد وغياب دور القانون يسمح للإداريين والسياسيين بتحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال الإكثار من اللوائح والإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات أو ممارسة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تزيد معه القيود والتكاليف الإدارية، لذلك فمن الأفضل لأي دولة تهدف إلى مكافحة الفساد أن تسعى إلى مكافحة القيود الإدارية أولا، هذا إلى جانب أن العوائد من القيود واللوائح الإدارية في ظل أنظمة الحكم غير الديمقراطية سوف يسيطر عليها مجموعة أو قلة من أصحاب المصالح أو السياسيين بالدولة[1].
3. كما أن انخفاض الأجور قد يبرر رغبة الإداريين في تحسين أجورهم من خلال زيادة التكاليف والقيود الإدارية، كما يساهم أيضا الإطار القانوني والتشريعي اللازم للرقابة على الأنشطة الاستثمارية في زيادة تلك القيود، هذا إلى جانب أن اختلاف الثقافة والعادات والتقاليد بين الأقاليم يجعل حكومات الدول المضيفة تختلف فيما بينها في تحديد اللوائح والتنظيمات المرتبطة بشكل ونمط دخول الشركات الأجنبية إلى السوق، ومتطلبات التشغيل، وقد يبرّر تدخل الحكومة بالإفراط في إصدار اللوائح والقيود الإدارية المرتبطة بالدخول إلى الأسواق بالرغبة في إحكام الرقابة والسيطرة على أنشطة الشركات الأجنبية، وعلى الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات في مجال المنافسة، هذا إلى جانب مبرر حماية البيئة المحلية[2].

[1] نبيل صلاح محمود، علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 238

[2] احمد شرف الدين، مرجع سابق، ص 59

III.2.1.2. آليات تأثير البيروقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم آليات تأثير البيروقراطية أو اللوائح والإجراءات التنظيمية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، – وذلك في ضوء أن البيروقراطية تمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أو بمعنى معاكس، أن جودة اللوائح والتنظيمات تمارس تأثيرا إيجابيا على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر– فيما يلي:

1. تساهم جودة اللوائح والتنظيمات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعد من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، وذلك على النحو التالي:

- أكدت دراسة (Colin.K,David.P ,Yin-Fing.Z,2006) على أهمية جودة الأطر والإجراءات التنظيمية في الدولة في تهيئة المناخ الاستثماري، وقد أشارت في هذا الصدد إلى أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المؤسسي الجديد والذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية ليست كما هو متعارف عليه فقط تجميع للموارد الاقتصادية في شكل رأس مال بشري ومادي، ولكن أيضا تحتاج إلى البناء المؤسسي والذي يقلل من حالة عدم توفر المعلومات، ويساهم في تفعيل هيكل الحوافز، ويقلل من تكاليف المعاملات، ويحث على الكفاءة بما يدعم الأداء الاقتصادي للدولة. وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة إلى أن يتميّز الإطار المؤسسي المرتبط باللوائح والتنظيمات بتبني سياسات تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب، وتتميّز بالشفافية والمصداقية والتناسق، الأمر الذي يمكن معه

القول بأن الإطار المؤسسي التنظيمي بالدولة يعد محددا هاما لأداء الأسواق[1].

- كما يساهم النظام المؤسسي والذي يتكوّن من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظّمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات بالدولة. فكلما كان النظام الإداري يتميّز بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعكس صحيح، وكلما تميّزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من تلك الاستثمارات، وكذلك نظام المعلومات الاستثمارية الذي كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما أدى ذلك إلى تحسين المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].
- إضافة إلى ما سبق، فإن جودة الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح والتنظيمات تمكّن من تعظيم الاستفادة الحقيقية من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي باقتصاديات الدول المضيفة، وهو ما أكدت عليه نتائج دراسة (Matthias.B,José.L,2006) والتي أشارت إلى أنه لكي يتم تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات

[1] Colin K, David P, and Yin-Fang Z, Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing Countries, Does Regulation Make a Difference, Transnational Corporations, Vol 15, No1, 2006, p 149

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 15-16

النمو الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب ضرورة تحسين جودة اللوائح والتنظيمات في الدول المضيفة والتي تزيد من درجة تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمار أجنبي مباشر، واللوائح والتنظيمات المرتبطة بالبدء في تأسيس المشروعات واللوائح والتنظيمات المرتبطة بسوق العمل والائتمان وأيضا اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل وحماية حقوق الدائنين[1].

2. كما تؤثر اللوائح والتنظيمات والقيود الإدارية على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول إلى الأسواق في الدول المضيفة، وأيضا على خطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الامتناع أو الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتميز بتعقّد اللوائح والإجراءات، وذلك لفقدانها الثقة في المناخ الاستثماري في هذه الدول. أو على الجانب الآخر تفضّل هذه الشركات الدخول في مشروعات مشتركة في ظل تعقّد وطول الإجراءات الإدارية، ولعد ضياع الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات البدء بتأسيس مشروع جديد، وأيضا لتفادي اللوائح المرتبطة بمتطلبات التشغيل والمتطلبات البيئية، هذا إلى جانب خبرة وقدرة الشريك المحلي على التعامل مع البيروقراطية[2].

وقد أشارت دراسة (Colin.K,David.P,Yin-Fang,2006) فيما يتعلق بتأثير جودة الأطر المؤسسية التنظيمية على قرار التوطّن للمستثمر الأجنبي وبصفة خاصة في المشاريع ذات الصّلة بالبنية الأساسية (التحتية) بالدول النامية، إلى أن حكومات الدول

[1] أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص65

[2] Jacques Morisset, op cit, p9

النامية اتجهت إلى تشجيع المستثمرين الأجانب على المساهمة في تمويل مشاريع البنية الأساسية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع حكومات هذه الدول إلى تبني قواعد وآليات تميّز بالمصداقية في السياسات المعلنة عن الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالخوصصة، إضافة إلى جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحديد الأسعار والناتج والأرباح. وقد أكّدت نتائج هذه الدراسات على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشروعات البنية الأساسية تتأثر إيجابيا بفعالية الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية بالدول المضيفة، نظرا لأن مثل هذه المشروعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة، علاوة على أنها طويلة الأجل[1].

3. كما تشير البيروقراطية إلى نقص المؤسسات المتطوّرة التي تتعامل مع المستثمرين، الأمر الذي يترتّب عليه فشل تلك المؤسسات في أداء وظائفها في تقليل تكاليف المعاملات بالدول المضيفة، وتزيد معه الممارسات المرتبطة بالفساد[2]. وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة البنك الدولي واتحاد الصناعات بالهند (2002) في محاولة التعرف على المناخ الاستثماري وعناصر الهند، إلى أن كمية ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة تعتمد بصفة أساسية على العائد المتوقّع من الاستثمار، والذي يتأثر بحالة عدم التأكّد من الأبعاد الثلاثة لعناصر المناخ الاستثماري والتي تحث أو تشجّع على المنافسة في السوق المضيف، والتي تتمثّل في أولا: التسهيلات فيما يتعلّق بأسواق عوامل الإنتاج ومتطلبات الدخول والخروج من السوق للمنتجين، ثانيا: جودة الخدمات المرتبطة

[1] Colin K, David P, Yin-Fang Z, op cit, p 153

[2] Andreas Johnson, op cit, p3

بالبنية الأساسية، والتي تؤثّر على التكلفة ووقت إنجاز العمل والإنتاج، وأخيرا الفساد ومدى مكافحته[1].

لقد خلصت نتائج الدراسة السابقة إلى أهمية الإصلاح الإداري في المجالات التالية[2]:

1. اللوائح والقواعد التنظيمية المرتبطة بالعمل ومدى المرونة في استخدام العمالة.
2. التسهيلات من قبل الدولة فيما يتعلق بالمعاملات بالأرض والموقع الذي سيقام عليه المشروع.
3. الإصلاحات والتسهيلات المقدمة بقطاع التمويل لتحسين القدرة على الوصول إلى القروض.
4. الإصلاحات الإدارية الجمركية للتقليل من الوقت المفقود للتخليص الجمركي أو إتمام الإجراءات الجمركية.
5. التقليل من الأعباء التنظيمية المرتبطة بتأسيس المشروعات والتوسّع فيها.

كما أكّدت دراسة (Jacques.M,Olivier.L,2002) والتي تتعلق بالعلاقة بين القيود الإدارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، على أن تعقّد الإجراءات الإدارية والإفراط فيها يعوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه القيود الإدارية المعلومات المرتبطة باللوائح والتنظيمات المتعلقة بتأسيس المشروعات ومتطلبات التشغيل والتي يمكن تصنيفها إلى: متطلبات الدخول إلى السوق مثل تسجيل الشركة وتحديد مجال الاستثمار وتراخيص العمل والضرائب، واللوائح المنظمة لامتلاك الأراضي التي سيقام عليها المشروع ومنها كيفية الوصول إلى أراضي الدولة والموافقات المرتبطة بالموقع

[1] نيفين محمد طريح، مرجع سابق، ص75

[2] محمود خليل عطية احمد، مرجع سابق، ص125

وتراخيص البناء وطاقة والكهرباء وخطوط الهاتف، ومتطلبات التشغيل والمرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير، ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية، الصحة والأمان، إضافة إلى المتطلبات التشريعية والقانونية التي تهدف إلى الوصول إلى سرعة إنجاز الأعمال. ويترتب على مثل هذه الإجراءات أو القيود الإدارية ضياع الوقت وزيادة التكاليف المرتبطة بالاستثمار، الأمر الذي تضطر معه الشركات متعددة الجنسيات إلى توطين نشاطها في مكان آخر أو تأسيس أعمالها في القطاعات غير الرسمية[1].

ومن جانب آخر، فقد أوضحت الدراسة الصادرة عن مشروع تحليل وإصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية (DEPRA,1997) والمقدّم إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيما يتعلّق بتقييم مدى توافر المقوّمات الأساسية اللازمة لتوفير مناخ استثماري جديد، وتقييم درجة جاذبية بعض الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع دول أخرى، من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومؤشرات خاصة بمناخ الاستثمار والأنظمة القانونية واللوائح التنظيمية، هذا إلى جانب استخدام مجموعة من المؤشرات التي تستخدمها هيئات ومنظمات دولية المتخصصة في التصنيف لترتيب الدول وفقا لمعايير المخاطر السياسية بالدولة، ووفقا لمؤشرات الحرية الاقتصادية وأخطار الائتمان السائدة في معظم دول العالم، فإن الدول التي تقع في ذيل الترتيب المقارن لمعظم العناصر التي تشكّل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر. تعدّ من أكبر الدول التي تعاني من قصور في الأنظمة القانونية والتنظيمية والممارسات البيروقراطية التي تعوق وتحول دون تدفّق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

[1] كاميليا عبد الحليم احمد، مرجع سابق، ص127

[2] مصطفى كامل السيد وآخرون، مرجع سابق، ص 67

انطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية ليست في مدى وجود القيود واللوائح التنظيمية أو عدم وجودها، ولكن المشكلة تتمثل في مدى كون هذه اللوائح والتنظيمات مصممة ومعدة بشكل يحفّز ويشجّع على المنافسة، ويتم تنفيذها في جو من الشفافية بعيدا عن الممارسات المرتبطة بالفساد، وبالشكل الذي يساهم في تحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.2.III. تأثير النظام القانوني والتشريعي على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم آليات تأثير الأنظمة التشريعية والقانونية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الإصلاح المؤسسي التشريعي والقانوني والقضائي يساهم في توفير الثقة والأمان في المناخ الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

1. تشير دراسة (John.H,2003) في هذا الصدد عن العلاقة بين دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصداقية النظام القضائي والتشريعي وسيادة القانون[1]. خاصة في ظل توجه معظم الدول نحو اقتصاد السوق، فهي تحتاج إلى تبني سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية لتفعيل دور القانون، بهدف خلق

[1] يقصد بسيادة القانون خضوع الدولة للقانون، أي أن جميع هيئات ومؤسسات الدولة تخضع للقواعد التي تقيدها وتنظم تسييرها، كما يفيد بخضوع جميع المسؤولين مهما كانت صفاتهم ومراتبهم إلى المساءلة القانونية أمام الجهات القضائية المختصة، مما يؤدي إلى التقليل من انتشار ممارسات الفساد.

مناخ استثماري مستقر فابل للتنبؤ بالسياسات المتوقّعة، وبما يحقّق حماية للحقوق والممتلكات، وأيضا يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار[1].

2. كما قد يعود السبب في أهمية الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من نزع الملكية والمصادرة وفسخ وإنكار العقود والتعاقدات، وإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج، وحماية الحقوق والممتلكات، الأمر الذي يؤثر بالتبعية على العوائد المتوقّعة من الاستثمار بالإضافة إلى زيادة حالة عدم التأكد بشأن المعاملات في الاقتصاد المضيف، بالشكل الذي يؤثّر على الخطط الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات وتوسعاتها المستقبلية، ونمط الدخول إلى الأسواق وبالتالي قدراتها التنافسية بالسوق المضيف، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المستثمر الأجنبي بصفة عامة يفضّل توطين استثماراته بالدول المضيفة التي تتميّز بكفاءة الأطر المؤسسية والتشريعية والقضائية والقانونية المدعمة للحقوق والممتلكات[2].

3. كما يعد كفاءة النظام القانوني والقضائي مؤشرا هاما للديمقراطية ومكافحة الفساد، حيث أن تلك الأنظمة تزيد الثّقة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والاستثماري، وتمكّنهم من القدرة على المشاركة على صنع واتخاذ القرار، وأيضا المساءلة لكل من يرتكب الأخطاء على المستوى الإداري والسياسي، علاوة على المزايا الأخرى المرتبطة بالديمقراطية[3]. وقد أكّد على ذلك (Quan.Li,2005) في دراسته التي تتعلّق بالعلاقة بين المؤسسات الديمقراطية وما تضمّنه من تفعيل لدور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، والمخاطر التي يتعرّض لها المستثمر الأجنبي

[1] احمد فارس عبد المنعم، الديمقراطية ومكافحة الفساد، تحريرا في الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص338

[2] كاميليا عبد الحليم احمد، مرجع سابق، ص 129

[3] الشطي إسماعيل، مرجع سابق، ص61

باقتصاديات الدول المضيفة وبصفة خاصة نزع الملكية، على أن حماية الحقوق والممتلكات تعدّ من أهم العوامل الحاكمة لتدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما تساهم فيه الأنظمة الديمقراطية من وجود نظام تشريعي وقضائي مدعّم للحقوق والملكيات، وبالتالي الحد من أو تقليل المخاطر المرتبطة بنزع الملكية والمصادرة والفساد والمخاطر السياسية الأخرى، وذلك في ضوء استقلالية القضاء وعدم تحيّزه[1].

كما خلصت دراسة (John.H,2003) التي تتعلّق بالعلاقة بين دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أنه في ظل حاجة الدول النامية إلى تعظيم استفادتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطاب المزيد منها، فعليها تبني أو بناء نموذج يتضمّن مجموعة من السياسات التي تستهدف تحسين المناخ المؤسسي الاستثماري للدولة، من خلال التركيز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح التشريعي وبصفة خاصة التشريعات التجارية واللوائح التنظيمية وإيجاد آليات جديدة للتنفيذ والتي تركّز على الدور الهام للقطاع الخاص، علاوة على التركيز على الطريقة التي يتم بها التطوير الكفء للتشريعات، والتي تهتم بجذب جميع أنواع الاستثمارات الممكنة، إضافة إلى التركيز على كل مل يهم المستثمر الأجنبي في ظل الإطار التشريعي القائم[2].

بناءا على ما سبق، تمكّنا من التعرف على آليات تأثير الجوانب المختلف للحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تمكّنا من التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحكم الراشد تعدّ من أهم العوامل المؤثّرة في المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تؤثّر على قدرة هذه الدول على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية

[1] Quan Li, op cit, p9

[2] Devereux, J, B, Roberts, op cit, p303

المباشرة، وللتحقق من صحة النتيجة التي تم التوصل إليها من تحليل العلاقة السابقة، سوف نتطرق في النقطة الموالية إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة بالتحليل والقياس للتعرف على ما توصلت إليه النتائج في هذا المجال.

3.III. الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات السابقة:

سوف يتم في هذه النقطة التعرض إلى أهم الدراسات السابقة فيما يتعلّق بالأبعاد المختلفة للحكم الراشد وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر بهدف التعرف على الآراء المؤيدة والمعارضة لدور للحكم الراشد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة (Stevan.G,David.S,2002) والتي حاولت التعرف على دور البنية الأساسية للحكم الراشد في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ركّزت هذه الدراسة على أهمية البنية السياسية والمؤسسية باعتبارهما أهم عناصر البنية الأساسية للحكم الراشد، ودورها في تحسين جودة المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى أثر الأشكال الأخرى للبنية الأساسية متضمنة في الجوانب المرتبطة بتنمية الموارد البشرية وقضايا البيئة. وقد ارتكزت الدراسة على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في الناتج المحلي الإجمالي والبنية الأساسية للحكم الراشد (والتي تضمّنت العناصر الآتية: الديمقراطية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة في أداء خدماتها، الفساد، دور القانون وجودة اللوائح والتنظيمات)، بالإضافة إلى مؤشر التنمية البشرية وحماية البيئة. ولقد خلصت الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي للدولة يتحدد بمجموعة من العوامل الخاصة ببيئتها السياسية والمؤسسية والقانونية قيما يعرف بالبنية الأساسية للحكم الراشد، وقد أكّدت نتائج الدراسة أن الحكم الراشد ومكوناتها الأساسية خاصة جودة اللوائح والتنظيمات، والتي تتميّز بالشفافية وتشجّع على المنافسة

وأيضا البيروقراطية تعد من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبصفة خاصة في الدول النامية[1].

أما فيما يتعلق برأس المال البشري من حيث مستوى التعليم والصحة، وكذلك البيئة غير الملوثة والتي تساهم في تحسين جودة ونوعية الحياة لم تتضح في هذه الدراسة تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت العلاقة سلبية وغير معنوية بين نظم حماية البيئة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونفس الحال بنسبة لرأس المال البشري رغم أن الدراسات السابقة في هذا المجال أكدت على وجود علاقة إيجابية بين مؤشر التنمية البشرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Ivar.K,Espen.V,2004) والتي حاولت التعرف على دور الحكم الراشد في تحسين المناخ الاستثماري في دول الكاريبي بالإضافة إلى باقي المتغيرات التقليدية الأخرى الحاكمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وركزت على مدى اهتمام صانع السياسة بهذه الدول على الاهتمام بقضايا الحكم الراشد لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، واعتمدت هذه الدراسة في تحليلها على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في الحكم الراشد (وتشمل الديمقراطية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة في أداء خدماتها، البيروقراطية، الفساد ودور القانون ومصداقيته وجودة اللوائح والتنظيمات) هذا بالإضافة إلى الخطر السياسي، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، نسبة المديونية إلى الصادرات، درجة الانفتاح أو التحرير الاقتصادي، وجودة البنية التحتية. لقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية كل من مصداقية ودور القانون وجودة وسهولة التنظيمات والاستقرار السياسي في الدولة المضيفة

[1] Katariina Hakkala, Pehr Johan N, Helena S, op cit, 92

في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا إلى جانب أهمية الإصلاحات السياسية في التقليل من الخطر السياسي، الأمر الذي يترتب عليه توفر الثقة والأمان للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

دراسة (Stevan.G,David.S,2003) في المرحلة الثانية من دراستهم الأولى، والهدف منها التعرف على العوامل الحاكمة لحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية، واعتمد هذه الدراسة في تحليلها على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية الخارجة كمتغير تابع، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في كل من حجم السوق، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس الاستقرار في السياسة المالية والنقدية، البنية الأساسية للحكم الراشد، جودة البنية التحتية، نوع النظام التشريعي ونظام سعر الصرف السائد. ولقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأداء الجيد للجهاز الحكومي يعد من أهم محددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية، وبصفة خاصة العوامل المرتبطة بمكافحة الفساد، الديمقراطية، البيروقراطية وكذلك جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحرير الأسواق، هذا إلى جانب أهمية حجم الاقتصاد المضيف ومدى استقرار السياسات بالإضافة إلى أهمية أنظمة سعر الصرف الثابتة لارتباطها باستقرار العملة[2].

دراسة (Elizabeth.A,2003)، حيث حاولت هذه الدراسة اختبار أثر الخطر السياسي والجودة المؤسسية للدولة ومدى الاستقرار السياسي واستقرار السياسات الاقتصادية الكلية، هذا إلى جانب جودة اللوائح والتنظيمات في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول إفريقيا وذلك في الفترة الممتدة من 1984–2000

[1] Nathan M, Jensen, op cit, p124

[2] Osman Suliman, op cit, p69

لعينة مكونة من 22 دولة، ولقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمال كمتغير تابع، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في كل من وفرة الموارد الطبيعية، جاذبية السوق، تطور البنية التحتية، معدل التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي الجودة المؤسسية (وتتمثل في الفساد، دور القانون والاستقرار السياسي). ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفريقيا تتمثل في تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية إلى جانب الاستقرار السياسي وأيضا الكفاءة المؤسسية وما تتضمنه من (مدى وجود نظام قانوني وقضائي وتشريعي مدعم للحقوق والملكيات وعدم انتشار الفساد الإداري والسياسي)، هذا إلى جانب أهمية جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بتحسين المناخ الاستثماري من خلال عدم وجود قيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض معدلات الضرائب على الأرباح، والسماح بتحويل الأرباح إلى الخارج وتقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التشغيل[1].

دراسة (Andreas.J,2004) والتي كانت تهدف إلى اختبار مدى تأثير الفساد الإداري والذي يعود إلى انتشار البيروقراطية، وضعف الكفاءة المؤسسية للدولة في طل اقتصاد السوق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمدت الدراسة في تحليلها على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومستوى الفساد الإداري. وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن انتشار الفساد بالدول المضيفة يمارس تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ نظرا لما يترتب عليه من زيادة

[1] Elizabeth Asiedu, Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa, Absolute Progress But Relative Decline, Department Economics, University of Kansas, Journal of Development Policy Review, 2003. P 213

حالة عدم التأكد بشأن المدفوعات أو تكاليف المعاملات المرتبطة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار بهذه الدول[1].

دراسة (Steve.O,2003) كانت هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، واختبار ما إذا كان هناك اختلاف في هذه المحددات فيما بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة وباقي الدول النامية من جهة أخرى، ولقد اعتمدت هذه الدراسة في تحليلها على نسبة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في العائد على الاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي، مستوى الفساد والبيروقراطية، مستوى الحقوق السياسية، مؤشر التنمية البشرية، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، البنية التحتية، الموارد الطبيعية، الضرائب على الأرباح وحج الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المحددات ليست ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالمقابل تمثل هذه المتغيرات أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لباقي الدول النامية، وتشمل كل من معدل العائد على الاستثمار والبنية التحتية والنمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية ومعدل التضخم ومؤشر الحقوق السياسية (الديمقراطية)، أما فيما يتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيعد كل من درجة الانفتاح الاقتصادي، مستوى الفساد والبيروقراطية من أكثر العوامل تأثيرا على المناخ الاستثماري بهذه الدول[2].

[1] Andreas Johnson, op cit, p92

[2] Steve Onyeiwu, Analysis of FDI Flows to Developing Countries, Is The MENA Region Different, Tenth ERF Annual Conference, 16-18 December 2003, Morocco

دراسة (Matthias.B,Carsten.H,2005) كانت هذه الدراسة تهدف إلى محاولة التعرف على مدى تأثير الخطر السياسي والذي يعود إلى عدم الكفاءة المؤسسي، على القدرة التنافسية للدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتمدت هذه الدراسة في تحليلها على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير تابع، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في كل من الاستقرار الحكومي، غياب مخاطر الاستثمار (نزع الملكية وتحويل الأرباح)، الفساد، الإنفاق العسكري، التعصب الديني، دور القانون ومصداقيته، الديمقراطية، البيروقراطية، حجم السوق، درجة الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حالة عدم التأكد المرتبطة بجودة الكفاءة المؤسسية للدولة تؤثر تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الديمقراطية فتؤثر عليها تأثيرا إيجابيا نظرا لما تتضمنه من حماية للحقوق والملكيات وبالتالي التقليل من المخاطر السياسية بالدول المضيفة، كما أشارت الدراسة إلى أن المكونات الخاصة بمؤشر الخطر السياسي ترتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة المؤسسية للدولة، حيث أن البيروقراطية ترتبط بمدى قوة مؤسسات الدولة، وكذلك دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام وما يرتبط به من تخفيض لمستويات الفساد بالدول المضيفة، إضافة إلى ذلك، فإن هذه المكونات الخاصة بالكفاءة المؤسسية تعتبر أيضا مؤشرات لجودة الحكم الراشد[1].

دراسة (Quan.Li,Adam.R,2003) كانت هذه الدراسة تهدف إلى اختبار مدى تأثير المؤسسات الديمقراطية وما تتميّز به من خصائص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية، وذلك في ضوء التعرف على مدى تأثير دور القانون والقيود التنظيمية في ظل الديمقراطية على هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب مدى قدرة المؤسسات الديمقراطية غلى منح الحوافز المالية والضريبية لجذب هذه الاستثمارات، هذا إلى جانب

[1] Matthias Busse and Carsten Hefeker, op cit, p154

السياسات المرتبطة بهذه المؤسسات لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير المشروعة، ولقد اعتمدت هذه الدراسة في تحليلها على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية كمتغير تابع، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في مستوى الديمقراطية، مستوى حماية الحقوق والملكيات، استمرارية النظام السياسي أو الحكومة، مستوى الأجور، حجم الاقتصاد، معدل النمو الاقتصادي، القيود على تدفقات رؤوس الأموال وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الزيادة في مستوى الديمقراطية بنقطة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بحوالي 88 مليون دولار، وقد يعود ذلك إلى أن الديمقراطية قد تعد قيدا أمام السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري في السوق، أو عائقا أمام منح هذه الشركات حوافز مالية بما يدعم وضعها التنافسي في السوق ويضر بالاستثمارات المحلية. وعلى العكس من ذلك فإن زيادة مؤشر حماية الحقوق والممتلكات بنقطة واحدة يترتب عليه زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بحوالي 25 مليون دولار[1].

دراسة (Ivar.K,Espen.V,2004) والتي كانت تهدف إلى التعرف على دور المتغيرات الخاصة بالتنمية الاجتماعية في تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي التقليل من حدة الفقر، ولقد اعتمدت هذه الدراسة في تحليلها على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير تابع، بينما المتغيّرات المستقلة فتمثّلت في كل من الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح على التجارة الخارجية، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الفساد، التعصب الديني والعرقي ومستوى الديمقراطية. ولقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن

[1] Quan Li and Adam Resnick, op cit, p140

المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج يركّز بصفة أساسية على مدى الاستقرار السياسي الدولة المضيفة وكذا غياب التعصب الديني والعرقي وأيضا نوع النظام السياسي القائم، حيث أن المستثمر الأجنبي يميل إلى الدول التي تتميز بالديمقراطية لما تتضمنه من حماية والممتلكات والاستقرار في السياسات المعلنة[1].

دراسة (Matthias.B,2004) والتي كانت تهدف إلى اختبار علاقة الشركات متعددة بالحقوق المدنية والحقوق السياسية للأفراد بالاقتصاد المضيف، وهل تساند هذه الشركات أنظمة الحكم المتسلّطة في إهمال الحقوق المدنية والسياسية للإفراد أم تساند أنظمة الحكم الديمقراطية في حماية هذه الحقوق ، وفي ذات الإطار هل تعد الديمقراطية من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد اعتمدت الدراسة في تحليلا على نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حجم السكان كمتغيّر تابع، أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في كل من الديمقراطية، حجم السوق، معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح على التجارة الخارجية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للديمقراطية في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية، أي هناك علاقة ما بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحكومات الدول المضيفة، ويستدل على ذلك من خلال تغيّر هيكل الاستمارات الأجنبية المباشرة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة والخدمات بالدول النامية، الأمر الذي يؤكّد على وجود علاقة طويلة الأجل ما بين المستثمر في هذين القطاعين حكومات الدول المضيقة لحماية استثماراتهم وممتلكاتهم بالشكل الذي يمكّنهم من التوسّع في الاستثمار في الأجل الطويل[2].

[1] Ivar Kolstad & Espen Villanger, Determinants of Foreign Direct Investment In Services, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, CMI Working Papers, 2004, p152

[2] Matthias Busse, op cit, p101

دراسة (Ricardo.H,Eduardo.F,2000) والتي كانت تهدف إلى محاولة التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة الكفاءة المؤسسية والاستقرار السياسي بأمريكا اللاتينية، وكانت نسبة حجم الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي هي المتغيّر التابع، بينما تمثّلت المتغيّرات المستقلة في كل من مستوى الدخل، حجم السوق، درجة الانفتاح الاقتصادي، خطر الدولة، الموارد الطبيعية، نسبة الدين الخارجي والكفاءة المؤسسية (والتي تتضمّن كل من الديمقراطية، البيروقراطية، مكافحة الفساد، دور القانون ومصداقيته، جودة التنظيمات، المؤسسات المانحة للائتمان والمؤسسات التي تحمي حقوق المساهمين)، حيث خلصت الدراسة في تحليلها إلى أن أمريكا اللاتينية تحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادها من أجل تحسين الأطر المؤسسية والتي تحسّن من جودة المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة والأشكال الأخرى من رؤوس الأموال بصفة عامة، حيث يلاحظ أن الدراسة استعملت المؤشرات الست للحكم الراشد وفق منهج البنك الدولي بالإضافة إلى المؤشرين الآخرين المرتبطين بمؤسسات التمويل ومدى حمايتها لحقوق الدائنين والمساهمين وفق القوانين والتشريعات المعمول بها[1].

دراسة (Hans.C,2004)، والتي كانت تهدف إلى تقييم المناخ الاستثماري لدول OCDE، وذلك للوقوف على أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، ولقد اعتمدت الدراسة على أربعة مناهج مختلفة للتعرف على هذه المحددات على النحو التالي: مؤشر الحرية الاقتصادية ويتضمّن السياسات التجارية، السياسات المالية، عدم التدخل الحكومي، السياسة النقدية، البنوك والتمويل، اللوائح التنظيمية، الأجور والأسعار، حماية حقوق الملكية، القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر والسوق غير الرسمي، أما مؤشر نمو التنافسية فيتضمن استقرار السياسات

[1] Ricardo. H, Eduardo, op cit, p73

الاقتصادية الكلية، كفاءة المؤسسات العمومية، جودة البيئة التكنولوجية، أما مؤشر بيئة النشاط الاقتصادي فيتضمن جودة اللوائح التنظيمية، القيود المرتبطة بالعمل، القيود المرتبطة بالضرائب، القيود المرتبطة بالبيئة، والقيود الخاصة بالخدمات العامة والاتصالات، في حين تضمن مؤشر الأونكتاد وفرة الموارد البشرية، نفقات التشغيل، الضرائب، البنية الأساسية، الأداء الحكومي واللوائح التنظيمية، حيث خلصت هذه الدراسة بال نسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية، فإنه من أهم محددات المناخ الاستثماري غياب التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة في تحديد الأجور والأسعار، ومدى حمايتها لحقوق الملكية وسهولة اللوائح والإجراءات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي، أما بالنسبة لمؤشر نمو التنافسية فخلصت الدراسة إلى أهمية الاستقرار في السياسات الاقتصادية والشفافية والمصداقية في الإفصاح عنها، هذا إلى جانب التقدم التكنولوجي في تحسين جودة المناخ الاستثماري، بينما توصلت نتائج بنية النشاط الاقتصادي إلى أهمية المؤشر الخاص بجودة اللوائح التنظيمية، هذا إلى جانب التأثير السلبي للقيود المرتبطة بالعمل أو استعمال الخدمات العامة، وأخيرا تمثلت نتائج مؤشر الأونكتاد في أهمية المؤشر الخاص بجودة اللوائح التنظيمية ومدى الوفرة في الموارد البشرية[1].

دراسة (Elizabeth.A,2003) والتي حاولت تقديم تفسيرات مختلفة لتدهور وضع إفريقيا التنافسي في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية وتحليل العوامل التي يجب التركيز عليها لجذب المزيد من هذه الاستثمارات، ولقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على ثلاثة عوامل تمثلت في درجة الانفتاح والتي تقاس بمؤشر الرقابة على رأس المال، القيود على التجارة والاستثمار والمؤشر الخاص المناخ الاستثماري، أما العامل

[1] Erdal Demirhan, Mahmut Masca, determinants of foreign direct investment flows to developing countries: a cross-sectional analysis, prague economic papers, 4, 2008, p83

الثاني فتمثل في الكفاءة المؤسسية وتتضمن الرشاوى والفساد، دور القانون ومصداقيته، البيروقراطية ومدى الالتزام بالتعاقدات وفسخها، أما فيما بتعلق بالعامل الخاص بتطور البنية الأساسية فيقاس بنسبة رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، الطاقة وطرق توزيعها وعدد الخطوط الهاتفية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أهمية التركيز على العوامل التالية باعتبارها من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل هذه العوامل في درجة الانفتاح وتطور البنية التحتية والكفاءة المؤسسية والتي تقاس بدرجة انتشار الفساد والرشاوى، سيادة القانون ومصداقيته، بالإضافة إلى نوعية الجهاز البيروقراطي ومدى الالتزام بالعقود وفسحها دون تعويض[1].

دراسة (Ivar.K,Espen.V,2004)، كانت هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أهمية العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات بصفة عامة وفي بعض أنواع الخدمات بصفة خاصة مثل النقل، التجارة والتمويل، وذلك في ظل زيادة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الخدمات في تلك الفترة، ولقد اعتمدت الدراسة في تحليلها على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقطاع الخدمات كمتغير تابع، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في الديمقراطية، الكفاءة المؤسسية، المخاطر السياسية، الاستقرار السياسي، درجة الانفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، وفي النهاية خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقطاع الخدمات تتمثل في الكفاءة والديمقراطية وحجم السوق، حيث لم تعد للمحددات التقليدية أهمية كبيرة في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي في قطاع الخدمات[2].

[1] Elizabeth Asu, op cit, p102

[2] Ivar.K, Espen.V, op cit, p 77

خاتمة الفصل الثالث:

لقد تم التعرض في هذا الفصل إلى ميكانيزمات تأثير الأبعاد المختلفة للحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستعينين بأهم نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وقد تم التوصل إلى أن الحكم الراشد أصبح من أهم العوامل اللازمة لتحسين ملاءمة وجاذبية المناخ الاستثماري. ذلك لأن المستثمرين يسعون إلى البحث عن الدول التي يكون فيها المناخ الاستثماري نزيه ومستقر يمكّن من التنبؤ بالسياسات والقرارات الاقتصادية وبعيد عن الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية.

وحيث أن الحكم الراشد أصبح من أهم العوامل المؤثرة في جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سنحاول في الفصل الرابع قياس مدى تأثير مستوى الحكم الراشد في الجزائر على جاذبية مناخها الاستثماري من خلال تفصيل طبيعة واتجاه هذه العلاقة.

الفصل الرابع:
تحليل العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

انطلاقا مما تم التوصل إليه في الفصل السابق فيما يتعلق بآليات تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث اتضح لنا بأن العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال محل جدل ونقاش سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

ومن أجل الوقوف على طبيعة وحقيقة العلاقة بين مستوى الحكم الراشد في الجزائر وتأثيره على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سنعتمد على نموذج قياسي يرتكز على أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من تحديد الأهمية النسبية لمستوى الحكم الراشد بمختلف عناصره في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب.

IV.1. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

IV.1.1. تطور البيئة التشريعية للاستثمار في الجزائر

سنحاول في هذا القسم من البحث التعرض إلى مراحل تطور مختلف التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال تبويبها في ثلاث مراحل، تتعلق الأولى منها بمرحلة الاقتصاد المخطط، بينما تشمل المرحلة الثانية فترة الإصلاحات الاقتصادية التي تغطي فترة التسعينيات، وأخيرا فترة ما بعد سنة 2000 التي شهدت تطور نوعي في الإصلاحات والدعم والإنعاش الاقتصادي.

IV.1.1.1. مرحلة الاقتصاد المخطط

1. قانون 1963.

كان الأمر 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 موجها في معظمه إلى رؤوس الأموال الأجنبية الإنتاجية[1]، بهدف تشجيعها آنذاك على عدم مغادرة أرض الوطن والمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني، وهذا ما أكدته المادة 23 منه، وذلك من خلال منح المستثمرين الأجانب مجموعة من الضمانات، بعضها عامة، يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب وبعض الضمانات خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية[2].

أ. الضمانات العامة:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية[3].

[1] قانون رقم 63-277 المؤرّخ في 26 جويلية 1963 المتعلّق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 02 أوت 1963.

[2] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص7.

[3] المادة 3 من القانون رقم 63-277.

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات[1].
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية[2].
- أخيرا، هناك ضمان ضد نزع الملكية، حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل[3].

ب. الضمانات الخاصة بالمؤسسات المعتمدة:

تتمتع هذه المؤسسات بضمانات خاصة، حيث تعتمد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة والمؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني، بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات التي يترأسها مدير عام للتخطيط والدراسات الاقتصادية.

يشتمل الاعتماد الممنوح لهذه المؤسسات على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها) [4]، الحماية الجمركية[5]، التدعيم الاقتصادي للإنتاج، بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني، وترقية العمال والإطارات الجزائرية[6].

ج. الضمانات الخاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:

يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشتمل برنامج استثمارها على قيمة خمسة ملايين دينار في مدة ثلاث سنوات، على أن ينجز

---

[1] المادة 4 من القانون رقم 63-277.

[2] المادة 5 من القانون رقم 63-277.

[3] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص7.

[4] المادة 31 من القانون رقم 63-277.

[5] المادة 9، الفقرة 1 من القانون رقم 63-277.

[6] المادة 12 من القانون رقم 63-277.

هذا الاستثمار في قطاع يحظى بالأولوية أو في منطقة تعطى لها اهتمام خاص، أو أن ينشئ الاستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين[1].

بالإضافة إلى الامتيازات الواردة في الاعتماد، يمكن للاتفاقية أن تنص على تجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى، والتخفيف الجزئي أو الكلي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة[2].

إلا أنه لم يتم تفعيل وتطبيق هذا القانون على أرض الواقع بسبب عدم إلحاقه بنصوص تطبيقية، حيث لم تبادر الإدارة بدراسة أي من الملفات التي أودعت لديها، بالإضافة إلى أنه كان غير مطابق للواقع حيث بدأت السلطات الجزائرية عملية التأميمات، واتضحت نيتها بالتوجه نحو النظام الاشتراكي، مما خلق شكوكا وولّد خوفا لدى القطاع الخاص الأجنبي على مصالحه.

2. قانون 1966:

بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله، والضمانات الخاصة به، وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة آنذاك.

[1] تومي عبد الرحمن، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص140.

[2] المادة 19 من القانون رقم 63-277.

يختلف هذا القانون جذريا عن القانون السابق، وذلك من خلال المبادئ التي تم وضعها بموجبه والتي تتمثل فيما يلي[1]:

المبدأ الأول:

الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، وترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها[2]، ويمكن أن تتدخل الدولة بمفردها أو بمشاركة الرأسمال الخاص في شركات مختلطة، على أن يتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص أو الأسهم التي لا تملكها.

من جهة أخرى، يمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى، على أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية[3].

المبدأ الثاني: يتعلق بمنح الاعتماد والضمانات

تخص إجراءات الاعتماد ثلاث حالات[4]:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي (500.000 دج) تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من قبل أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.

[1] أمر رقم 66-284 المؤرّخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

[2] المادة 2 من الأمر رقم 66-284.

[3] عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، الأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص14.

[4] تومي صالح، مرجع سابق، ص141.

- الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعنى، رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات.

أما الضمانات والامتيازات المالية فتتمثل فيما يلي[1]:

- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.
- تحويل الأموال، الأرباح الصافية.
- الضمان ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي، يؤدي إلى التعويض خلال تسعة أشهر، على أن يساوي التعويض القيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة.
- ضمانات الاقتراض المتوسط والطويل المدى بالإضافة إلى منح تخفيضات على الفوائد.

تعتبر هذه الأحكام قاسية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث لم ينص المشرع على ضمان تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يحدد مهلة للتأميم.

ما طبق من هذا القانون في ميدان الاستثمارات الخاصة الأجنبية يتعلق بالشركات المختلطة، وذلك من سنة 1966 إلى غاية 1982.

3. قانون 1982

في سنة 1982 تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها، وتكون من خلال ذلك الدولة قد أكدت نيتها في رفض التدخل المباشر للاستثمار

[1] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص8.

الأجنبي بمفرده، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة، وذلك حسب ما نص عليه القانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982 والذي كانت من جملة أهدافه[1]:

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.
- العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي، والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة.

خلاصة القول أن هذا القانون لم يحقق ما كان مسطرا له، ولم يجد الدعم الكافي ميدانيا، نظرا لعدة وأسباب أهمها[2]:

- الاستثمارات الخاصة المحلية منها أو أجنبية لم يحن وقتها بعد لتحتل مرتبة الصدارة، فهي ليست من أولويات البرنامج.
- ثقافة هيمنة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي، وانتشار البيروقراطية حالت دون التوسع في هذا التوجه.

4. قانون 1986:

لقد شهد الاقتصاد الوطني سنة 1986 أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني الذي كان ولا يزال مبنيا على الريع البترولي، وتقلص حجم الاستثمارات المحلية وأصيبت ميزانية الدولة بعجز مالي

[1] قانون رقم 82-13 المؤرّخ في 28 أوت 1982 المتعلّق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة بتاريخ 31 أوت 1982.

[2] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص15.

كبير، الأمر الذي أجبر صناع القرار في بلدنا على اتخاذ مجموعة من القرارات وإصدار العديد من القوانين والتشريعات، ومنها الأمر رقم 86-13 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986، والذي جاء ليتمم قانون 82-13 ويدخل تغيرات في تنظيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا على مستوى قطاع المحروقات، الذي يعد أهم مجال لتدخل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث نظّم قواعد التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، وكذا حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط، والسماح للشركات الأجنبية بالتدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك)، شريطة ألا تتعدى مساهمة الرأسمال الأجنبي 49%[1].

لقد نص هذا القانون على جملة من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وأهمها[2]:

- المشاركة في هياكل التسيير.
- رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة.
- إمكانية التحويل الجزئي للأرباح.
- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.
- التحويل الجزئي لأجور العمال الأجنبية.
- منح القانون عدة تسهيلات وامتيازات وتحفيزات ضريبية.

[1] منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005-2006، جامعة الجزائر، ص139.

[2] قانون رقم 86-13 المؤرّخ في 19 أوت 1986 المعدّل والمتمم للقانون رقم 82-13، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986.

رغم ذلك، لم يتمكن هذا القانون من بلوغ وتحقيق جميع الأهداف المسطرة، حيث بقي مثل القوانين السابقة مقيدا ببيروقراطية الإدارة، والخيار الاقتصادي والسياسي الذي تبنته الجزائر آنذاك والذي أكّد على مبدأ سيادة وسيطرة الدولة على المجالات الاقتصادية.

2.1.1.IV. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

1. قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

شهد برنامج الإصلاحات الذي أقره البرلمان لحكومة بلعيد عبد السلام، عدة مبادرات إصلاحية، فقد أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مرموقة، تجسدت من خلال القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، تحت عنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال[1].

حدد هذا القانون وبوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، حيث أصبحت طبيعة هذه العلاقة تتميز بخاصتين[2]:

أ. فيما يتعلق بالجانب المالي، تم الترخيص بفتح مكاتب فروع لتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، بالإضافة إلى فتح المجال للمساهمات الأجنبية في المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية.

ب. أما في المجال الاستثماري فقد تم الترخيص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر

[1] قانون رقم 90-10المؤرّخ في 14 أبريل 1990 المتعلّق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.

[2] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص9.

والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، وهذا ما أكدت عليه المواد من181 إلى 188 من ذات القانون، وذلك من أجل:

- إشراك رأس المال الأجنبي في تمويل التنمية؛
- إنشاء وترقية مناصب الشغل؛
- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛
- ترقية المعارف المتعلقة بالاستخدامات التكنولوجية والتقنية؛
- فتح منافذ على الأسواق الخارجية وتحقيق توازن سوق الصرف.

كما نص هذا القانون على أن رأس المال الأجنبي يمكن أن يأخذ شكلين، إما مباشر أو مختلط، حيث تم التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسبة معينة، وأكد على قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر والطرف الأجنبي، والتخلي نهائيا عن التفريق بين المقيمين وغير المقيمين حيث أقر مبدأ المساواة بينهما في الحقوق والواجبات[1].

ما يلاحظ على هذا القانون، أنه أخذ بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص، وكرس عددا من المبادئ تتمثل في[2]:

المبدأ الأول: يتمثل في حرية الاستثمار، باستثناء أنه ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي كما أنه حدد شروط تدخل رأس المال الخاص (المادة 183).

[1] قويدري محمد، تحليل وقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص156.

[2] عليوض قربوع كمال، مرجع سابق، ص10.

المبدأ الثاني: يتمثل في حرية تحويل رؤوس الأموال بعد أخذ تأشيرة البنك المركزي الجزائري، بعد 60 يوما من تقديم الطلب إليه.

المبدأ الثالث: يتمثل في الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، حيث تجدر الإشارة إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع الجزائر إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

المبدأ الرابع: يتمثل في تبسيط عملية قبول الاستثمار يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة الذي يبديه مجلس النقد والقرض خلال شهرين من تقديم الملف إليه.

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن قانون 90~10 لم ينص على أية امتيازات للمستثمرين الأجانب رغم تضمنه على العديد من الضمانات المتعلقة بالتحويل، حيث أن الامتيازات المطبقة في القوانين 82-13 و86-13 المتعلقة بالشركات المختلطة بقيت سارية المفعول.

2. قانون 1993

كانت الجزائر في هذه المرحلة تمر بأزمة حقيقية متعددة الأبعاد، فبالإضافة إلى الوضع السياسي والأمني غير المستقر على المستوى الداخلي، كانت المواجهة قائمة مع المؤسسات والمنظمات الدولية بسبب أزمة المديونية وتداعياتها على الوضع الاقتصادي الداخلي من خلال انهيار القدرة الشرائية، وانتشار البطالة وتدهور الوضع الاجتماعي بصفة عامة.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات[1]، والذي يعد إطارا منظما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يوفر لها شروط جذب أكثر ملاءمة بالمقارنة مع القوانين السابقة، لكونه يتناول ولأول مرة نظام المناطق الخاصة والحرة، ونظام العقود، ويتطرق إلى الاستثمار في الجنوب الكبير وغيره من المناطق.

وبصفة عامة يمكن تلخيص ما جاء في هذا المرسوم في الإجراءات التالية[2]:

- إلغاء القيود التي ميزت القوانين 1982، 1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط.
- استبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة (المادة 49 منه).
- حدد المرسوم الشروط الكفيلة بالاستثمار في الجزائر، والواجب على المستثمرين مراعاتها والمتمثلة في ضرورة التصريح بالاستثمارات لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) وبضرورة الحصول على الموافقة المتعلقة بطلب منح الامتيازات خلال 60 يوما إلى جانب هذا باقي الامتيازات في الضرائب والجمارك والضمان والتحويل.

يجب الإشارة هنا إلى أن إصدار هذا المرسوم كان متزامنا مع إبرام الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية، منها معاهدة متعلقة بالاستثمارات في مجال اتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى إبرام معاهدات ثنائية مع عدد من الدول، وانضمامها إلى اتفاقية تسوية

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرّخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلّق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

[2] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص 18.

المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى وكذا موافقتها على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات[1].

IV.3.1.1. القوانين الصادرة بعد سنة 2000

خلال هذه المرحلة أدركت الجزائر مدى الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، فدعّمت منظومتها القانونية بسلسلة من التشريعات والنصوص الفعالة التي تقوم بدعم هذا التوجه، وتجلى ذلك بكل وضوح من خلال الأحكام والنصوص التي تضمنها الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003[2].

لقد نص هذا القانون صراحة في مادته الرابعة على أن الاستثمار تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريعات الخاصة بالنشاطات المتعلقة بحماية البيئة، وكفل هذا القانون الحماية والضمانات اللازمة لهذه الاستثمارات[3].

كما نص هذا الأمر في مادته الأولى على أن ما يشتمله من نصوص يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز، حيث تستفيد من المزايا الممنوحة كل النشاطات المتعلقة باقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قنوات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة، يضاف إلى ذلك المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل عيني أو نقدي[4].

---

[1] تومي صالح، مرجع سابق، ص 145.

[2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت 2001، المتعلّق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

[3] المادة 4 من الأمر رقم 01-03.

[4] المادة 1 من الأمر رقم 01-03.

1. الامتيازات الممنوحة[1]:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وعدّلت هذه المادة بموجب الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، حيث تم الإعفاء التام من الحقوق الجمركية للسلع غير المستثناة.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة والمقتناة محليا، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ولقد تم إضافة امتيازين آخرين بعد الشروع في النشاط بموجب الأمر 06-08 وهما[2]:

- الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء من لرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات كذلك.

بالإضافة إلى الامتيازات السابقة، فإن الاستثمارات التي يتطلب إنجازها مساهمة خاصة من الدولة، وتلك ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وتدّخر الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستدامة، وباستثناء تلك المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة، تستفيد من مزايا إضافية تتمثل في[3]:

---

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص171.

[2] أمر رقم 06-08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو 2006، يعدل ويتمم الأمر 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت 2001 المتعلّق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2006.

[3] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص32.

- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنين في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني. ثم عدل الإعفاء بموجب الأمر 06-08 وأصبح يشمل فقط الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

2. الضمانات المقدمة

بالإضافة إلى الامتيازات التي تم التطرق إليها سابقا، لقد كفل القانون مجموعة من الضمانات للمستثمرين الأجانب من أجل حمايتهم ودعم استقرارهم، ومنها نذكر ما يلي[1]:

- يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.
- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإجراءات المنجزة وفقا للنظام الذي حدده الأمر 01-03 إلا بطلب صريح من المستثمر نفسه.

[1] محمد قويدري، مرجع سابق، ص177.

- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية سواء كان سببه المستثمر أو إجراءات اتخذتها الدولة الجزائرية ضده إلى الجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر تتعلق بالمصالحة أو التحكيم أو في حالة وجود اتفاق خاص على بند التسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناءا على تحكيم خاص.
- يكفل حق الطعن بالنسبة للمستثمرين الذين يرون وجود تعسف ضدهم بشأن الاستفادة من المزايا، وتقدم الطعون إلى لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كفل النظام 05-03 الصادر بتاريخ 06 جوان 2005 عن محافظ بنك الجزائر، والذي يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، مجموعة من الضمانات منها[1]:

- تستفيد الاستثمارات التي أنجزت عن طريق مساهمات خارجية من ضمان تحويل إيرادات رأس المال المستثمر وصافي النواتج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية.
- يتم تحويل الأرباح والأسهم التي حققتها الاستثمارات المختلطة (الوطنية والأجنبية) عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والوسيطة المعتمدة، بمبلغ مطابق لحصة المساهمة الأجنبية في رأس المال.

[1] نظام رقم 05-03 مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 6 يونيو سنة 2005، المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر بتاريخ 31 يوليو 2005.

- يتم تحويل صافي النواتج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية للاستثمارات المختلطة (الوطنية والأجنبية) عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والوسيطة المعتمدة، بمبلغ مطابق لحصة المساهمة الأجنبية في رأس المال.

3. قاعدة 51-49:

تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، تعديلا جوهريا على الإطار القانوني لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث نصت المادة 58 من الأمر 01-09 المؤرخ في 22 يوليو 2009 على أنه: لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51%على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء[1].

2.1.IV. أجهزة متابعة ودعم الاستثمار في الجزائر

متابعة للمزايا والضمانات التي تم منحها للمستثمرين بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الأجهزة لمتابعة ودعم وتحفيز والترويج للاستثمارات المحلية منها والأجنبية.

1.2.1.IV. المجلس الوطني للاستثمار CNI

يكلف المجلس بالمسائل المرتبطة باستراتيجية وسياسة دعم الاستثمارات، وتتمثل مهامه في[2]:

[1] أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.

[2] المادة 19 من الأمر 01-03.

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه، ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملاحظة؛
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة؛
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا، ويوافق عليها وكذلك القيام بتعديلها وتحديثها؛
- يدرس مقاييس تجديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني يوافق عليها؛
- يفصل بناءا على أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه سابقا؛
- يقيم القروض الضرورية لتمويل البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها، ويشجع على ذلك؛
- يعالج كل المسائل الأخرى ذات علاقة بالاستثمار.

IV.2.2.1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الهيئات الإدارية المعنية المهام التالية[1]:

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لفائدة المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار؛
- جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لمحيط الأعمال بالتعرف الأحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار بما في ذلك التي تكتسي طابعا قطاعيا وتنشرها عبر وسائل الإعلام وتبادل المعطيات؛
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها والمراجع التوثيقية ومصادر المعلومات الضرورية لتحضير مشاريعهم؛
- وضع بنوك معلومات تتعلق بفرص الأعمال والشراكة والمشاريع وثروات الأقاليم المحلية والجهوية وطاقاتها؛
- وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين؛
- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تحول دون إنجاز الاستثمارات، وتقترح التدابير التنظيمية والقانونية لإنجازها؛
- إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء الشركات وممارسة النشاطات والمساهمة عن طريق التي تعرضها سنويا على

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

السلطة الوصية، في تخفيف تبسيط الإجراءات والشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛

- المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها؛
- ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين، وترقية المشاريع وفرص الأعمال؛
- تنظيم ملتقيات ولقاءات وأياما دراسية منتديات تظاهرات أخرى ذات علاقة بمهام الوكالة؛
- المشاركة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج والمتصلة باستراتيجية ترقية الاستثمارات؛
- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة تطويرها؛
- ضمان خدمة الاتصال مع عالم الأعمال والصحافة المتخصصة؛
- استغلال كل الدراسات والمعلومات المتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى؛
- تنظيم مصلحة استقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم؛
- وضع خبرة الاستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الاقتضاء؛
- مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى؛
- تنظيم مصلحة مقابلة المستثمرين غير المقيمين والتكفل بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشاريعهم؛
- إعلام المستثمرين بالأوعية العقارية المتوفرة؛
- ضمان تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار؛

- تجميع كل المعلومات ذات الصلة لفائدة بنك المعطيات العقارية المؤسس على مستوى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات؛
- تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به والمصادق عليها من طرف المجلس الوطني للاستثمار؛
- التفاوض حول الامتيازات الممنوحة للمشاريع؛
- القيام بالتحقق من أن الاستثمارات المصرح بها من قبل المستثمرين وكذا السلع والخدمات التي تخصّها، مؤهلة للاستفادة من الامتيازات؛
- إصدار القرار المتعلق بالامتيازات، وإعداد قوائم برنامج التجهيزات للمستثمرين المؤهلين للاستفادة من نظام الحوافز؛
- إلغاء القرارات والسحب الكلي أو الجزئي للامتيازات عند الضرورة؛
- استلام تصريحات التحويل والتنازل عن الاستثمارات؛
- تطوير خدمة الرصد والمتابعة لما بعد إنجاز الاستثمار للمستثمرين غير المقيمين؛
- ضمان خدمة إحصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة ومدى تقدّم إنجازها؛
- جمع المعلومات حول تقدّم المشاريع وكذا التدفقات الاقتصادية المترتبة عنها؛
- التأكد من احترام التزامات المستثمرين فيما يتعلق بالاتفاقيات.

3.2.1.IV. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالاستثمار، وتتمثّل مهامها فيما يلي[1]:

- تولي مهمة التسيير والترقية، والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي؛
- تولي مهمة الوساطة العقارية؛
- تولي مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم المعلومات للهيئة المختصة، حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقارية وآفاقه؛
- نشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتتولى مهمة ترقيتها لدى المستثمرين، وتضع لهذا الغرض بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية؛
- إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي، والقيم بتحيينه وتحديثه كل ستة أشهر، ويمكن أن يشكل هذا الجدول مرجعا للأسعار الاقتصادية عند عمليات الامتياز أو التنازل؛
- القيام بكل العمليات المنقول، أو العقارية، أو المالية، أو التجارية المتصلة بنشاطها؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 أبريل سنة 2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أبريل 2007.

- إبرام كل العقود أو الاتفاقيات المتصلة بنشاطها؛
- تطوير المبادلات مع المنظمات والمؤسسات المماثلة والمرتبطة بمجال نشاط الوكالة.

IV.3.1. مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

IV .1.3.1. تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة

الشكل (2،4): تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة (1996-2012)

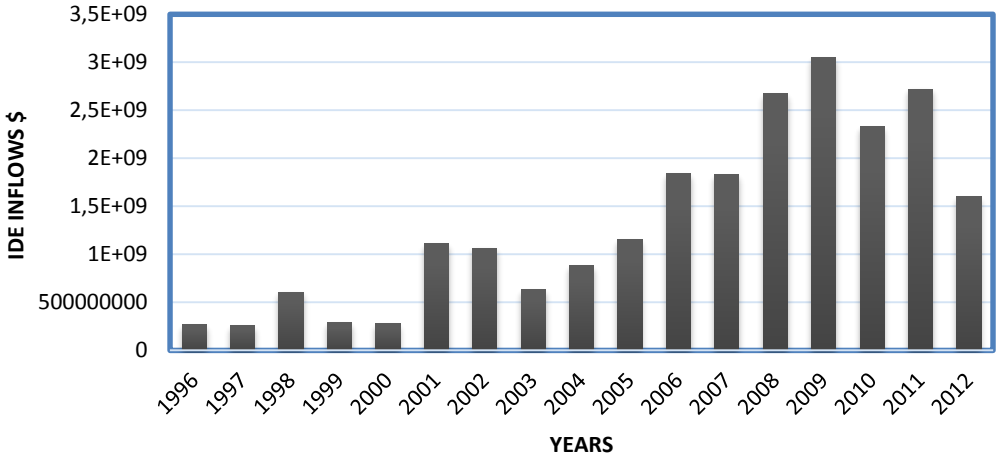

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ أنه في فترة نهاية التسعينات (1996-2000) كان حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ضعيفا نوعا ما، وقد يجد ذلك تبريره من حلال الظروف السياسية والأمنية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، حيث كان لتدهور الوضع الأمني دورا كبيرا في ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي كانت في معظمها مقتصرة على المجال النفطي، وفي سنة 2001 عرف حجم الاستثمارات الأجنبية ارتفاعا نوعيا حيث وصل إلى حوالي 1.107,9 مليون دولار بعدما كان حوالي 280,1 مليون دولار في

سنة 2000، ويرجع ذلك إلى استقرار الأوضاع الأمنية وفتح السوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية لاسيما في قطاع الاتصالات.

وتماشيا مع التحفيزات التي تضمنها الأمر 03-01 المتعلق بالاستثمار، تواصل ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ ليصل إلى أقصى قيمة له في هذه الفترة وهي حوالي 2760,9 مليون دولار سنة 2009. غير أن هذه القيمة تبدو ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى، ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل (3،4): مقارنة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر، المغرب، مصر وجنوب إفريقيا إلى غاية 2012

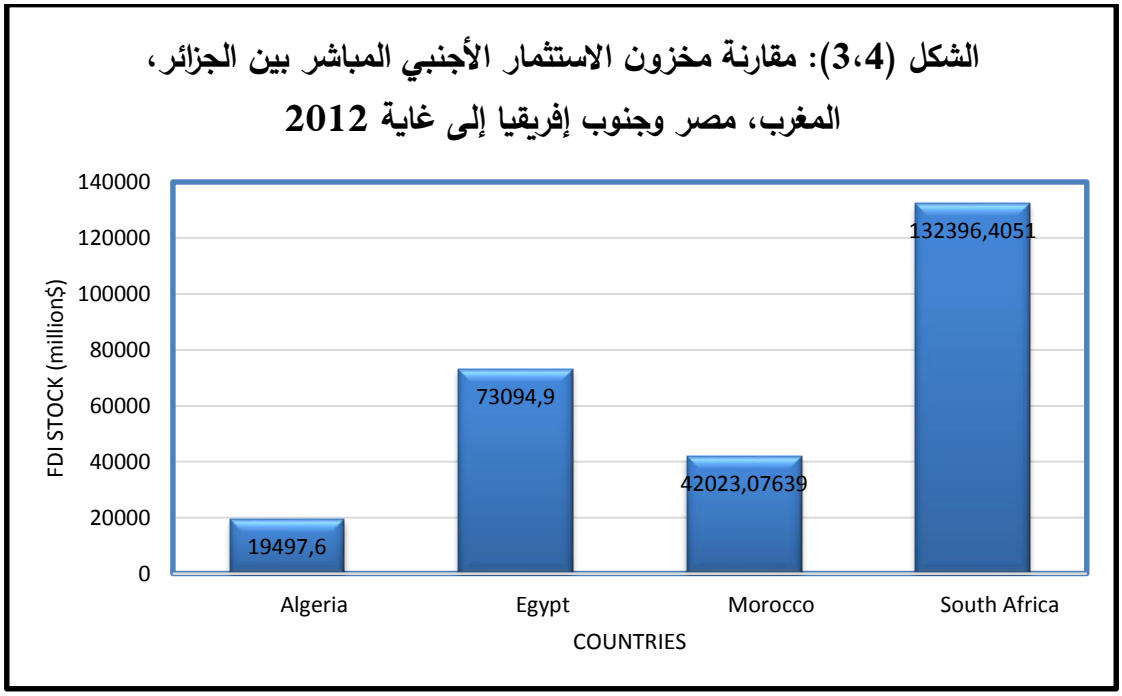

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد الجزائر من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يعتبر الأضعف في الدول الأربعة محل المقارنة، ففي عام 2010، كان محزون الجزائر يقدر بحوالي 19470.6 مليون دولار، بينما كان رصيد المغرب (البلد المجاور) يفوق الجزائر بأكثر من ضعفين أي بحوالي 42023 مليون دولار، في الوقت ذاته كان رصيد مصر يعادل أربعة أضعاف رصيد الجزائر، أي بحوالي 73094.9 مليون دولار،

وفي الأخير نلاحظ أن رصيد جنوب إفريقيا يعادل سبع أضعاف رصيد الجزائر، أي بحوالي 132396.4 مليون دولار.

الشكل (4،4): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة (1996-2012)

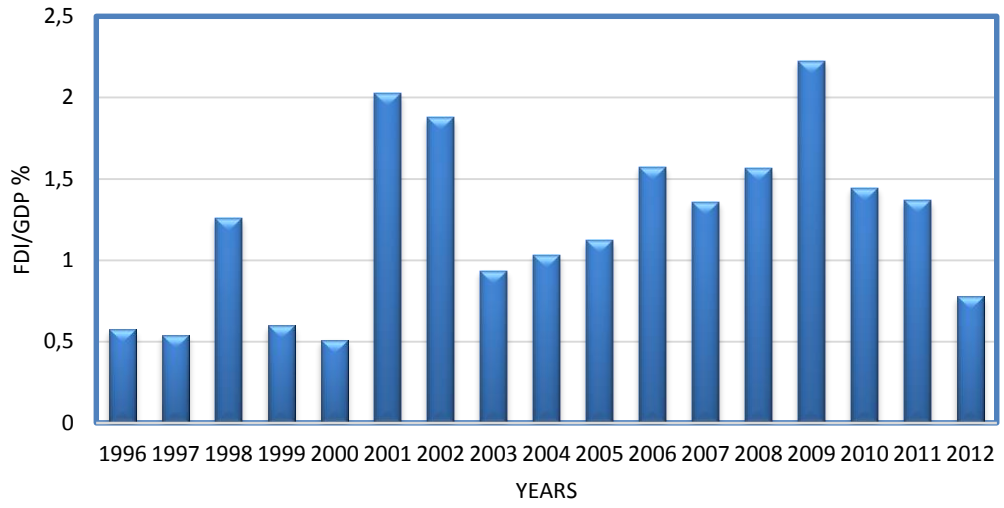

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1996-2000 كانت شبه متقاربة وضعيفة نوعا، حيث كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تمثل سوى 0.55 % من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى ضعف التدفقات الاستثمارية في هذه الفترة للأسباب التي تم ذكرها سابقا، أما في سنتي 2001-2002، فقد عرفت تلك النسبة ارتفاعا ملحوظا إذ وصلت إلى حوالي 2% (تضاعفت أربع مرات)، نظرا للارتفاع في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الناتج، أما في الفترة ما بين 2003-2009 فقد عرفت تلك النسبة ارتفاعا تدريجيا نظرا للتحسن الحاصل في المناخ الاستثمار بالجزائر حيث ارتفعت من 0.93 % إلى 1.96%.

رغم التحسن الملحوظ في نسبة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نتيجة للتحسن النسبي في المناخ الاستثمار، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة جدا إذا ما قورنت بدول أخرى، حيث في سنة 2010 كانت نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (في كل مصر وجنوب إفريقيا تعادل حوالي ثلاث أضعاف نظيرتها في الجزائر، أما في المغرب، فكانت هذه النسبة تعادل حوالي أربعة أضعاف مثيلتها في الجزائر.

الشكل (5،4): تطور مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر في الفترة (1996-2012)

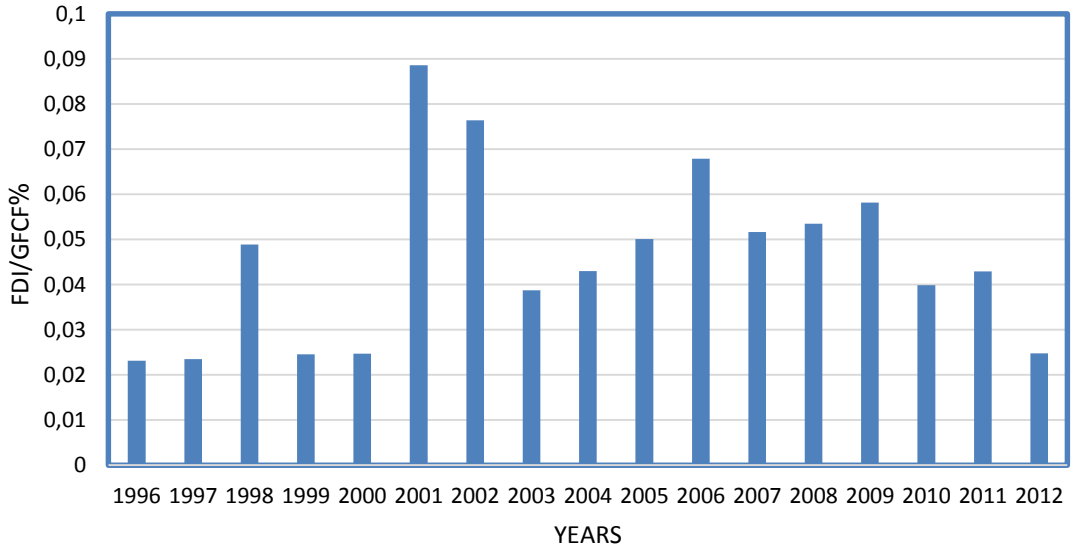

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر كانت تقريبا ثابتا في الفترة الممتدة ما بين 1996-2000، وذلك مرتبط بظروف التدفقات الاستثمارية التي أشرنا إليها سابقا، في الفترة 2001-2002 عرفت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا، إذ بلغت سنة 2001 أقصى قيمتها لتصل إلى حوالي 8.86% بعدما كانت 2.46% سنة 2000، ويرجع ذلك أيضا إلى التطور الملحوظ في حجم التدفقات

الاستثمارية التي شهدتها هذه الفترة، أما خلال الفترة 2003-2009 فقد تطورت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبية في تكوين رأس المال الثابت تدريجيا لترتفع من 3.88% سنة 2003 إلى5.81% سنة 2009 حيث لاحظنا فيما سبق أن هذه الفترة عرفت تطور تدريجي لحجم التدفقات الاستثمارية، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى نسبة متدنية للغاية بلغت 2.47% عام 2012.

IV.1.3.2. توزيع المشاريع الاستثمارية

الجدول (4،4): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار

القيمة بمليون دينار جزائري

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	52739	99.1	6050318	74.9	759366	89
الاستثمار الأجنبي	468	0.9	2022164	25.1	94043	11
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بيانات حول التصريح بالاستثمار في الفترة 2002-2013 منشورة علة موقعها الإلكتروني التالي:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013

نلاحظ أنه إلى غاية سنة 2013، كان عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها المشاريع المشتركة لا يمثل سوى نسبة 0.9% من إجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر، وهذا يمثل نسبة ضعيفة جدا، حيث نلاحظ السيطرة الكلية للاستثمارات المحلية بنسبة 99.1%، ذلك يعني أن السياسة المنتهجة من طرف الجزائر في هذا

المجال لم تكن فعالة بالقدر المناسب، ومن ثم لم تتمكن من توفير المناخ الملائم اللازم لاستقطاب المستثمرين الأجانب، رغم ذلك، فإن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل 25.1% من إجمالي قيمة الاستثمارات وهي نسبة متوسطة نوعا ما، في ذات الوقت نلاحظ أن المشاريع الأجنبية خلقت ما نسبته 11% من إجمالي مناصب الشغل التي تم خلقها في تلك الفترة.

الجدول (4،5): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب دول المنشأ

القيمة بمليون دينار جزائري

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
أوربا	257	521531	48480
فيما بينها الاتحاد الأوربي	205	444845	37069
آسيا	34	98580	5103
أمريكا	10	61850	3473
الدول العربية	154	1237112	35230
إفريقيا	1	1000	30
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	11	99117	1535
المجموع	468	2022164	94043

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بيانات حول التصريح بالاستثمار في الفترة 2002-2013 منشورة علة موقعها الإلكتروني.

نلاحظ أن أوربا تمثل مصدر 55% من المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة 2002-2013، تليها المنطقة العربية بـ 33%، غير أن هذه الأخيرة تزيد قيمة استثماراتها عن 47% من القيمة الإجمالية للاستثمارية الأجنبية، في حين لا تمثل أوربا من حيث

القيمة سوى 18%، وهذا يعطي فكرة عن مكانة وأهمية الاستثمارات العربية المباشرة في الجزائر وضرورة الاهتمام بها ودعمها من طرف الهيئات المعنية.

الجدول (6،4): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب القطاعات

القيمة بمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	8	1.71	4747	0.23	514	0.55
البناء	75	16.03	48345	2.39	16196	17.22
الصناعة	260	55.56	1301291	64.35	45192	48.05
الصحة	6	1.28	13573	0.67	2196	2.34
النقل	17	3.63	12127	0.6	1497	1.59
السياحة	9	1.92	445592	22.04	13980	14.87
الخدمات	92	19.66	107049	5.29	12968	13.79
الاتصالات	1	0.21	89441	4.42	1500	1.6
المجموع	468	100	2022164	100	94043	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بيانات حول التصريح بالاستثمار في الفترة 2002-2013 منشورة على موقعها الإلكتروني.

نلاحظ أن قطاع الصناعة هو أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث عدد المشاريع بما يعادل 55% من إجمالي المشاريع الأجنبية، ومن حيث القيمة بما يعادل 54.63% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية. ثم يليه قطاع الخدمات بحوالي 29.86% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية، غير أننا ما يمكن ملاحظته هو أن قطاع البناء والأشغال العمومية والري يمثل 16.29% من حيث عدد المشاريع لكنه لا يمثل سوى 2.72% من حيث القيمة، وبالمقابل فإن قطاع الاتصالات لا يمثل سوى 0.19% من حيث عدد المشاريع (أقل القطاعات من حيث عدد المشاريع)،

لكنه يمثل 5.23% من حيث القيمة، وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن قطاع الزراعة يحتل المرتبة الأخيرة من حيث القيمة بما يعادل 0.4% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية.

2.IV. الدراسة القياسية:

سنحاول في هذا القسم من البحث بناء نموذج اقتصادي قياسي من أجل معرفة مدى تأثير متغيرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

1.2.IV. صياغة النموذج وتقدير معلماته:

تتمثل صياغة النموذج في تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية، حيث يتم حصر المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج، والتي تتمثل في:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، والذي يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات منها صافي تدفقاته الإجمالية، أو نسبة تلك التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل تطور تلك التدفقات، وفي دراستنا هذه سوف نعتمد على معدل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد، والتي تتمثل في ست مؤشرات يمكن ذكرها كالآتي:
  - مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛
  - مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛
  - مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛
  - مؤشر دور القانون ومصداقيته (RL)؛

- مؤشر نوعية الإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) (RQ)؛
- مؤشر التصويت والمساءلة (البيروقراطية) (VA).

تم الاعتماد على إحصائيات قاعدة بيانات تطور المتغيرات VA, RQ, RL , GE, CC, PS, IDE، التي تتميز بخاصية الاستقرار، وعليه تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات المختلفة للحكم الراشد.

بعد التعرف على المتغيرات التي يتكون منها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة يكون كما يلي:

$$IDE=a_0 + a_1PS + a_2RL + a_3RQ + a_4VA + a_5GE + a_6CC + \mu$$

حيث a_0 تمثل الثابت، و μ يمثل حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج ليعوض باقي المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج.

يتم تقدير معلمات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والتي تعد من أفضل الطرق من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية القياسية والأكثر استعمالا في العلوم الاجتماعية على وجه العموم، نظرا لكونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن. كما سنعتمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews 8).

الجدول (4،7): نتائج تقدير النموذج

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	18.64799	1.558528	11.96513	0.0000
PS	1.089960	0.295501	3.688519	0.0042
RL	1.451508	0.649663	2.234246	0.0495
RQ	−0.621603	0.228549	−2.719777	0.0216
VA	−2.432980	0.885856	−2.746475	0.0206
GE	0.786436	0.885856	0.949141	0.3649
CC	0.404159	0.399753	1.011021	0.3358
R^2 = 0.918674		F=18.82706		DW=2.298034

المصدر: مخرجات eviews

معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

IDE=18.64799+1.089960*PS+1.451508*RL−0.621603*RQ−2.432980*VA

+0.786436*GE+ 0.4041582*CC

2.2.IV. الدراسة الإحصائية للنموذج:

1.2.2.IV. اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معلمات النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$H_0 : a_0=a_1=a_2=a_3=a_4=a_5=a_6=0$ فرضية العدم

$H_1 : a_0\neq a_1\neq a_2\neq a_3\neq a_4\neq a_5\neq a_6\neq 0$ الفرضية البديلة

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي يوضح القيم المحسوبة للمعلمات t_{cal} والقيم الجدولية للمعلمات t_{tab} والتي نستخرجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5%، وبدرجة حرية n−k=17−6=13.

الجدول (8،4): اختبار ستودنت لجميع المعلمات

المقدرات	المعاملات	t_{cal}	t_{tab}	prob
الثابت	a_0	11.96513	2.1604	0.0000
PS	a_1	3.688519	2.1604	0.0042
RL	a_2	2.234246	2.1604	0.0495
RQ	a_3	−2.719777	2.1604	0.0216
VA	a_4	−2.746475	2.1604	0.0206
GE	a_5	0.949141	2.1604	0.3649
CC	a_6	1.011021	2.1604	0.3358

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول ستودنت ومخرجات eviews

- بالنسبة لمعامل الثابت a_0، نلاحظ أن $|t_{cal}|>t_{tab}$، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة، أي أن الثابت معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن prob<0.05، وبالتالي يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_1، نلاحظ أن $|t_{cal}|>t_{tab}$، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الاستقرار السياسي معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن prob<0.05، وبالتالي يمكن القول أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل دور القانون ومصداقيته a_2، نلاحظ أن $|t_{cal}|>t_{tab}$، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير دور القانون معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن prob<0.05، وبالتالي يمكن القول أن دور القانون يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل نوعية الإجراءات التنظيمية a_3، نلاحظ أن $|t_{cal}|>t_{tab}$، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير نوعية الإجراءات التنظيمية

معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن prob<0.05، وبالتالي يمكن القول أن نوعية الإجراءات التنظيمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- بالنسبة لمعامل التصويت والمساءلة (الديمقراطية) a_4، نلاحظ أن $|t_{cal}|>t_{tab}$، وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الديمقراطية معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن prob<0.05، وبالتالي يمكن القول أن الديمقراطية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة a_5، نلاحظ أن $|t_{cal}|<t_{tab}$، وبهذا نقبل فرضية العدم H_0، أي أن متغير فعالية الحكومة غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن prob>0.05، وبالتالي يمكن القول أن فعالية الحكومة لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد a_6، نلاحظ أن $|t_{cal}|<t_{tab}$، وبهذا نقبل فرضية العدم H_0، أي أن متغير مكافحة الفساد غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك فإن prob>0.05، وبالتالي يمكن القول أن مكافحة الفساد لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

IV.2.2.2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

أ. معامل التحديد R^2:

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2=0.9186$ تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 91.86 % من التغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 8.14 %، تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ.

ب. اختبار فيشر F:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، حيث تستخدم الإحصائية الفرضيات التالية:

$H_0 : a_0=a_1=a_2=a_3=a_4=a_5=a_6=0$ فرضية العدم

$H_1 : a_0\neq a_1\neq a_2\neq a_3\neq a_4\neq a_5\neq a_6\neq 0$ الفرضية البديلة

نقوم بحساب F_{tab}، انطلاقا من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5 % وبدرجة حرية البسط k=6، ودرجة حرية المقام n−k−1=10

نلاحظ أن $F_{cal}=18.8270>F_{tab}=3.22$، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أن كل المعاملات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، هذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

3.2.2.IV. تشخيص صلاحية النموذج

أ. دراسة الارتباط الذاتي:

الجدول (9،4): اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.340388	Prob. F(1,9)	0.5739
Obs*R-squared	0.619524	Prob. Chi-Square(1)	0.4312

المصدر: مخرجات eviews بتصرف

نلاحظ أن prob=0.4312>0.05 وبالتالي قيمة Khi-deux المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل الفرضية العدم أي نرفض وجود ارتباط ذاتي لجدود الخطأ العشوائي.

ب. اختبار عدم ثبات التباين:

الجدول (4،10): اختبار White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.679657	Prob. F(6,10)	0.6704
Obs*R-squared	4.924373	Prob. Chi-Square(6)	0.5535
Scaled explained SS	0.643517	Prob. Chi-Square(6)	0.9956

المصدر: مخرجات eviews بتصرف

نلاحظ أن prob=0.5535>0.05 وبالتالي القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل الفرضية العدم أي يوجد ثبات أو تجانس التباين لسلسلة حد الخطأ.

ج. اختبار التوزيع غير الطبيعي للبواقي:

الشكل (4،6): اختبار Jarque-Bera

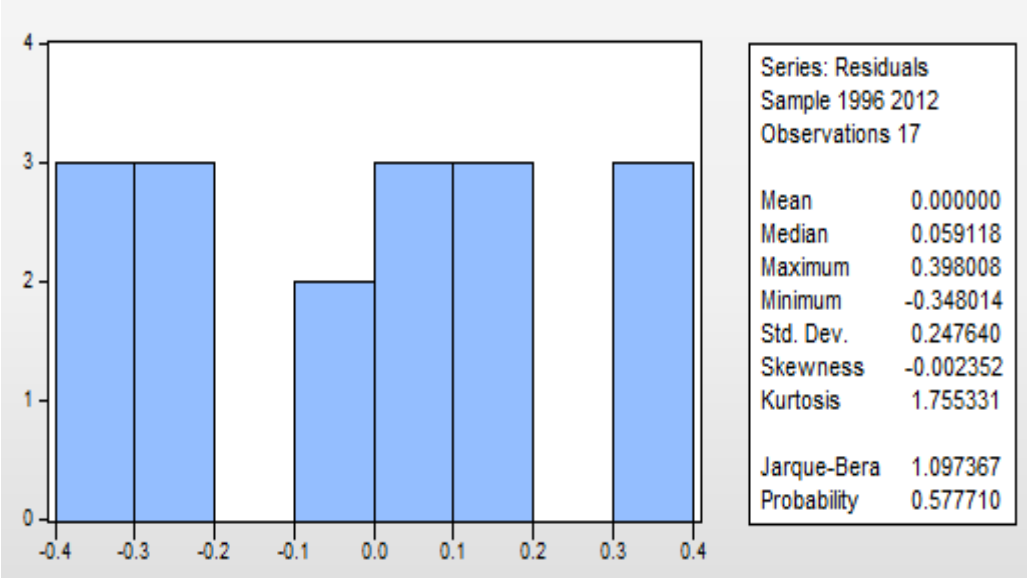

المصدر: مخرجات eviews

نلاحظ أن prob=0.5777>0.05 وبالتالي القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل الفرضية العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع القانون الطبيعي.

د. اختبار إستقرارية النموذج:

الشكل(4،7): اختبار CUSUM

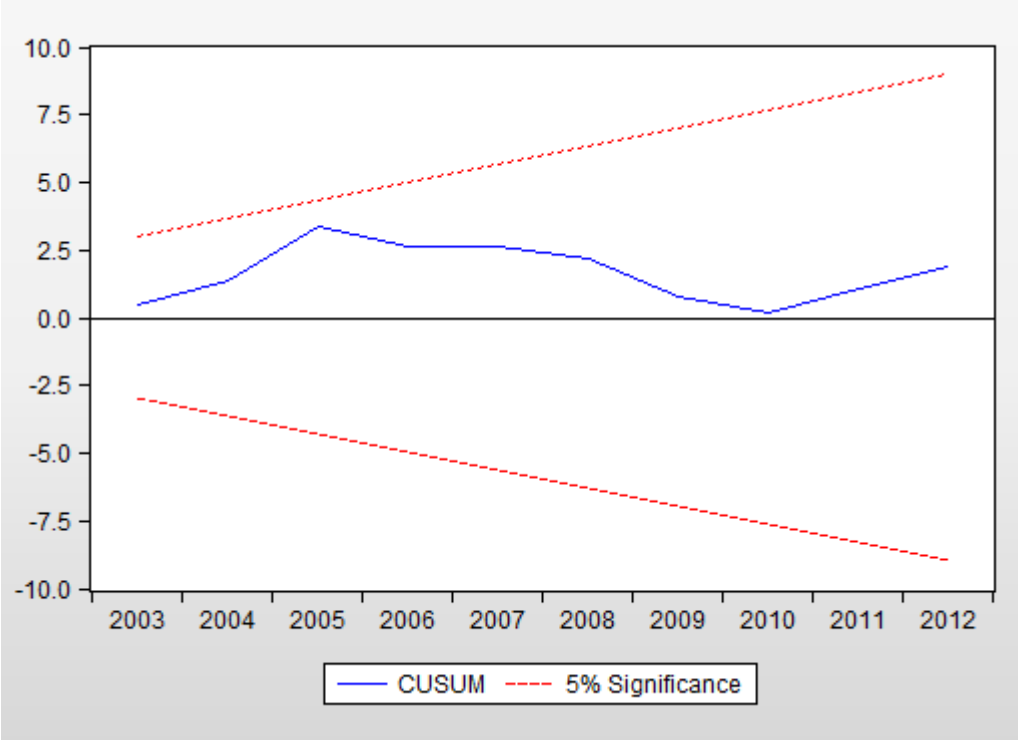

المصدر: مخرجات eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن المنحنى يقع داخل الحدود المسموح بها، ومنه هذا النموذج مستقر عبر الزمن.

من خلال ما سبق لاحظنا أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت ملائمة، وهه يعني أن النموذج جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف مؤشرات الحكم الراشد.

3.2.IV. التفسير الاقتصادي للنموذج:

نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث ان كل زيادة في مؤشر الاستقرار السياسي بـ 1 %، تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.08 %، واتجاه العلاقة

يتوافق مع دراسة Osman Suliman (2005)[1]، والتي تتعلق بكفاءة الإدارة المؤسسية للدولة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيق توصل إلى أن الاستقرار الحكومي والسياسي يعد من أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، كما يتوافق ذلك أيضا مع دراسة كل من Elizabeth Asiedu (2003)[2] التي توصلت إلى أن عدم وجود استقرار سياسي أثر سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفريقيا، كما خلصت كذلك دراسة Mathias Busse, Carsten Hefeker (2004)[3] إلى الدور الإيجابي والمعنوي للاستقرار السياسي في تدعيم القدرة التنافسية لدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويمكن تفسير ذلك، بأن الاستقرار السياسي ينجر عنه استقرار في السياسات العامة للدولة، الأمر الذي يولد الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني نتيجة ما يوفره من إمكانية التنبؤ بالسياسات الحكومية، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المفاجئة للحكومات، وما يرتبط بها من تغير في الاستراتيجيات والسياسات العامة للدولة.

كما نلاحظ وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر دور القانون وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر دور القانون ومصداقيته بـ 1 %، تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بـ1.45 %، ويتوافق لك مع دراسة John Hewko (2003)[4]، والتي توصل فيها إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين دور القانون والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية،

[1] Osman Suliman, op cit, p69

[2] Elizabeth Asiedu, op cit, p213

[3] Mathias Busse, Carsten Hefeker, op cit, p45

[4] John Hewko, op cit, p71

حيث يعتبر واجد من أهم العوامل المؤثرة في تلك التدفقات، كما يتوافق ذلك أيضا مع دراسة كل من Elizabeth Asiedu (2003)[1] و Ricardo H, Edouardo F (2000)[2] واللتين توصلتا إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لدور القانون ومصداقيته على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية على الترتيب.

ويمكن تفسير ذلك، بالمساهمة الإيجابية للإصلاحات التشريعية والقضائية التي اعتمدتها الجزائر في التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيما يتعلق بنزع الملكية والتأميم وفسخ العقود، وكذا اطمئنان المستثمر الأجنبي للقوانين التي تحفظ وتدعم الحقوق والملكيات، وتضمن الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع، الأمر الذي أعطى الثقة وقلل من حالة عدم التأكد المرتبطة بالمعاملات في الاقتصاد الجزائري.

أما فيما يتعلق بنوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية)، فقد أوضحت الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين مستوى البيروقراطية والاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في البيروقراطية بـ 1 %، تؤدي إلى انخفاض في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بـ 0.62 %، ونتائج هذه الدراسة تتوافق مع دراسة Jacque M, Olivier L (2002)، والتي توصلت على أن تعقد الإجراءات الإدارية والإفراط فيها لاسيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب، والإجراءات المنظمة لامتلاك الأراضي وتراخيص التصدير والاستيراد، كلها إجراءات تؤثر سلبا وتعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية.

كذلك نلاحظ وجود علاقة معنوية سلبية بين مؤشر الديمقراطية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر الديمقراطية بـ 1%،

[1] Elizabeth Asiedu, op cit, p213

[2] Ricardo. H, Eduardo, op cit, p73

تؤدي إلى انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بـ2.43%، ويتوافق ذلك مع دراسة Quan Li (2003)[1]، والتي تتعلق باختبار مدى تأثير المؤسسات الديمقراطية وما تتميز به من خصائص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، حيث توصلت إلى التأثير السلبي والمعنوي للديمقراطية، أي أن مستوى الديمقراطية في تلك الدول يؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات الديمقراطية تمنع الشركات متعددة الجنسيات من الحصول على وضع احتكاري في السوق المحلي، كما تمنعها من الحصول على مزايا تمويلية تزيد من قدرتها التنافسية مما يلحق ضررا بالاستثمارات المحلية.

وبالمقابل فقد أوشحت الدراسة عدم معنوية العلاقة بين فعالية الحكومة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، أي أن فعالية الحكومة ليس لها تأثير على الاستثمارات الأجنبية، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة Hans Christiansen (2004)، والتي توصلت إلى عدم أهمية فعالية الحكومة في التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر الفساد، فقد بينت الدراسة عدم معنويته في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، أي أن مستوى الفساد في الجزائر لا يؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة Mathias Busse, Carsten Hefeker (2004)[2]، والتي توصلت إلى عدم معنوية مستوى الفساد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية.

[1] Quan Li, op cit, p175

[2] Mathias Busse, Carsten Hefeker, op cit, p45

خاتمة الفصل الرابع:

تناولنا في هذا الفصل بالقياس والتحليل لتأثير مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وقد تم التوصل إلى أن مؤشرات الحكم الراشد في معظمها لها تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

حيث بينت الدراسة أن كل من الاستقرار السياسي، دور القانون ومصداقيته يساهمان إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى العكس من ذلك، فقد تولت الدراسة إلى أن كل من مستوى الديمقراطية ونوعية الإجراءات التنظيمية الممثلة في البيروقراطية، يؤثران سلبا على تدفق تلك الاستثمارات، وأخيرا فقد أوضحت الدراسة أن كل من مستوى الفساد وفعالية الحكومة ليس لهما أي تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة:

تماشيا مع التغيرات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم في الفترة الأخيرة، والاتجاه نحو المزيد من الاندماج الاقتصادي العالمي، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل التنمية في البلدان المضيفة، مما دفع بدول العالم بصفة عامة والدول النامية على وجه الخصوص إلى التسابق لجذب واستقطاب المزيد من تدفقاته، وبالتالي كان من اللازم الاهتمام بتحقيق خصائص وصفات المناخ الاستثماري المناسب لذلك، والبحث فيما أفرزته التطورات والمستجدات العالمية من عوامل ومحددات لاسيما بعد قصور المحددات التقليدية في تحقيق المستويات المستهدفة من التدفقات الاستثمارية.

وبالموازاة مع ذلك، ركزت الوكالات والمنظمات الدولية جهودها في البحث عن العوامل والسياسات اللازمة لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث توصلت في هذا الإطار إلى أهمية الإصلاحات المؤسسية أو الكفاءة المؤسسية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم، بمعنى آخر التركيز على متطلبات وقضايا الحكم الراشد – الذي يعتبر مؤشرا للاستقرار طويل الأجل – بالموازاة مع التركيز على الإصلاح الاقتصادي.

تبعا لذلك، حاولت هذه الدراسة الإجابة على إشكالية ما مدى تأثير مستوى الحكم الراشد في الجزائر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، أو محاولة الكشف عن مدى مساهمة مستوى الحكم الراشد في استقطاب وتشجيع المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وقد تم تناول ها الموضوع من خلال أربعة فصول.

تم تخصيص الفصل الأول من البحث للتعرض إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تم التطرق إلى كل من تعريفه وأنواعه وأهم النظريات المفسرة له،

ثم تبيان أهم العوامل المحددة لاتجاه تدفقاته، سواء ما تعلق منها بالشركات المستثمرة أو بالدولة المضيفة، وقد تم ملاحظة في هذا الصدد اختلاف المحددات وتنوعها، رغم أنه لا يمكن الدور الكبير الذي تلعبه المحددات المكانية، باعتبارها من المؤثرات الرئيسية على قرارات المستثمرين بخصوص نمط دخوله إل السوق المستهدف، وتوطين فروعه الإنتاجية، والانتشار الجغرافي لأنشطته بالشكل الذي يمكنه من تعظيم أرباحه.

أما الفصل الثاني، فقد تم التعرض فيه إلى أهم المسائل والقضايا المرتبطة بالحكم الراشد باعتباره واحد من أهم العوامل التي أفرزتها المستجدات الدولية لما له من دور في التأثير على قرارات المستثمرين، حيث تم التطرق في هذا الصدد إلى تعريف الحكم الراشد، خصائصه وأهم مرتكزاته، بالإضافة إلى التعرض إلى مختلف الأطراف الفاعلة فيه وأهم مؤشراته، حيث تم الاعتماد في ها الصدد على منهج البنك العالمي المعد على خلفية دفع النمو الاقتصادي، وقد تم الإشارة في ها المجال إلى ست مؤشرات تتمثل في الديمقراطية، الاستقرار السياسي، نوعية التنظيمات ودور القانون ومصداقيته، بالإضافة إلى فعالية الحكومة ومكافحة الفساد.

بينما تم التطرق في الفصل الثالث إلى ميكانيزمات تأثير المكونات أو المتغيرات المختلفة للحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاعتماد على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، حيث تم التوصل إلى أنه في معظم الحالات المستثمر الأجنبي يستهدف الدول التي يتوفر فيها مناخ استثماري نزيه ومستقر يمكن من خلاله التنبؤ بالقرارات والسياسات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها، وكذلك منظومة قانونية مدعمة للحقوق وضامنة للملكيات، بالإضافة إلى عدم انتشار الفساد والممارسات البيروقراطية.

وفي الأخير تم تخصيص الفصل الرابع لإسقاط الجانب النظري على الحالة الجزائرية، حيث تم التعرض فيه إلى تحليل تأثير مستوى الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وتم التعرض في بداية هذا الفصل إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى تطور البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار في الجزائر، وكذا أهم الأجهزة المستحدثة والمكلفة بمتابعة ودعم الاستثمار، بالإضافة إلى أهم مؤشراته من خلال مصادره من حيث بلد المنشأ وتوزيعه القطاعي ومدى مساهمة في تكوين رأس المال الثابت.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقات معنوية بين معظم مؤشرات الحكم الراشد والتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

أما بالنسبة لطبيعة تلك العلاقات فكانت على النحو التالي:

- وجود علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.
- وجود علاقة إيجابية بين مؤشر دور القانون ومصداقيته والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.
- وجود علاقة سلبية بين مؤشر البيروقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.
- وجود علاقة سلبية بين مؤشر الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية والتي مفادها أن مستوى الحكم الراشد في الجزائر يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، كما أظهرت الدراسة عدم وجود معنوية بين كل من مؤشر مكافحة الفساد وفعالية الحكومة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

التوصيات:

وفي الأخير ومن أجل تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- تفعيل دور القانون فيما يتعلق بالحقوق والملكيات، والتقليل من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار، ومحاربة الممارسات المرتبطة بالفساد، واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحد من انتشاره.
- تحقيق الاستقرار السياسي ودعمه من خلال تفعيل وتجسيد الممارسات الديمقراطية، عن طريق تحقيق الشفافية والنزاهة في العمليات الانتخابية
- تدعيم منظمات المجتمع المدني ومشاركة جميع أفراد المجتمع في صنع القرارات والقوانين.
- تدعيم حرية وسائل الإعلام لضمان تفعيل الشفافية والمساءلة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- أن تتميز الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة والمرونة الإدارية والتنظيمية، وتطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار.
- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية المهتمة بالترويج للاستثمار، مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك العالمي، والمؤسسة العربية لضمان

الاستثمار التابعة للجامعة العربية، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمار.

- توفير قاعدة بيانات شاملة عن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين القطاعات الاقتصادية، مع وضع خريطة للمناطق ذات الأولوية.
- تطوير البنية التحتية بكافة أنواعها (طرق، موانئ، مطارات، وسائل النقل، شبكات الاتصال...)، لما لها من تأثير على تكلفة الاستثمار.
- تطوير النظام الضريبي والجمركي، وترشيد الإعفاءات الضريبية، وربطها بالأولويات الاقتصادية مع التركيز على الصناعة والخدمات.
- أن يتضمن التشريع الخاص بالاستثمار بنودا تتعلق بحماية البيئة، إذ يعطي تحفيزات للمشاريع التي تستخدم التكنولوجيا النظيفة.
- تقديم التسهيلات اللازمة من قبل الدولة فيما يتعلق بالعقار الصناعي.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- أحمد شرف الدين، طرق إزالة المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000
- الجوهري محمد حسن، الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007
- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 2000
- أمير فرج يوسف، مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة، المكتب الجامعي الحديث، عمان، 2010
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005
- بن عنتر عبد النور وآخرون، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004
- بوتان جيل، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، 1998
- توفيق عبد الرحمان، الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999
- تيودور موران، الشركات متعدّدة الجنسيات والاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي, ترجمة: جورج خوري،، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
- جفري سعيد، الحكامة وأخواتها (مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، 2010

- حسنين محمد البوادي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008
- خضير كاظم حمود، الإدارة الحديثة للمنظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004،
- رشيد أبو تور، الخلفية الحضارية لإدارة الجودة، منشورات نادي الفكر الإسلامي الجديد، مطبعة طرب بريس، الرباط، 2003
- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992
- عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، الأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، الجزائر، 2006
- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
- كالام بيار، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية، ترجمة، شوقي الدويهي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2004
- محمد باهي، تدبير الموارد البشرية للإدارة العمومية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002
- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة، المكتبة العصرية، 2007.
- سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دار الحامد، عمان، 2001

- عبد السلام أبو قحف، التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، ط 2، الإسكندرية، 1999
- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003
- عبد العزيز أشرقي، الحكامة الجيدة (الدولة، الوطنية، الجماعة) ومتطلبات إدارة المواطنة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2009
- عبد الله المالكي، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، الطبعة الأولى، عمان، 1998
- عبد الله محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النقاش، عمان، 2005
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسيات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2010
- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004
- محمد سيد أبو السعود جمعة، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج في مصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007

- ياسين سعد غالب، الإدارة الاستراتيجية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001

2. المقالات والمداخلات:

- أحمد السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة قياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد 12 جامعة حلوان، 2001
- احمد جاسم محمد، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19 سنة 2011
- احمد فارس عبد المنعم، الديمقراطية ومكافحة الفساد، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999.
- الشطي إسماعيل، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 301، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
- المرسي السيد حجازي، التكلفة الاجتماعية للفساد، المؤتمر الخامس بعنوان، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية، والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005
- أمنية زكي شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين العرب، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة،7-9 أبريل، 1998.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة والإسكوا، مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003

- إيهاب عز الدين نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، يونيه، 2008
- توفيق راوية، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.
- ذنون يونس، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين العدد 109 مجلد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل 2012
- سلوى جمعة الشعراوي وآخرون، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع إشكاليات نظرية، ورقة عمل مقدمة في حلقة نقاشية حول مفهوم الدولة والمجتمع – الحكم الرشيد –، المستقبل العربي، العدد 249، بيروت، 1999
- عادل محمد المهدي، الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان، مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 2، المعهد العربي القومي للتخطيط، القاهرة، 1998
- عصمان سليمان، جودة الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، تسليط الضوء على دول جوب البحر الأبيض المتوسط، منتدى البحوث الاقتصادية، المؤتمر الثاني عشر، دمشق، 2005
- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2011

- فيفرمان غني تيسير، الاستثمار الأجنبي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 01، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1999
- كريم حسن، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، نوفمبر 2004
- ليلى البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، بيروت، مارس 2003
- محمد المصطفى الإدريسي، في الحاجة على الحكامة الجيدة، مجلة فكر ونقد، العدد 93، الرباط 2007
- محمد زين الدين، الحكامة مقاربة أبستمولوجيا في المفهوم، مجلة آفاق، العدد 34، الدار البيضاء، 2007
- محمد علي إبراهيم العامري، نغم حسين نعمة، أثر مخاطرة الصرف الأجنبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب إدارتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 44، المجلد 12، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2002
- مصطفى كامل السيد وآخرون، الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999
- نبيل صلاح محمود، وعلى عبد الوهاب، الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وأثاره، المؤتمر الخامس بعنوان، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية، الاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005
- بوروش محمد، الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات، مجلة الدولية، العدد 3، جامعة محمد الخامس آكدال، الرباط، 2007
- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004

- خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 241، 2001
- سرمد كوكب الجميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، مجلة الإداري بمعهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، العدد 88، مارس، 2002.
- سعدون حسين فرحان، محددات تدفق رأس المال الخاص في عدد من دول شرق آسيا بالتركيز على سعر الصرف، مجلة تنمية الرافدين، العدد 97، المجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، 2010
- عادل محمد المهدي، الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2004.
- عادل محمد المهدي، المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية مع الإشارة إلى التجربة السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 11، جامعة الملك فيصل، 2004
- عادل محمد المهدي، ونيفين محمد طريح، الحوكمة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم متغير، دراسة تطبيقية مقارنة، بحث مقدم في المؤتمر الاقتصادي المصري البولندي الثاني، جامعة 6 أكتوبر، 26،27 نوفمبر 2006
- عبد المطلب عبد الحميد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الثاني، المجلد السادس، ديسمبر، 1998

- خالد عبد الرحمان البسام، تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1980–2007، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 25 العدد 1، جامعة الملك عبد العزيز، 2011
- كاميليا عبد الحليم، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، العدد 29، 2011
- محمد علي إبراهيم العامري، نغم حسين نعمة، أثر مخاطرة الصرف الأجنبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب إدارتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 44، المجلد 12، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2002
- محمود حافظ غانم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي، المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين العرب، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 25–27 مارس، 2004.
- مصطفى كامل السيد، الحكمانية البعد السياسي للتنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، بيروت، 2003.
- مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، مجلة البصيرة، العدد 10، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع،، الجزائر 2005
- نضال غرابيه، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 1، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 1997
- هالة صقر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تحليل نظري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998
- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومحدداته، مجلة أربد للبحوث والدراسات، العدد 1، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002

- خالد بن عبد الرحمن عبد العزيز المشعل، الحوكمة الاقتصادية (المفاهيم والأساسيات)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 211، جامعة المنصورة، 2010.

3. **أطروحات الدكتوراه:**

- تومي عبد الرحمن، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005
- قويدري محمد، تحليل وقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006
- جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2001
- عز الدين محمد طه عقيلة، أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990.

4. **المراسيم والقوانين:**

- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت 2001، المتعلّق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرّخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلّق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 أبريل سنة 2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أبريل 2007.
- أمر رقم 06-08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو 2006، يعدل ويتمم الأمر 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت 2001 المتعلّق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2006 .
- أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.
- أمر رقم 66-284 المؤرّخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966.
- قانون رقم 63-277 المؤرّخ في 26 جويلية 1963 المتعلّق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 02 أوت 1963.
- قانون رقم 82-13 المؤرّخ في 28 أوت 1982 المتعلّق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة بتاريخ 31 أوت 1982.
- قانون رقم 86-13 المؤرّخ في 19 أوت 1986 المعدّل والمتمم للقانون رقم 82-13، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986.

- قانون رقم 90-10 المؤرّخ في 14 أبريل 1990 المتعلّق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.
- نظام رقم 05-03 مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 6 يونيو سنة 2005، المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر بتاريخ 31 يوليو 2005.

المراجع باللغات الأجنبية

1. Ouvrages

- Andreff W, Les multinationales globales, Edition la découverte, Paris, 2003
- Bellon bertrand, Gouia Redha, investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen, economica, Paris, 1998.
- Benfreha Noreddine, les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'Algerie, ed Dahleb, Alger, 1999.
- Bricout Jean, Tersent Denis, investissement internationale, édition Armand colin, Paris,1996,
- Calame Pierre, Talmant André, l'Etat au cœur, le mécano de la gouvernance, Desclée de Brouwer, Paris, 1997,
- Calame Pierre, La démocratie en miettes. Pour une révolution de la gouvernance, édition Vuibert, Paris, 2003
- Delapierre M, Milleli C, les firmes multinationales, édition Vuibert, Paris, 1995
- Gueraoui Driss, Richet Xavier, les investissements directs étrangers – facteurs d'attractivité et de localisation, édition Toubkal, Paris, 1997
- Guir R, Crener M.A, L'investissement direct et la firme multinationale, Economica, Paris, 1984,
- Hatem F, Investissement International et politiques d'attractivité, Economica, Paris. 2004
- Jacquemot. P, La firme multinationale : une introduction économique, Economica, Paris, 1990
- Michalet. C.A, La séduction des nations ou comment attirer les investissements, Economica, Paris, 1999
- Mucchielli J-L, Les firmes multinationales: mutations et nouvelles perspectives, Economica, Paris, 1985
- Raymond Vernon, International Investment and International Trade In The Product Cycle,, Academic Press Limited, London, 1993

2. Articles et rapports

- Agnès Bénassy-Quéré, Maylis Coupet Thierry Mayer, Institutional Determinants of Foreign Direct Investment, CEPII, Working Paper No 5, 2005
- Alan A. Saul Estrin, The Determinants of Foreign Direct Investment in Transition Economies Working Paper Number 342, October 2000
- Alaya Marouane, Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerrané, les Cahiers de L'IRD, Paris, 2006
- Alexandre Minda et Huu-Thanh-Tam Nguyen, les déterminants de l'investissement direct étranger d'exportation-plateforme, Revue économique, Vol 63, N 1, 2012
- Andreas Johnson, Bureaucratic Corruption, MNES and FDI, Jonkoping International Business School, Sweden, 2004
- Aparna Mathur, Foreign Direct Investment, Corruption and Democracy, American entreprise Institute for public policy research, may 2007
- Belmihoub Mohamed Cherif, Gouvernance et rôle économique et Sociale de L'état, entre exigence et résistance, Revue IDARA, N 21, vol 11, ENA, Alger, 2001
- Ben bitour Ahmed, La Bonne Gouvernance, pourquoi s'inquiéter de la corruption, Séminaire scientifique internationale sur la bonne gouvernance et sa rôle dans le développement durable, association nationale des économistes algériens, 09- 10 décembre 2006, Alger,
- Boualam Fatima, Les Institutions et Attractivité des IDE, Colloque International Ouverture et émergence en Méditerranée, 17 et 18 Octobre 2008, Rabat, Maroc
- Bouzidi Nachida, gouvernance et développement économique: une introduction au débat", Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2, 2006
- Campbell Bonnie, Ahada Djifa, la gouvernance : entre l'Etat et le marché, qui gouverne l'ordre social ? ", les caliers de la chaire C – A, poissant de recherche sur la gouvernance et l'aide au développement, N1, UQAM, 2006.

- Castaing François, la gouvernance : Défis d'une approche non normative, Revue IDARA (numéro spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 Novembre 2005, Vol 15, N 2, 2006
- Claire MAINGUY, l'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développent, revus région et développement, N20, 2004
- Colin K, David P, Yin-Fang Z, Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing Countries, Does Regulation Make a Difference, Transnational Corporations, Vol 15, No1, 2006
- Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Pablo Zoido-Lobaton, Governance Matters, World Bank, Policy Research Department, 1999
- Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III, Governance Indicators, World Bank Policy Research Department Working Paper, 2004.
- De Gausson Jean du Bois, la bonne gouvernance: Problématique et enjeux, actes de la table ronde préparatoire N3, 2004.
- Elizabeth Asiedu, Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa, Absolute Progress But Relative Decline, Department Economics, University of Kansas, Journal of Development Policy Review, 2003
- Erdal Demirhan, Mahmut Masca, determinants of foreign direct investment flows to developing countries: a cross-sectional analysis, prague economic papers, N4, 2008
- ESSO Loesse Jacques, investissements directs étrangers : déterminants et influence sur la croissance économique, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du CIRES, E. N 117, JUIN 2005
- Faouzi Boujedra, Modèle théorique de l'Investissement Direct Etranger avec la prise en compte du risque pays, Document de Recherche, Laboratoire d'Economie d'Orléans, N5, 2007.
- François Bost, les investissements directs étrangers, révélateurs de l'attractivité des territoires à l'échelle mondiale, m@ppemonde 75 N3, 2004
- François-Xavier Merrien, De la gouvernance et des Etats providences contemporains, Revue internationale des sciences sociales, N 155, 1998

- Fraser Institute, Economic Freedom of The World, Annual Report, 2006
- Ivar Kolstad & Espen Villanger, Determinants of Foreign Direct Investment In Services, Chr, Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, CMI Working Papers, 2004
- James J, Imery Governance, transparency and Private Investment In Africa, OECD, Global forum In International Investment, 2003, p3
- Johann Graf Lambsdorff, How Corruption Affects Economic Development, Published In, Global Corruption Report, Transparency International, 2004
- Johann Graf Lambsdorff, The Methodology of The, TI, Corruption Perceptions Index, 2005, Transparency International and University of Passau, 2005.
- Katariina Hakkala, Pehr Johan N, and Helena S, Asymmetric Effects of Corruption on FDI, Evidence From Swedish Multinational Firms, The Research Institute of Industrial Economics, Sewden, Working Paper, N 641, 2005
- Kwang w, Harinder Singh, The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, Transnational Corporations, Vol 5, N 2, 2006
- Laura Resmini, The Determinant of Foreign Direct Investment in The CEECs, New Evidence From Sectoral Patterns, Economics of Transition, Vol 8, N 3, 2000.
- Magnus Blomström, Ari Kokko, The Economics of Foreign Direct Investment Incentives, Working Paper 168, January 2003
- Meisel Nicolas et Ould Aoudia Jacques, 2007, La bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement ?, Document de travail de la direction générale du trésor et de la politique économique (DGTPE), N11, 2007
- Mohamed Harrakat, le piège de la gouvernance, revue marocaine d'audit et de développement, N19, 2004
- Mohsin Habib and Leon Zurawicki, Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies, Vol 2, N 33, 2002
- Mohsin Habib and Leon Zurawicki, Corruption and Foreign Direct Investment, Journal of International Business Studies, Vol 33, N 2, 2002
- Nacira Boukhezer Hammiche, libéralisation financière et effet sur l'investissement en Algérie, Mondes en développement, N 62, 2013

- Nathan M, Jensen, Democratic Governance and Multinational Corporation, Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment, Journal of International Organization, No, 57, 2003
- OCDE, définitions de référence détailles des investissements internationaux, Paris 1983
- OCDE, Incidence des droits de propriété intellectuelle sur l'investissement direct étranger et le commerce dans les pays en développement, TD/TC/WP(2002)42/FINAL, 26 juin. 2003
- OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages, minimiser les coûts, Service des Publications de l'OCDE, 2002
- Pilon Mélanie, Dominique Van de Maele, La bonne gouvernance, ACCC international, le magazine international de l'association des collègues communautaires du Canada, vol 10, N2, 2005
- Quan Li, Adam Resnick, Democratic Institution and Foreign Direct Investment Inflows To Developing Countries, International Organization journal, 57, 2003
- Sandrine Levasseur, investissements directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales, Revue de l'OFCE, N35, 2002
- Shang Jin Wei, How Taxing Is Corruption on International Investors, The Review of Economics and Statistics, Vol 82, N 1, 2000
- Saskia Wilhelms, 1998, L'investissement direct étranger et ses éléments déterminants dans les économies naissantes, Agence des Etats Unis pour le développement international, Juillet 1998
- Slim Driss, l'attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie, Région et Développement, N 25, 2007
- Steven Globerman, Daniel Shapiro, Governance Infrastructure and US Foreign Direct Investment, Journal of Business Studies, Vol 34, N 1, 2003
- Sofiane Toumi, facteurs d'attractivité des investissements directs étrangers en Tunisie, Revue d'analyse économique, vol. 85, N 2, juin 2009
- Steve Onyeiwu, Analysis of FDI Flows to Developing Countries, Is The MENA Region Different, Tenth ERF Annual Conference, 16-18 December 2003, Morocco

- Theys Jacques La gouvernance, entre innovation et impuissance, Revue Développement Durable et Territoires, N44, nov. 2003
- Transparency international, corruption perception index report 2006
- Tsai, P, L, Determinants of Foreign Direct Investment and its Impact on Economic Growth, Journal of Economic Development, Vol 19, N1, 2000
- Zouhour Karray, Sofiane Toumi, investissement direct étranger et attractivité appréciation et enjeux pour la Tunisie, Revue d'Économie Régionale & Urbaine, N3, 2007
- Johnson Isabelle, La gouvernance: Vers une re-définition du concept, Agence canadienne de développement international, Mars 1997
- William Milberg, L'investissement direct étranger dans les pays en développement, Finances & Développement, Mars 1999

3. Sites internet

- http://www.acdicida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/HRDG/$file/GovConcept-f.pdf
- http://www.accc.ca/ftp/pubs/International/International-10-2_fr.pdf
- http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013
- http://www.worldbank.org/wbi/governance
- http://www.transparency.org

الملاحق

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.132811	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Residual variance (no correction)	0.564446
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.075457

Null Hypothesis: PS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.308468	0.0201
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Residual variance (no correction)	0.003554
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000437

Null Hypothesis: RL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.839462	0.0418
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	0.043074
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.053276

Null Hypothesis: RQ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.241523	0.0210
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	0.059950
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.059950

Null Hypothesis: VA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.128334	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Residual variance (no correction)	0.044475
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004792

Null Hypothesis: GE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.631528	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Residual variance (no correction)	0.000590
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.63E-05

Null Hypothesis: CC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.55921	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Residual variance (no correction)	0.034905
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005024

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.340388	Prob. F(1,9)	0.5739
Obs*R-squared	0.619524	Prob. Chi-Square(1)	0.4312

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 11/03/14 Time: 18:44
Sample: 1996 2012
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PS	0.006739	0.305975	0.022026	0.9829
RL	0.068978	0.682529	0.101062	0.9217
RQ	0.009158	0.237002	0.038641	0.9700
VA	-0.166897	0.960203	-0.173815	0.8659
GE	-0.009170	0.857478	-0.010694	0.9917
CC	0.057214	0.425093	0.134591	0.8959
C	0.054237	1.615298	0.033577	0.9739
RESID(-1)	-0.206495	0.353935	-0.583428	0.5739

R-squared	0.036443	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	-0.712991	S.D. dependent var	0.247640
S.E. of regression	0.324115	Akaike info criterion	0.889748
Sum squared resid	0.945452	Schwarz criterion	1.281848
Log likelihood	0.437142	Hannan-Quinn criter.	0.928724
F-statistic	0.048627	Durbin-Watson stat	2.085377
Prob(F-statistic)	0.999689		

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.679657	Prob. F(6,10)	0.6704
Obs*R-squared	4.924373	Prob. Chi-Square(6)	0.5535
Scaled explained SS	0.643517	Prob. Chi-Square(6)	0.9956

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/03/14 Time: 18:48
Sample: 1996 2012
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.206220	0.144567	1.426462	0.1842
PS^2	0.005402	0.012108	0.446166	0.6650
RL^2	0.009691	0.018594	0.521190	0.6136
RQ^2	0.000474	0.007522	0.063043	0.9510
VA^2	-0.028503	0.025857	-1.102347	0.2961
GE^2	0.001287	0.023592	0.054536	0.9576
CC^2	-0.005402	0.010674	-0.506060	0.6238

R-squared	0.289669	Mean dependent var	0.057718
Adjusted R-squared	-0.136530	S.D. dependent var	0.051707
S.E. of regression	0.055123	Akaike info criterion	-2.665582
Sum squared resid	0.030386	Schwarz criterion	-2.322494
Log likelihood	29.65745	Hannan-Quinn criter.	-2.631478
F-statistic	0.679657	Durbin-Watson stat	3.625415
Prob(F-statistic)	0.670382		

الملخص:

نظرا للأهمية التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر لما يلعبه من دور في رفع النمو ودفع عجلة التنمية، سارعت مختلف الهيئات الوطنية، الإقليمية والدولية إلى البحث في مختلف العوامل المستجدة التي أصبحت تؤثر على المناخ الاستثماري، ومنها ما أصبح يعرف في المصطلحات المعاصرة بالحكم الراشد.

يهدف هذا البحث إلى قياس مدى تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن كل من الاستقرار السياسي ودور القانون يلعبان دورا إيجابيا، بينما يؤثر كل من نوعية التنظيمات ومستوى الديمقراطية سلبيا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.

Abstract :

Due to the importance of the foreign direct Investment by its role played in raising growth and accelerate development, various national, regional and international Institutions have researched emerging the factors that have affect the investment climate.

This study is dedicated to the measure of the impact of good governance on the flow of foreign direct investments towards Algeria, where the study found that political stability and the role of law play positive effect, while both the quality of regulation and the level of democracy affect negatively in flows of investment to Algeria

Résumé :

Vu l'importance de l'investissement étranger direct et le rôle que peut jouer pour accélérer la croissance et le développement économique, des initiatives sont tenues par les différentes organisations et instances nationales et internationales pour améliorer le climat de l'investissement et son environnement.

Le but de cette recherche est de mesurer l'impact de la bonne gouvernance sur les flux des investissements étranger directs vers l'Algérie, elle a prouvé que la stabilité politique et l'application de la loi jouent un rôle positif, tandis que la démocratie et la qualité de règlementation ont un effet négatif sur les flux des investissements étranger vers l'Algérie.